الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم الحقوق.

مطبوعة بيداغوجية بعنوان: دروس في مقياس السياحة البيئة.

لطلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة.

السداسي الثاني.

من إعداد الدكتور: خنفوسي عبد العزيز.

أستاذ محاضر قسم أ.

السنة الجامعية: 2021- 2022.

مقدمة:

نستطيع القول أن السياحة اليوم، قد أضحت من بين الصناعات الرئيسية الواجب الاهتمام بها على مستوى النطاق العالمي، وهذا نظرًا لدورها ومُساهمتها في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي، والذي نجده يتباين من بلدا إلى آخر سواء حسب ما يتم إنفاقه على السياحة، وكذا على حسب حجم الاقتصاد الكلي، الأمر الذي أدى بالسياحة أن كان لها آثارًا إيجابية وأخرى سلبية على البيئة البشرية، ومكنها كذلك من أن تكون لها فوائد ومنافع كثيرة على البيئة خاصة التدابير المُحفزة لحماية السمات المادية للبيئة، وكذا كل ما له علاقة بالمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية.

إن إنشاء المحميات الطبيعية عادة ما يكون الهدف من ورائها هو التمتع بالإرث الطبيعي والثقافي، وكذا تكريس الحماية وصون التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الحفاظ على مُختلف النُظم الإيكولوجية التي هي من حق الأجيال الحالية والمُستقبلية، وإذ كنا نرى أن الهدف الأساسي من وراء إنشاء وتنمية المناطق المحمية وغيرها من الأنواع المختلفة للحدائق الوطنية هو تحقيق السياحة والترفيه في آن واحد، الأمر الذي جعل من المناطق الطبيعية بأن تكون بمثابة عوامل جذب رئيسية، وأداة أساسية ومُهمة في الترويج والتعريف بالسياحة البيئية (السياحة الإيكولوجية) ذات الأساس البحري، بالإضافة إلى سياحة المجمعات والحيوانات والنباتات البرية، وهذا لنصل في الأخير إلى تكريس العلاقة

الموجودة والقائمة بين السياحة والبيئة، وبالتالي إحداث توازن فعلي ووثيق يجمع بين التنمية وحماية البيئة.

لازالت الحياة من حولنا تزخر بالأنواع الكثيرة من الكائنات الحية، وهذا ما جعل هذا التنوع العظيم يُمثل سرًا عظيما من أسرار الحياة التي يحيا فيها كل ما هو كائن حي، والذي يقوم بدوره الموكل له بُغية المساعدة على إحداث التوازن البيولوجي المُتمثل أساسا في العدد الهائل من الكائنات الحية التي نعرفها وغيرها مما لم يتم التعرف عليه حتى الآن من قبل الباحثين والعلماء المختصين. هذا ونجد أن عملية صون الموارد الطبيعية، والقيام بالحفاظ عليها هو بمثابة المُحافظة على صحة العمليات البيئية في النظام البيئي الذي كان نتيجة رُدود أفعال نجمت من جراء الانفجار السُكاني والتكنولوجي الهائل والسريع، والذي أدى إلى تدمير البيئة واستشراف مُختلف مواردها الطبيعية.

لقد بات من الضروري أن تكون هناك علاقة تجمع بين السياحة والبيئة، حيث تكون هذه العلاقة تكافئية تُحقق لنا التوازن الدقيق الذي يجمع لنا بين التنمية وحماية البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب التأكيد على أن الاحتياجات السياحية ينبغي أن لا تُلبى بطريقة تؤدي إلى إحداث أضرار كبيرة تُصيب المصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية، أو أنها تُهدد البيئة أو الموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي هي في الأساس تُمثل عامل الجذب الأساسي للسياحة، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتوجب على المجتمعات المحلية والدولية اتخاذ جملة من الخطوات

الأساسية والمهمة في سبيل الحفاظ على السياحة، وأن قيامها بالتخطيط الطويل الأجل والسليم بيئيا من الممكن جدًا أن يؤدي إلى إقامة توازن فعال بين السياحة والبيئة، وهذا حتى تُصبح السياحة البيئية بمثابة نشاط إنمائي قابل للتطور والاستمرارية.

وإذ كنا نرى أن السياحة البيئية هي قيام السائحين البيئيين بزيارات مسئولة بيئيا إلى العيد من المناطق الطبيعية، وهذا بغرض التمتع بالطبيعة ودراستها وتقديرها، أو أنها عبارة عن عملية بيئية يتم تجسيدها بُغية الخروج من الروتين اليومي طوال العام، وهذا من أجل زيارة العديد من الأماكن ذات الجذب السياحي البيئي التي لم تغزوها الأنماط المُختلفة للتنمية.

إن تزايد الاهتمام بالسياحة البيئية ظهر بصورة واضحة وجلية خصوصا مع بداية القرن العشرين، وهذا بسبب التطور الهائل في وسائل النقل واختصارها للجهد والوقت، وكذا كان لظهور المُنافسة بين مُختلف الوجهات السياحية البيئية الدور البارز والأهم في التقليل من الأسعار والتشجيع على مزيد من التنقل، كما أن الآثار السلبية الاجتماعية والثقافية وحتى البيئية التي نجمت عن السياحة الجماعية هي التي أدت إلى ضرورة التفكير في تبني أنماط جديدة للسياحة تقوم باحترام الموروث الثقافي والاجتماعي للمجتمعات، وتُحافظ بشكل كبير على البيئة في سبيل تحقيق التنمية المُستدامة، كما وتُعد السياحة البيئية واحدة من أهم الأشكال وأكثرها نموًا وتطورًا على المستوى العالمي.

ومن هنا، فقد جاءت فكرة هذه المطبوعة الجامعية التي حملت عنوان: دروس في مقياس السياحة البيئية، والتي هي في الأصل موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة لتستعرض موضوع السياحة البيئية الذي يُعد من أهم المواضيع الأكثر جدلاً بين العديد من الباحثين الأكاديميين والمُهتمين بقطاع السياحة البيئية عبر العالم، بالإضافة إلى ذلك فإن الحداثة النسبية للسياحة البيئية جعل منها البديل الأمثل للسياحة الجماعية، وهذا لغاية أن تلعب السياحة البيئية دورًا مهماً وبارزًا في تفعيل مختلف أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية والبيئية.

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب موضوع السياحة البيئية ارتأينا تقسيمه إلى ستة مباحث أساسية وجدناها تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: السياحة البيئية: تأصيل تاريخي ومفاهيمي.

المبحث الثاني: عناصر السياحة البيئية، خصائصها وأهميتها.

المبحث الثالث: مُقومات السياحة البيئية.

المبحث الرابع: دور الفاعلون في تنمية السياحة البيئية.

المبحث الخامس: المناطق المحمية والسياحة البيئية.

المبحث السادس: تنمية السياحة البيئية في الجزائر.

المبحث الأول: السياحة البيئية: تأصيل تاريخي ومفاهيمي.

إن مفهوم السياحة كان يقوم في بداية الأمر على ما يعرف بالترحال والتنقل، وهذا بغض النظر عن المقصد أو الغرض الذي كان يُريده الإنسان من وراء قيامه بالتنقل من مكان إلى آخر، ثم تطور مفهوم السياحة بعد ذلك ليشمل على ما اصطلح عليه بأنه كل نشاط اجتماعي وإنساني يقوم على الغرائز والدوافع التي تدفع بالإنسان إلى التعلم وحب المعرفة والاستكشاف، ومما يمكن أن يساعد كثيرا على تهذيب سلوكيات الأفراد وعاداتهم اليومية، بالإضافة إلى أنه أصبح في مقدور الفرد أن يكتسب العديد من المهارات، ويطلع على الكثير من المعارف والمعلومات التي تؤهله بأن يصبح إنسانا واعيا وناضجا من خلال جم الرحلات الاجتماعية والإنسانية التي يقوم بها.

هذا، وتعتبر السياحة بمثابة قطاع إنتاجي يساهم بدرجة كبيرة في نمو الاقتصاد من خلال دوره في زيادة الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى قيامه بجلب العملة الأجنبية، أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فإن السياحة تمثل رسالة حضارية تقوم على مجموعة من الأسس ذات العلاقة بمسألة التواصل بين مختلف الثقافات والمعارف الإنسانية لجميع الشعوب والأمم، وهي في ذات الوقت تعد حركة ديناميكية ترتبط بجوانب حضارية وسلوكية واجتماعية تخص الإنسان، كما أن السياحة هي من يقوم على تقديم أفضل وأحسن لكل الخدمات الموجهة للسائح.

إن تنوع الأنشطة السياحية وتعددها يرجع بالدرجة الأولى إلى جملة الأنشطة المتنوعة التي يقوم بها الإنسان في حياته اليومية، ولعل من أهم الأنواع السياحية نجد ما اصطلح على تسميته **بالسياحة البيئية (Eco-tourisme)** التي تعتبر ظاهرة جديدة تستدعي منا الغوص في مكامنها تحقيقا لمبدأ التوازن البيئي، فالسياحة البيئية تهدف أساسا إلى الوقوف على كل ما تحمله الطبيعة والحيوانات والنباتات من أسرار تجعل الإنسان في ذهول وهو يتأمل في صنع الخالق سبحانه وتعالى، بالإضافة إلى أن السياحة البيئية وجدت من أجل الترويح عن الإنسان، والتخفيف من الضغوطات والمشاكل التي يتعرض لها في حياته، وبالتالي يمكن القول أنه يتوجب على القائمين بتطبيق أسلوب السياحة البيئية أن يربطوا بين حماية البيئة والاستثمار وفق معادلة تنموية واحدة[1].

ولتحقيق صناعة سياحية بيئية، فإنه من المفروض على الدول أن تجتهد في إعداد برامج سياحية وفقا للعوامل المساعدة على ذلك، والتي تتمثل في: المواقع البيئية المميزة، تعدد المناخيات، التراكيب الجيولوجية، مستوى الارتفاع أو الانخفاض عن سطح البحر، كمية الأمطار المتساقطة سنويا، مدى قدرة الحيوانات والنباتات على التكيف والعيش في العديد من البيئات المختلفة، والسعي إلى تطبيق سلوكيات سياحية حسنة تقوم على التسلية والإبداع متحاشية في ذلك كل ماله تأثير على الوسط البيئي.

---

(1)- أنظر: خليفه مصطفى غرابية، السياحة البيئة، دار ناشري للنشر الإلكتروني، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، نشر إلكترونيا في جمادى أول 1433 هجري/ مارس 2012 ميلادي، ص، ص: 8، 9.

المطلب الأول: الأبعاد التاريخية لظهور مصطلح السياحية البيئية.

إن ظاهرة السياحة بوجه عام هي ظاهرة متجذرة في التاريخ، وهذا لأن تطورها مرتبط بتطور الإنسان عبر جميع مراحل التاريخ البشري، وعليه فقد شكل القرن التاسع عشر مرحلة مهمة في حياة النشاط السياحي، وهذا لأن السياحة ظهرت وتطورت في معناها الحديث في القرن التاسع عشر نتيجة ظهور ما يسمى بالتوجه الرومانسي، ومن خلال هذه المرحلة كانت السياحة مقتصرة فقط على طبقة واحدة من الطبقات الاجتماعية المسماة بالطبقة الأرستقراطية الإنجليزية، والتي استطاعت أن تقوم بالعديد من الرحلات الداخلية إلى أماكن محددة نذكر منها على سبيل المثال ساحل أزو، وساحل نورمندي، وتحديدا خلال فصل الشتاء الذي كان يمتاز بدرجة حرارة معتدلة تساعد أفراد الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية على التمتع برحلاتهم الداخلية في إطار السياحة الداخلية[2].

أما في فصل الصيف، فنجد أن الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية كانت تفضل الذهاب إلى الجبال، بالإضافة إلى زيارة بعض الأماكن التي تتمتع بشهرة سياحية كبيرة، والتي نذكر منها: مدينة **كان (Cannes)**، مدينة **شامون يكس (Chamonix)**، وشواطئ **نيس (La Cote de Nice)**، كما أن هناك مدينة أخرى تسمى مدينة **ديوفيل**

---

(2)– أنظر: فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1436 هجري/2015 ميلادي، ص: 50.

(Deauville)، والتي لا تقل شهرة ومكانة عن سابقاتها، فهي مدينة سياحية بامتياز تم إنشاؤها على يد **(Le duc de Nony)**، وهذا في العالم **1860**[3].

وإن المتتبع لمراحل تطور السياحة، يجد أن النشاط السياحي عرف توسعا كبيرا ابتداء من النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث لم تعد السياحة تخص فقط الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية – الطبقة الغنية –، وإنما أصبح بإمكان الطبقة العمالية أن تقوم بالسياحة نتيجة استفادتها من الإجازات مدفوعة الأجر التي تمنح لها في مكان العمل، أما في عام **1960**، فقد ظهر إلى الوجود نوع آخر من السياحة سمي بالسياحة الاجتماعية، ومن خلاله تمكن العديد من الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية أن يقوموا برحلات سياحية داخلية وخارجية، ونخص بالذكر الأسر ذات الدخل المتوسط[4].

ومما يمكن قوله في هذا الصدد أنه وبسبب ما تولد عن السياحة الجماعية – خاصة الاجتماعية منها– من آثار سلبية كان لابد من التفكير والدعوة إلى تبني توجه عالمي جديد يهدف إلى البحث عن نوع جديد من السياحة يكون الهدف من ورائه هو التقليل من حدة الآثار السلبية الناجمة عن السياحة الجماعية، وبالفعل ظهر لنا ما يسمى **بالسياحة البيئية** التي جاءت في خضم ظهور حركة المحافظة على البيئة في أوائل العام

---

(3)– أنظر: فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 50.

(4)– أنظر: فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 51، وهذا أخذا عن:

– Marlin P.Dictionnaire De Géographie, paris, 1988, p.436

1970[5]، إلا أن هناك جدال وغموض حول أصل مصطلح السياحة البيئية **(Eco-tourisme)**، كما أن أصل الخلاف يرجع إلى الكم الهائل من الكتابات التي تمت حول هذا الموضوع، وبالتالي فإن أول من أطلق مصطلح **السياحة البيئة** هو عالم الاجتماع والناشط الانجليزي **وليام موريس (1834-1896)** الذي عرف عنه أنه كان فنانا مولعا بالتصميمات وخصوصا تصميمه لورق الجدران والمنسوجات، وهو الذي أسس جمعية تهدف إلى ممارسة الحرفة اليدوية بغية الحفاظ على البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك من يرى أن مصطلح **السياحة البيئة** ينسب إلى المهندس المعماري المكسيكي **لهيكتور سيبا لوسلا سكوريه** عام **1983**، والذي كان الرئيس المؤسس للمنظمة البيئية غير الحكومية المسماة **(Pronateur)**، ومن خلال هذه المنظمة كان يدعو دائما إلى ضرورة المحافظة على البيئة، وحماية الطيور النادرة مثل طائر الفلامينغو الأمريكي الذي سعى جاهدا أن يحمي بيئته التي يعيش فيها – الأرض الرطبة–، وهذا حتى يضمن استمرارية تكاثر وتغذية هذا النوع من الطيور في موطنها الأصلي[6].

إلا أن ما لفت نظر المهندس المعماري المكسيكي **لهيكتور سيبا لوسلا سكوريه** هو مدى اهتمام سياح أمريكا الشمالية بمراقبة طيور الفلامينغو الأمريكي، فقام على الفور

---

(5)– أنظر: محصول عبد السلام، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس– سطيف–، الجزائر، السنة الجامعية: (2014/2013)، ص: 25.

(6)– أنظر: سمية بوغنيم، سليمة محي الدين، لحرش أيوب التومي، السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: التجربة التركية نموذجا، العدد الرابع (04)، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط، مارس 2020، ص: 94.

باستخدام مصطلح **السياحة البيئة**، وهذا حتى يتمكن من وصف الظاهرة التي عايشها بنفسه خلال تلك الفترة، ومنذ ذلك الحين قام الخبراء في العديد من المنظمات بالاهتمام بتطوير مصطلح **السياحة البيئة**، ووضع الشروط المناسبة له، ونذكر من بين المنظمات الدولية التي أعطت اهتماما بالغ الأثر لمفهوم **السياحة البيئة** كل من منظمة السياحة العالمية والاتحاد العالمي للصيانة الطبيعية[7].

هذا، ونجد أن كل من **(Orams)** سنة **1995**، و**(Hvenegaard)** سنة **1994** يرجعان ظهور مصطلح **السياحة البيئة** إلى أواخر الثمانينات، في حين يرى **(Higgins)** سنة **1996** أن المصطلح يرجع إلى أواخر العام **1970** بناء على العمل الذي قام به **(Miller)** حول التنمية البيئة سنة **1989**، ومن جهة أخرى ذهب آخرون إلى القول أن المصطلح يرجع أساسا إلى العمل الذي قام به **(Hetzer)**[8] في العام **1965**، وهو الذي استعمله حتى يقوم بشرح العلاقة المعقدة التي جمعت بين كل من: السياح والبيئات والثقافات في خضم التفاعل الذي يحدث بينهم[9].

أما بالنسبة للمدعو **(Nelson)**، فقد قام سنة **1994** بتبني موقف خاص سعى من خلاله إلى توضيح أن مصطلح **السياحة البيئة** هو فكرة قديمة ترجع بالتحديد إلى أواخر

---

(7)- **أنظر**: سمية بوغنيم، سليمة محي الدين، لحرش أيوب التومي، المرجع نفسه، ص: 94.

(8)- لقد ارتكز Hetzer في شرحه للعلاقة المعقدة التي جمعت بين السياح والبيئات والثقافات في سبيل الحصول على شكل أكثر مسؤولية للسياحة البيئية على أربع ركائز أساسية تتمثل في: 1- تحديد الحد الأدنى من التأثير البيئي، 2- تحديد أدنى أثر وأقصى احترام يمكن أن يعطى للثقافات المضيفة، 3- توقع أقصى الفوائد الاقتصادية التي يمكن للقاعدة الشعبية أن تحصل عليها في البلد المضيف، 4- أقصى ترفيه وارتياح يمكن للسياح المشاركين الحصول عليه

(9)- **أنظر**: محصول عبد السلام، المرجع السابق، ص: 25.

عام **1960** وبداية عام **1970**، وقد أسس موقفه هذا على القلق الذي عرفه الباحثون خلال تلك الفترة إزاء الاستخدام غير السليم واللاعقلاني للموارد الطبيعية، وأن مصطلح **التنمية البيئية** وجد كأداة تحد من التصرفات السلبية للحكومات والمجتمع حيال التنمية في إطارها البيئي[10].

إلا أن المتفق عليه طبقا للآراء التي تدعم الحقيقة يبقى عالم البيئة المكسيكي **(Hector Ceballos- Lascurian)** هو أول من ابتكر مصطلح **السياحة البيئة** في العام **1983**[11]، ثم انتشر هذا المصطلح بشكل واسع خلال مطلع تسعينيات القرن العشرين، وهذا في إطار ورش العمل والاجتماعات التي عقدت من قبل المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

وبالتالي نجد أنه ابتداء من ثمانينات القرن العشرين، وفي إطار مرافقة العلماء وإرشادهم بغية إجراء البحوث والدراسات التي تهتم بالتنوع الحيوي والطبيعي خصوصا في المناطق التي تمتاز بالغابات المطيرة والشواطئ المرجانية، وكذا كيفية التنقل داخل المناطق المجهولة، فقد شكلت مهنة الإرشاد البيئي أولى اللبنات الأولية التي أدت إلى ظهور مفهوم السياحة البيئية، وما نتج في ذلك أن أصبحت هذه المهنة تمارس في بعض المناطق المحمية خصوصا في كوستاريكا والأكوادور في أمريكا الجنوبية، وبالتالي يمكن القول أن مهنة الإرشاد البيئي مورست على أساس أنها أولى مهن السياحة البيئية تضاف

(10) - Voir: David A. Fennell, Eco-tourisme:an introduction, second édition, Taylor & français e- Library, roulage, London, 2005, p17.
(11) - Voir: David Fennell, Eco-tourisme, Thiard édition, Taylor & français e- Library, roulage, London, 2008, p19.

إليها مهن أخرى صغيرة ظهرت فيما بعد، وتتمثل خصوصا في مهنة تقديم الخدمات البسيطة التي تطلبها المجموعات السياحية المكونة من علماء الطبيعة والباحثين، وأساتذة الجامعات، والطلبة، والذين يقومون بزيارة المناطق الطبيعية التي تزخر بالطيور، وخصوصا النادرة منها، كما وجدت كذلك خدمات ومهن أخرى خاصة ما تعلق منها بتقديم خدمات التخييم والصيد والمغامرة، وممارسة رياضة السير على الأقدام.

وعليه يمكن القول في هذا السياق أن القائمين على الرحلات السياحية، قد حددوا أولى وجهاتهم إلى المقاصد الطبيعية، فكانت زيارتهم الأولى إلى كل من جزيرة **جالا باغوس وكستاريكا** في أمريكا الجنوبية، ثم كينيا في إفريقيا، وأخيرا نيبال الموجودة في قارة آسيا، كما قام أصحاب شركات الرحلات السياحية الضخمة بتطبيق مبادئ السياحية البيئية منذ ما يربو عن **20** إلى **30** سنة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات السياحية بشكل رهيب وغير مسبوق نتيجة انتشار فكرة السياحة الجماهيرية الضخمة القائمة على مجموعات كبيرة تضم أعدادا لا حصر لها من السياح، وما لبث الأمر أن تم التخلي عن فكرة السياحة الجماهيرية، والاتجاه إلى فكرة السياحة الهادئة بغية مواجهة جميع الآثار الثقافية والاجتماعية والبيئية التي خلفتها السياحة الجماهيرية[12].

(12)- أنظر: محصول عبد السلام، المرجع السابق، ص: 27.

المطلب الثاني: في مفهوم السياحة البيئية.

إن مصطلح السياحة البيئية **(Eco-tourisme)**، قد ظهر منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، وهو بهذا يعتبر مصطلحا حديثا نسبيا كونه جاء ليعبر عن نوع جديد من أنواع الأنشطة السياحية التي يشترط فيها أن تكون صديقة للبيئة، وأن الإنسان الذي يمارس نشاط السياحة البيئية يتوجب عليه أن يقوم بالمحافظة على كل ما هو موروث فطري طبيعي وحتى حضاري يخص البيئة التي يحيا ويعيش فيها.

وتاريخيا نجد أن مفهوم السياحة البيئية، قد مر بثلاث مراحل نأتي على ذكرها وفقا لما يلي:

- **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة التي تطلبت حماية السائح البيئي من كل تهديد قد يتعرض له جراء أخطار التلوث، مما أوجب على هذا السائح البيئي أن يختار المناطق التي لا يوجد فيها أي تهديد بالتلوث أو التي تكون بعيدة كل البعد عن المناطق العمرانية، وحتى يستطيع أن يمارس سياحته البيئية، ومن جانب آخر نجد أن هذه المرحلة صاحبتها مجموعة من الأخطار كان لها وقعها على البيئة بسبب الممارسات السلبية التي مارسها السائح البيئي والشركات السياحية، وأدت في نهاية

المطاف إلى أن فقدت العديد من المناطق الطبيعية بعضا من خصائصها وميزاتها، وتهددت معها الأحياء الطبيعية[13].

- **المرحلة الثانية:** وفي هذه المرحلة بالذات استدعى الأمر التدخل الفوري بغية وقف الهدر البيئي، والعمل على استخدام أنشطة سياحية بيئية خالية من أي تلوث أو هدر لكل ما هو موجود في المواقع البيئية[14].
- **المرحلة الثالثة:** سميت بمرحلة التعامل، ومن خلالها تم التعامل بحزم مع كل ما من شأنه أن يهدد الأوضاع البيئية القائمة بغية المحافظة عليها وحمايتها، وهذا من خلال إصلاح الهدر البيئي ومعالجة التلوث البيئي، وإصلاح كل ما أفسده الإنسان عن طريق إرجاع الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق، مع ضرورة معالجة كل الاختلالات البيئية التي تمكننا من الحصول على مجال بيئي سليم ونظيف[15].

ومنه نجد أن الدكتور **محمد شيا** قد عرف لنا السياحة البيئية في كتابه (السياحة البيئة في لبنان: بين الحلم والواقع) بأنها:" **ذلك النوع السياحي الذي يجعل المحيط البيئي الطبيعي المقصد الأساسي للزائر أو السائح، وذلك بهدف التعرف على ما يحتويه ذلك**

---

(13)- **أنظر**: محبوب مراد، صولح سماح، ضغوط السياحة على قيم وثقافة وتقاليد المجتمع، مداخلة تم المشاركة بها في الملتقى الدولي حول: اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، خلال الفترة 09-10 مارس 2010، ص،ص: 4، 5.

(14)- **أنظر**: خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص-ص: 228- 230.

(15)- **أنظر**: مولحسان آية الله، عيساني ربيع، دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة في الدول العربية مع الإشارة إلى تجارب الأردن ومصر ولبنان والجزائر، مداخلة تم المشاركة بها في الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية: تقييم واستشراف، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، وهذا خلال الفترة: 26- 27 فيفري 2013، ص، ص: 5، 6.

المحيط البيئي من أنواع وأنظمة ومظاهر وعناصر طبيعية (مادية، حيوانية، نباتية) وثقافية، وبغرض التمتع الراقي بمجالات ومعان وتعبيرات عناصر الجذب تلك بوسائل وأشكال ودرجة انتفاع لا تؤدي إلى تدمير العناصر تلك، أو تحول دون بقائها وتطورها وتجددها وانتقالها إلى الأجيال القادمة، مع ضرورة اشتراك المجتمع المحلي في الانتفاع والمسؤولية"[16].

وإذا كان مصطلح السياحة البيئية **(Eco-tourisme)** مازال لم يحدد بدقة بعد، وهذا لكونه قيد التأسيس والمراجعة المستمرة، فإنه يمكن القول بأن السياحة البيئية هي تلك السياحة الخضراء النظيفة التي تحتوي كل ما هو جميل وممتع ومفيد، ومن خلالها يمنع على من يمارس النشاط السياحي البيئي أن لا يقوم بأفعال تفسد أو تضر أو تخرب النظام الإيكولوجي، وهذا لأنها سياحة يحكمها الحس والعقل والوعي بالمسؤولية، مما يجعلها سياحة مستدامة تتجدد مواردها بصفة تلقائية، ولا يمكن أن تنضب بفعل الاستعمال الأعمى أو اللاعقلاني لها.

أما الصندوق العالمي للبيئة فيعرف لنا السياحة البيئية على أنها:" **السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث، ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضاراتها ماضيا وحاضرا**"[17].

---

(16)- أنظر: فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 68.

(17)- أنظر: ماجد عباس محمود، السياحة البيئية، ط1، الجمعية الجغرافية السياحية، دار الكتاب الثقافي، القاهرة، مصر، دون تاريخ نشر، ص: 10.

وهناك تعريف آخر للسياحة البيئية يعتبرها بأنها:" **ذلك النوع الترفيهي والترويجي عن النفس، والذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة، أو بمعنى آخر كيف يتم توظيف البيئة من حولنا لكي تمثل نمطا من أنماط السياحة التي يلجأ إليها الفرد للاستمتاع، فالسياحة البيئية هي متعة طبيعية تعني بمفهومها العام الخروج في الروتين اليومي إلى ارتياد الصحراء للتمتع بجمالها وطبيعتها، بما فيها الحياة الفطرية النباتية والحيوانية، وممارسة كافة الأنشطة المعتادة فيها أو السياحة إلى المناطق الساحلية والأثرية أو المناطق الجبلية**"[18].

كما نجد أن الجمعية الدولية لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية قد قامت بتعريف السياحة البيئية سنة **1999** على أنها:" **السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة ويكفل استمرار رفاهية سكانها الأصليين**"[19].

وحسب رأي **(Tissdell)**، فإن السياحة البيئة هي تلك السياحة التي تعتمد على الكائنات والنباتات الحية في النظام الطبيعي، ومما يمكن استنتاجه من هذا التعريف أنه قام باستثناء جملة من الأنشطة التي من الممكن أن تقوم بالتركيز على زيادة المواقع

---

(18)– أنظر: هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، جامعة الوادي، ديسمبر 2014، ص: 216.

(19)– أنظر: نبيل دبور، مشاكل وآفاق التنمية السياحية والمستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص: 16.

الجغرافية الخاصة بزيارة البراكين أو سياحة المغامرات، ومن زاوية أخرى نجد أن **(Kimme)**، قد اعتبر السياحة البيئية للذات وللصغار الناشئين[20].

ومن خلال ما تم سرده من تعريفات مختلفة للسياحة البيئية، فإنه بإمكاننا أن نقف على مفهوم شامل للسياحة البيئية تتحدد أهم عناصره في النقاط التالية:

- تعد السياحة البيئة بمثابة النشاط الإنساني الذي يفرض على البشرية ممارسته وفق قواعد وضوابط محددة مسبقا، والتي يكون الهدف منها صون الحياة الفطرية الطبيعية، والارتقاء بها إلى أعلى المستويات حفاظا على جودتها وعدم تلويثها، واستغلالها بصفة عقلانية من قبل الأجيال الحالية ضمانا لحق الأجيال القادمة أو المستقبلية.
- تهدف السياحة البيئية إلى الحفاظ على النظام الإيكولوجي والبيئي، وهذا من خلال حماية جميع الكائنات من الانقراض، وتفعيل دور الإنسان في حماية الحياة البرية بمختلف أنواعها وأشكالها وصيانتها، مع العمل على زيادة العديد من عناصر الجمال الطبيعي التي تضفي رونقا وبهاء على مكونات السياحة البيئية.
- إن ممارسة النشاط السياحي البيئي يعتبر بمثابة العائد والمورد الاقتصادي الذي يجمع في ثناياه العديد من الجوانب تتمثل أساسا في الجانب المادي الملموس والجانب المعنوي الأخلاقي الذي يكون له تأثير كبير في إطار اندماجه مع مجموعة من

---

(20)- أنظر: حمزة عبد الحليم درادكه وآخرون، السياحة البيئية (Eco-Tourism)، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، (1435هـ/2014م)، ص: 50.

المبادئ والقيم الحميدة، والتي تهدف بالأساس إلى الحفاظ على سلامة البيئة، وهذا عندما تتحول هذه القيم إلى مبادئ سامية وراقية.

- إن النشاط السياحي البيئي يهدف إلى الجمع بين الأصالة والحداثة، بل أكثر من ذلك فهو يجمع القديم المتمثل في الموروث الحضاري الطبيعي والحديث الخاص بالتحضر الأخلاقي والقيمي معا، مما يجعله قادرا على أن يخلق لنا نمطا رائعا يبلغ أقصى درجات الاتساق والتوافق والتجانس.
- إذا ما نظرنا إلى النشاط السياحي البيئي من الناحية الإلزامية، فإننا نجده أنه التزام أخلاقي وأدبي أكثر منه التزام قانوني تعاقدي أو تعهدي، وهذا لأن القيم والمبادئ ومالها من تأثير هو الذي سوف يحكم هذا النوع من النشاط السياحي.

المبحث الثاني: عناصر السياحة البيئية، خصائصها وأهميتها.

تظل السياحة البيئية تمثل أحد أهم أنواع السياحة على وجه الإطلاق، وهذا لمجموعة من الفوائد الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية التي يمكن أن تتولد عنها، فهي إلى وقت قريب ومازالت تمثل السياحة المتعددة الجوانب نظرا لأبعادها المختلفة، وما ينجر عنها من تأثيرات ثقافية بفعل التفاعل الإنساني والحضاري عليها، فهي لا محال تؤثر على الإنسان الفرد الذي يقوم بممارستها من خلال مشروعه السياحي البيئي الذي يديره، وهي بهذا تسعى جاهدة إلى أن تجعل من المجتمع يؤمن ويتبنى رسالتها إلى أن تصل في الأخير إلى الشعب الذي يجب عليه هو الآخر أن يؤمن بقضاياها، ومما يلاحظ على السياحة البيئية أنها أضحت محل اهتمام العديد من المنظمات الدولية المتمثلة في كل من منظمة السياحة العالمية، ومجلس الأرض ومجلس السفر والسياحة العالمي، وكذا المنظمات الحكومية والمنظمات الجماهيرية غير الحكومية التي سعت هي الأخرى عن طريق تكثيفها لكافة إمكانياتها وجهودها في سبيل الاهتمام بالسياحة والبيئة، والارتقاء بها إلى أعلى المستويات.

ولما كانت السياحة وهي شكل من أشكال النشاط الإنساني، فإنها استطاعت أن تؤثر سواء بالإيجاب أو السلب على البيئة بشكل عام، وهذا لأن السياحة البيئية قد جاءت في الأصل من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها من كل الأضرار والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من الحين إلى الآخر، بالإضافة إلى أن السياحة البيئية تساعد البيئة في

عملية استعادة حيويتها ونظافتها وصحتها وسلامتها من خلال تحسين الظروف التي تساعدها على ذلك[21].

المطلب الأول: عناصر السياحة البيئية.

تتم ممارسة السياحة البيئية وفق نظام خاص بها، والذي نجده يتمتع بخصوصية معينة تجعله ينفرد بها ويكتسبها من طبيعة ممارسته للنشاط السياحي البيئي، ومن مختلف مجالاته وطرقه وأدواته، وبهذا تخضع السياحة البيئية إلى مجموعة من العناصر نجملها فيما يلي[22]:

أولا: السياحة البيئية بمثابة نشاط يمارسه الإنسان.

ومن خلال هذا العنصر نجد أن الإنسان وهو يقوم بممارسة النشاط السياحي البيئي، فإن عليه الامتثال إلى مجموعة من الضوابط الحاكمة والقواعد المتحكمة التي يستطيع من خلالها أن يوفق في حماية وصون الحياة الفطرية الطبيعية التي تضمن حق الأجيال الحاضرة في إطار الاستعمال والاستغلال العقلاني لجميع مقومات وموارد السياحة البيئية، كما أنها تحفظ بذلك حق الأجيال المستقبلية أو القادمة، ولما كانت

---

(21)- **أنظر**: سوزان بكري حسن، فاروق عبد النبي عطا الله، السياحة البيئية (قضايا- سياسات- خطط وبرامج)، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، (2009/2008)، ص، ص: 22، 23. وهو موجود على الرابط الالكتروني التالي:
https://mahotels.net/2018/04/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF/#google_vignette.
وقد تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/05/01، وعلى الساعة: 23:10 ليلا.

(22)- **أنظر**: فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص-ص: 82- 84.

السياحة البيئية، وكما هو معروف عنها أنها تمثل نشاط عقلاني رشيد تحكمه مجموعة من القيود والقواعد التي لا يمكن في أسوء الأحوال اختراقها والتعدي عليها، وهذا حتى لا ينتج لنا مجموعة من الكوارث أو الأخطار تصيب وتدمر الإنسان والطبيعة معا، كما نجد كذلك أن هذا النشاط السياحي البيئي هو نشاط موزون ومتوازن طبقا لمجموعة الضوابط التي تحكمه، مما يتوجب عليه مراعاتها والامتثال لها، واحترامها كما هي، ولا يحاول البتة أن يخرج عن تعاليمها مهما صادفه من مكاسب أو مغريات مادية يمكن أن يحصل عليها في إطار مقصده السياحي البيئي.

ثانيا: تأثير السياحة البيئية ينصرف إلى حماية الكائنات الحية والمحافظة عليها.

إن دور النشاط السياحي البيئي هو السعي جاهدا إلى المحافظة على التنوع الإحيائي عن طريق المحافظة على جميع الكائنات الحية وحمايتها من الانقراض في إطار المقصد السياحي البيئي، وبالتالي فإن عملية الانسجام والتناسق الأدائي الذي تقوم به السياحة البيئية ستساهم سواء من قريب أو من بعيد في جعل الإنسان يحافظ على إنسانيته التي اكتسبها من أجل دوره الحمائي للحياة البرية، من هنا يتطلب الأمر تحقيق مسألة التناغم الحيوي التي تكفل لجميع المخلوقات الموجودة في الطبيعة حياة آمنة، مما يساعد على المحافظة على أي نوع من الكائنات الحية من الانقراض نتيجة توفير الحماية والوقاية الدائمة والمستمرة التي تمنع عنها الأمراض والإعتلالات التي تنجم عن التلوث

البيئي بجميع أنواعه وأشكاله، وإذا تحقق لنا هذا الشرط استطعنا أن نضمن بقاء واستمرار أي نوع من الكائنات الحية صحيحا ومعافى يؤدي كل وظائفه التي من بينها التكاثر.

ثالثا: السياحة البيئية بمثابة نشاط اقتصادي يجمع بين العائد والمردود.

إن القول بأن النشاط السياحي البيئي هو نشاط اقتصادي لهو دليل على أن السياحة البيئية تقوم بالجمع بين العائد والمردود اللذين يمثلان الجانب المادي والملموس من جهة، ومن جهة أخرى نجد الجانب المعنوي الأخلاقي الذي يلعب دور المؤثر في كل ما له علاقة بالمبادئ والقيم الحميدة والنبيلة، وبهذا فإننا نجد أن هذه الأخيرة تسعى دائما إلى المحافظة على البيئة، وهذا عندما تصبح مبادئ سامية لا يمكن نكرانها نظرا لما تحمله من صفات الولاء والانتماء للمجتمع بصفة خاصة والوطن بصفة عامة، ومنه نجد أن كل منشأة سياحية بيئية كلما كبر حجمها وازداد الطلب عليها تحولت إلى نشاط اقتصادي مربح يحقق العديد من العوائد المادية، والمردود الملموس المتمثل في الخدمات الراقية التي تقدمها المنشأة، وهذا الأمر سيساعدها في الأخير إلى أن تقوم بإنشاء إدارة بيئية خاصة بها تتوافق مع النشاط السياحي البيئي الذي تقوم به.

رابعا: السياحة البيئية تقوم على مبادئ الالتزام الأخلاقي والأدبي.

إن السياحة البيئية كنشاط سياحي بيئي يجب أن يرتكز ويقوم على مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تعكس بحق مدى الالتزام القانوني التعاقدي الذي يجب أن يكون صادرا عن الفرد السائح، وكل الفاعلين في المجال السياحي البيئي، وهذا مثل الشركة

المنظمة للسياحة البيئية، وكذا الدولة المستضيفة لها، وعليه فإن ثقافة الالتزام التي يجب أن تكون أحد المبادئ الجوهرية والأساسية التي يخضع لها النشاط السياحي البيئي، وما ينجر عنها من تأثير للقيم والمبادئ يجب أن تحتكم إليها منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات السياحة العالمية، وكل الجمعيات الأهلية غير الحكومية أثناء ممارستها لهذا النوع من السياحة.

ومادام أن النشاط السياحي البيئي يقوم على مبدأ التأثير التبادلي والأثر الفعال، فإنه في الأخير سيحقق كثافة كبيرة في العائد والمردود نظير الممارسة والعمل السياحي الجاد والمتقن، وبحكم التداخل والتشابك بين جميع مكونات السياحة البيئية، وأنه يقع على الإنسان وهو يمارس كافة الأنشطة السياحية البيئية التزام أخلاقي وأدبي يتمثل في عدم إحداثه للتلوث وإلحاق الأضرار بالبيئة، بل على العكس من ذلك يجب أن يكون حريصا كل الحرص على سلامة ونظارة وجمال البيئة.

خامسا: أثر السمة التعليمية في السياحة البيئية.

إن للجانب التعليمي دور أساسي ومهم في السياحة البيئية، وهذا لأن التعليم والتفسير البيئي يمثلان أدوات مهمة تشارك في خلق تجربة سياحية بيئية تكون ذات معنى وإمتاع في نفس الوقت، وعليه نجد أن التفسير البيئي يمكن الأفراد من فهم وتعلم كل ما تقوم عليه السياحة البيئية من ركائز ومبادئ، وهذا في إطار تجاوز مرحلة تبليغ المعلومات إلى الجمهور، والانتقال فورا ومباشرة إلى مرحلة الممارسة للنشاط السياحي

البيئي المعقد الذي يتطلب الفهم والشرح من خلال الاندماج الشامل في الواقع السياحي البيئي ومعايشته عن قرب تحقيقا للرسالة المنشودة.

ولما كانت السياحة البيئية تستقطب الأشخاص الراغبين في التفاعل مع الأنشطة السياحية البيئية بغية تطوير معارفهم وزيادة وعيهم ونضجهم البيئي، فإن تعليم السياحة البيئية سيكون له تأثير واضح على سلوك السائح البيئي من خلال محافظته على المناطق الطبيعية التي يقوم بزيارتها والتمتع بمناظرها في إطار الاستدامة البيئية على المدى الطويل، وعلى الصناعة والمجتمع بأكمله.

هذا ويتوقع السياح البيئيين حصولهم على معلومات بيئية ذات مستوى عال ودقيق، حيث أن معرفتهم لنوعية البيئة التي يكتشفونها والتعرف على حيواناتها ونباتاتها يمثل إحدى السمات الأساسية للتجربة التي اكتسبوها، بل أكثر من ذلك نجد أن أصحاب المصلحة والسياح البيئيين أنفسهم يطالبون الجهات المسئولة والمعنية أن تعمل على إدراج تصريحات ومعلومات واضحة، وذات دلالة عن كل ماله علاقة بالطبيعة وأهداف السياحة البيئية سواء في الأدب أو في المواد الدعائية القائمة على التوعية، وتشجيع المشاركة النشطة لجميع الفاعلين في المجال السياحي البيئي[23].

(23)- أنظر: محصول عبد السلام، المرجع السابق، ص، ص: 34، 35.

المطلب الثاني: خصائص السياحة البيئية.

لقد اكتسبت السياحة البيئية شعبية كبيرة، وهذا عندما قامت الأمم المتحدة بتخليد عام **2002**م كعام للسياحة البيئية وسنة الجبال، وهذا من أجل العمل على زيادة الوعي بين جميع السلطات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بغية الرفع من قدرة السياحة البيئية، بالإضافة إلى المساهمة الفعالة في الحفاظ على عناصر الطبيعة الأساسية والمختلفة، والتراث الثقافي، والعمل على تحسين المستوى المعيشي في المناطق التي تزخر بكل ما هو طبيعي وجمالي مستندة في ذلك على القيام بنشر التقنيات اللازمة التي تساعد في عملية التخطيط الجيد، والإدارة الرشيدة لنظم السياحة البيئية.

ومن منطلق الاعتراف بمكانة السياحة البيئية بين الأنواع المختلفة للسياحة، فقد تم الاحتفاء بعام **2002**م كسنة دولية للسياحة البيئية، كما تم كذلك الدفع بعجلة تشجيع السياحة البيئية في القطاع الخاص على أساس أنها تمثل الريع الأساسي لمختلف الأنشطة، وأنها تؤثر بصورة أو بأخرى على الديناميكية وتسريع عملية التنمية التي توجب المحافظة عليها، كما أنها تولي كذلك أهمية كبيرة وبالغة لكل التحسينات والتحديثات البيئية التي يجب أن تطال الآثار المحمية والمناطق المحيطة بها[24].

---

(24)– أنظر: السياحة البيئية: المبادئ والأهمية والمبادئ التوجيهية والتخفيف، مقال تم نشره في الرابط الالكتروني التالي:

https://ar.triangleinnovationhub.com/ecotourism-principles

والذي تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/05/02، وعلى الساعة: 10:00 صباحا.

وبالتالي نجد أن النشاط السياحي البيئي ينفرد بمجموعة من الخصائص تجعله يختلف عن باقي الأنشطة الأخرى فيما يلي:

أولا: إن السياحة البيئية تعتبر بمثابة نشاط اقتصادي يتزايد مردوده من الحين إلى الآخر، وهذا بفعل إقدام السياح البيئيين على الإنفاق المتمثل في تحويل أموالهم إلى عملات الدول التي قاموا بزيارتها في إطار الاستخدام السياحي البيئي، وأنهم يستخدمون هذه الأموال في تسديد تكاليف جميع الخدمات التي يطلبونها، إلى جانب تسديدهم لفواتير مقتنياتهم من الهدايا والتذكارات التي تذكرهم بزيارة هذه الأماكن ذات الطبيعة الجمالية، ومما يمكن قوله كذلك أن نقود السياح تمر عبر العديد من القنوات والمستويات المختلفة، ويتملكها العديد من الأشخاص، الأمر الذي يؤدي إلى استخدامها أكثر من مرة نتيجة انتقالها من حائز إلى آخر، وهذا ما يطلق عليه بالدخل المتزايد أو المضاعف الذي يتمثل في انتقال جزء من هذه النقود إلى خارج المنطقة السياحية البيئية بغية توفير كل ما تحتاجه عملية صناعة السياحة البيئية[25].

ثانيا: تقوم صناعة السياحة البيئية على الاستخدام الواسع والكثير للعمالة السياحية، وهذا بغية تغطية العجز وسد الاحتياج في اليد العاملة السياحية المؤهلة، والتي تمتلك الخبرة والكفاءة العالية، ونظرا لأن هذه القوى العاملة ترتبط بطريقة مباشرة بصناعة السياحة البيئية، فإنه يتوجب عليها أن تكون لها ممارسات وارتباطات أخرى بطريق غير مباشر في بعض الأعمال التي تتطلب توفير خدمات بصورة آنية ومستمرة ودون انقطاع، وهذا

---

(25)- **أنظر**: محصول عبد السلام، المرجع السابق، ص: 17.

طالما أن السياحة البيئية مازالت قائمة كنشاط يستدعي الاستمرارية في العمل، وتلبية مختلف الاحتياجات لكل من يطلب ذلك[26].

ثالثا: لما كان عامل صناعة السياحة البيئية يتأثر بمستوى دخول الأفراد، وأسعار السفر ومجمل الخدمات السياحية، فإنه لا محال من أن يؤثر هو كذلك على قرارات السياح بشأن ميولاتهم ورغباتهم وتوجهاتهم في اختيار الدول والأماكن التي يريدون الذهاب إليها، وبطبيعة الحال، فإن كل التغيرات التي تحدث سوف تترك أثرا إيجابيا كان أو سلبيا على تكاليف الأنشطة السياحية البيئية ومستويات المداخيل الخاصة بالأفراد السياح، حيث نجد أن هناك علاقة طردية تجمع بين تكاليف الرحلة السياحية ومستوى الإقبال على السفر بغية ممارسة السياحة البيئية، وبالتالي نجد أنه كلما زادت تكاليف الرحلة السياحية البيئية ظهر هناك ضعف ونقص في الإقبال على السفر، وكلما انخفضت التكاليف زاد الإقبال على السفر من أجل السياحة البيئية، أو تزايدت معها عدد الليالي السياحية التي يرغب الأفراد السياح قضائها. هذا ونجد أن نفس الآثار يمكن أن تترتب في حالة ما إذا قل مستوى دخول الأفراد نظرا لغلاء التكاليف وكثرة أعباء المعيشة التي تتطلب مصاريف باهظة[27].

---

(26)- أنظر: محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص، ص: 263، 264.

(27)- أنظر: كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2004/ 2005)، ص- ص: 19-21.

رابعا: إن النشاط السياحي البيئي هو عبارة عن منتج سياحي مركب من مجموعة من العناصر التي تكمل بعضها بعضا، وبالتالي فإنه بدون عناصر الجذب الطبيعية وعناصر الجذب التاريخية، وكذا البنى التحتية الأساسية العامة منها أو الخاصة، بالإضافة إلى المنشآت المتمثلة في المكاتب السياحية والبنوك التي تعتبر ضرورية للسائحين نتيجة ما تقدمه لهم من خدمات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يشترط في المنتج السياحي البيئي أن يتميز بدرجة الوعي السياحي لدى أشخاص المقصد السياحي، الأمر الذي يساعد على زيادة التدفق السياحي البيئي إلى البلد المضيف نتيجة حسن المعاملة وميزة التقدير والاحترام واللباقة في تقديم مختلف الخدمات التي يطلبها السائح البيئي[28].

خامسا: في السياحة البيئية نجد أن السائح البيئي أو المستهلك هو الذي يذهب بنفسه إلى مكان تواجد المنتج السياحي البيئي بغية الحصول عليه، وفي هذه الحالة لا يمكن للدولة المضيفة أو الدولة المصدرة للمنتج السياحي البيئي أن تتحمل نفقات قدوم السائح البيئي، وهذا لأنها تعرض خدماتها في إطار ممارستها للنشاط السياحي البيئي، ولا تبيع منتجا ماديا يمكن أن تقوم بنقله وتتحمل مصاريفه إلى المكان الذي يتواجد فيه السائح البيئي[29].

---

(28)- أنظر: نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص، ص: 9، 10.

(29)- أنظر: صلاح عبد الوهاب، السياسة القومية للتسويق السياحي، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، مصر، 1994، ص- ص: 17- 20.

سادسا: في ظل التنافسية الشديدة حول من هو الأفضل في بيع المنتج السياحي، فإننا نرى أنه يشترط في المنتج السياحي البيئي مجموعة من العوامل والمغريات التي تساعد في عملية البيع، وبالتالي نجد أن المنتج السياحي البيئي لا يمكن أن يباع إلا إذا وجد إلى جانبه مجموعة من السلع والخدمات المساعدة التي هي في الأصل تسهيلات تتمثل في[30]:- مشروعات البنى الأساسية، منشآت الإقامة، مشروعات النقل السياحي بمختلف أنواعه، المنشآت السياحية الترويجية، والتي يتطلب تواجدها جنبا إلى جنب مع كافة المغريات السياحية الأخرى.

سابعا: يواجه الدول التي تقوم بممارسة النشاط السياحي البيئي صعوبات جمة، حيث نجد أن أكثر صعوبة تتمثل في استقطاب السياح بشكل سنوي ودائم، وهذا نظرا لاتساع العرض السياحي العالمي في إطار كثرة المغريات السياحية البيئية الموجودة في العديد من مناطق دول العالم، الأمر الذي يضعف قدرة هذه الدول على القيام باستقطاب السائح أكثر من مرة وفي نفس المنطقة السياحية البيئية، وفي سبيل ذلك نجد أن العاملون في مجال الصناعة السياحية يسعون بكافة الإمكانيات والوسائل إلى استقطاب السياح واسترضائهم بغية ضمان عودتهم مرة أخرى.

---

(30)- أنظر: نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، 1987، ص: 12 وما بعدها.

المطلب الثالث: أهمية السياحة البيئية.

لازالت السياحة البيئة تمثل ذلك النشاط الذي يظل له اتصال دائم بمختلف الأنشطة الأخرى، وهذا نظرا للعلاقة التبادلية المتمثلة في الأخذ من جهة والعطاء من جهة أخرى، وبالتالي نجد أن السياحة البيئية هي عبارة عن جسر عابر وناقل يقوم الاقتصاد الوطني وحتى العالمي بالعبور خلاله من أجل الانتقال من وضع مقبول إلى وضع أفضل وأرقى من ذي قبل.

وبهذا نجد أن السياحة البيئية أضحت من المجالات الأكثر أهمية في الوقت الحالي، وهذا لما لها من دور في تحسين الأداء التنموي، كما أنها تسعى في الوصول إلى توفير الأموال التي تلزم للقيام بتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية المستدامة، أو في اكتشافها للعديد من فرص الاستثمار المختلفة المجالات والأغراض والمحاور،...الخ.

وإذا ما نظرنا إلى السياحة البيئية على أساس أنها عنصر التزام، فنجدها أنها تمثل تعهدا أخلاقيا سواء للأجيال الحاضرة أو المستقبلية، ومن ثمة فهي تعتبر كذلك تعهدا للحياة يهدف إلى المحافظة على كل ماله علاقة بالسلامة البيئية سواء من حيث النظافة أو الصحة أو النقاء، وهذا لأنها تعهد قائم على ثقافة الالتزام يفرض علينا قواعد الوعي الإدراكي الشامل الذي يهتم بكل ماله علاقة بالقيم والأخلاق ضد كل أنواع الفساد، وبالتحديد الفساد البيئي[31].

---

(31)- أنظر: حمزة عبد الحليم درادكه وآخرون، المرجع السابق، ص- ص: 62-64.

ومنه نجد أن السياحة البيئية قد اكتسبت دورا يمكنها من تحقيق العديد من الأهداف المتكاملة فيما بينها، وهذا لأهميتها الكبيرة التي تستمدها من ذاتها، الأمر الذي يمكنها من تجسيد هذه الأهمية فيما يلي:

1. إن للسياحة البيئية أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي، وهذا بالنظر إلى ممارسة النشاط السياحي البيئي في عدد من الأماكن النادرة الموجودة في العالم، والتي من الممكن جدا أن تدر عوائد مالية تساعد في تحقيق التنمية المستدامة، كما يمكن للدول التي تمارس السياحة البيئية أن تستغل هذه العوائد المالية في توفير العديد من فرص العمل الجديدة، والقضاء على نسبة كبيرة من البطالة، وعليه فإن ممارسة النشاط السياحي البيئي سيمكن الدول من أن تنوع في عوائدها الاقتصادية ومصادر دخولها القومية وتزيد في عوائدها الحكومية، الأمر الذي ينجم عنه تحسين كامل البنية التحتية لهذه الدول[32].

2. بما أن السياحة البيئية هي صديقة المجتمع، فإنها تلعب دورا أساسيا ومهما في المجال الاجتماعي، وهذا لإمكانية استفادتها من كل ما هو متاح وموجود في المجتمع سواء تعلق الأمر بالموارد البشرية والعادات والتقاليد، ومختلف الثقافات الكثيرة والمتنوعة، فلقد ظلت السياحة البيئية على مدار سنوات طويلة تسعى إلى تنمية العلاقات الاجتماعية من خلال تحديث وتحسين مستويات الارتقاء بكل عناصر

---

(32)– أنظر: بوعشاش سامية، السياحة البيئية في المناطق الجبلية – حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة: الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة البيئية والسياحية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية: (2013/2012)، ص: 31.

ومكونات المجتمع، فالسائح البيئي الذي يشد الرحال إلى مناطق بعيدة، فهو في الأصل يقوم بإخراج مجتمعه الذي يعيش فيه من العزلة التي خيمت عليه لسنوات طويلة إلى وضع أكثر انفتاح على كل الثقافات المتعددة والمختلفة، لكن شريطة عدم المساس بعادات وتقاليد مجتمعه الأصلي، وبالتالي يفترض في السياحة البيئية أن تبقي المجتمع في حالة عمل دائم ومستمر، مما يساعد كثيرا في القضاء على مختلف أنواع البطالة، وكذا تحسين الظروف المعيشية لساكنة المجتمع المحلي[33].

3. تتمثل الميزة الأساسية للنشاط السياحي البيئي في أنه نشاط ذو طابع إنساني، وهذا لدوره في تجسيد الحياة الجميلة التي يريد كل إنسان أن يحيا فيها بعيدا عن كل شيء يقلقه ويوتره، وبالتالي نجد أن السياحة البيئية توفر للفرد كل سبل الراحة والاستجمام بغية استعادة حيويته ونشاطه المعتاد، مما يساعد في الحصول على التوازن العقلي والعاطفي بعيدا عن أي مؤثرات جانبية يمكن أن تعكر صفو حياته، فممارسة النشاط السياحي البيئي يصل بالنفس البشرية إلى مرحلة الصفاء والنقاء الوجداني، ويعالج مختلف الأمراض التي يشهدها الوقت الحالي خصوصا النفسية منها.

4. إن انفتاح السياحة البيئية على ثقافات متعددة الجوانب، والتي تقوم على كل ما هو تفاعلي مرتبط بتوسيع مجالات الإدراك والوعي وزيادة الشعور بالمسؤولية اتجاه مختلف القضايا البيئية سيساهم بطريقة أو بأخرى في تمكين الأشخاص الذين يعيشون في هذا الكوكب الأرضي بأن يكون لديهم شعور عميق بأهمية التعاون والمشاركة في

---

(33)- **أنظر**: بوعشاش سامية، المرجع السابق، ص: 31.

كل ماله علاقة بالشأن البيئي بغية تنمية معارفهم البيئية، وبهذا نجد أن المعرفة البيئية تؤثر على الموروث الثقافي الإنساني، وعلى ثقافة الحضارة والمواقع الأثرية التاريخية، كما أنها تقوم بصناعة مختلف الأحداث والمناسبات الثقافية[34].

5. يظهر أن البيئة قد أضحت من بين اهتمامات الأحزاب السياسية في إطار برامجها السياسية، فنجد على سبيل المثال في دولة قطر أنه تم إنشاء أحزاب سياسية من أجل حماية البيئة القطرية، والتي أصبح لها قوة وفاعلية على مستوى الساحة السياسية، ودخلت بالتالي مجال المنافسة مع القوى السياسية الأخرى بغية الظفر والفوز بمقاعد سياسية في البرلمان، كما نجد أن هذه الأحزاب السياسية تبنت في برنامجها الانتخابي محور المحافظة على السلامة والصحة البيئية القطرية، والعمل على القضاء على كل أشكال التلوث[35].

6. تقوم السياحة البيئية على تحقيق التوازن البيئي، وهذا من خلال المحافظة على الحياة البرية الطبيعية والبحرية والجوية من كل أنواع وأشكال التلوث التي يمكن أن تصيبها من الحين إلى الآخر، وعليه نجد أن السياحة البيئية تستخدم أسلوب الوقاية كإجراء احترازي يمكنها من المحافظة على كل أشكال ومختلف الآليات المرصودة لتحقيق التوازن البيئي في مواقع السياحة البيئية، مع العمل كذلك على ضمان دائم لكل المواقع الطبيعية والحضارية التي تخص جميع المواقع السياحية البيئية.

---

(34)– **أنظر**: حمزة عبد الحليم درادكه وآخرون، المرجع السابق، ص: 70.

(35)– **أنظر**: حمزة عبد الحليم درادكه وآخرون، المرجع السابق، ص، ص: 68، 69.

7. تعمل السياحة البيئية على التقليل من التلوث الذي ينجم عن جميع الأنشطة السياحية، الأمر الذي يسمح بتوفير حياة هادئة وبسيطة بعيدة كل البعد عن مؤثرات الضوضاء والإزعاج، وعن مختلف الانبعاثات الغازية التي لها تأثير واضح على صحة الإنسان، مما يهدف في الأخير إلى الحصول على حياة بسيطة لا تقوم على التعقيد.
8. من مزايا السياحة البيئية أنها قامت بوضع ضوابط وقواعد تساعد على تحقيق الترشيد السلوكي الاستهلاكي، وهذا سواء تعلق الأمر بمدى استهلاك الأفراد للموارد الطبيعية، أو في عملية الاستخراج والاستعمال في مختلف مناحي الحياة، كما أن وضع هذه الضوابط سيساعد فعلا في الحفاظ على الصحة والسلامة العامة، ويساعد على تجديد الموارد الطبيعية التي يفترض عدم هدرها نتيجة الاستغلال اللاعقلاني لها، وخوفا من ضياعها وفقدانها إلى الأبد، وفي ذات الوقت نجد أن السياحة البيئية دائما ما تسعى إلى الحفاظ على الطاقة تكريسا لحقيقة المجتمع السليم، والحيوي الفعال.

المبحث الثالث: مقومات السياحة البيئية.

حتى نستطيع أن نصنع سياحة بيئية متطورة ومزدهرة تقودنا إلى وجهات سياحية مختلفة، فإنه لابد وأن تتوفر لنا مجموعة من المقومات تكون لها القدرة على جذب العديد من السياح الذين يرغبون في تحقيق تطلعاتهم، وتغذية شغفهم في قضاء تجربة سياحية بيئية فريدة من نوعها. هذا ونجد أن هناك جملة من العناصر ترتبط ارتباطا وثيقا بأهمية المقومات البيئية في صناعة سياحة بيئية، وهذا عند قيام السائح البيئي بالمفاضلة بين العديد من الوجهات السياحية التي تكون مطروحة أمامه، وتتمثل هذه العناصر في[36]:

1. إن الوجهات السياحية البيئية التي تحتوي على موارد بيئية نادرة تجعل منها محل جذب لدى العديد من السياح البيئيين، كما يكون لهذه الندرة تأثير ودور في زيادة التنافس بين القائمين على الترويج للمنتج السياحي البيئي.

2. كثيرًا ما تجد البيئة الأصلية الخاصة بالمنتجات السياحية نفسها أمام حالة منافسة غير منصفة وعادلة، وهذا بسبب خلق منتجات سياحية بيئية أو غير بيئية قائمة على عنصر التقليد والمحاكاة محاولة بذلك أن تكون صورة طبق الأصل للمواقع السياحية الأصلية، وهذا حتى تستطيع أن تضمن استمرارية تدفق العديد من السياح إليها، إلا أن قواعد المنافسة في السوق السياحي تشترط في المنتج البيئي أن يكون ذا قوة

---

(36)- أنظر: زياد عبد الرواضية، السياحة البيئية، المفاهيم والأسس والمقومات، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2013، ص: 38.

محافظا على أصالته، ويصعب تقليده من أي طرف كان ينتمي إلى القائمين على ممارسة النشاط السياحي البيئي.

3. حتى نضمن تدفق كبير من السياح البيئيين إلى العديد من الوجهات السياحية البيئية، فإنه يتطلب وجود بنية تحتية مشيدة من طرف الدولة التي تولي اهتمام للنشاط السياحي البيئي في إطار نشاطها الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإنه يتوجب عليها الأمر أن تولي أهمية خاصة للنقل الذي يقلص حجم المسافة المطلوب قطعها بغية مشاهدة هذه المقومات البيئية، والتمتع بجمالها الطبيعي، كما يجب أن تكون تكلفة الانتقال إلى هذه الوجهات السياحية البيئية في متناول جميع الأفراد.

4. إذا أردنا أن نزيد من حجم الشرائح السوقية التي تجعل من الوجهات السياحية المختلفة مكانا يقصده العديد من السياح البيئيين لقضاء إجازاتهم فيه، فإنه لابد أن تكون عناصر الجذب البيئي قريبة من مختلف المقومات السياحية سواء كانت أثرية أو دينية أو تاريخية، وغيرها كثير.

5. إن توفير البنية التحتية الملائمة سيساعد لا محال على تقديم خدمات مختلفة ومتنوعة للعديد من السياح البيئيين، وهذا دون أن تُحدث هذه البُنى التحتية أي ضرر يؤثر على القيمة البيئية لمختلف الوجهات السياحية.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن المقومات البيئية التي لها علاقة بالسياحة تتعدد وتتنوع وتختلف من دولة إلى أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن هناك تناسب وتناسق يحدث بين مقومات السياحة البيئية بسبب تعدد مكونات البيئة نفسها التي تكون في شكل جماد (وهنا نقصد جميع العناصر الطبيعية) أو في شكل نبات وحيوان وإنسان (وهنا نقصد جميع العناصر البيولوجية والاجتماعية)، وتحت هذا المبحث سنقوم باستعراض جميع هذه المقومات من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية تتمثل في[37]:

المطلب الأول: مقومات البيئة الطبيعية.

تظل الطبيعة تشكل لنا وعاءً كبيرًا يتم من خلاله مجموعة من التفاعلات والأنشطة التي تقود في الأخير إلى تبادل الأدوار بين الإنسان والطبيعة من خلال جملة من المؤثرات التبادلية التي تحدث بينهما، وبالتالي فإن الحديث عن هذه المقومات يجعل منها تلعب دورًا أساسيا في تشكيل مختلف العناصر الأساسية للسياحة البيئية الطبيعية أو الجمالية، ومنه نجد أن الموقع الجغرافي للدولة سواء أكان قاريا أو فلكيا يُعطيها مجموعة من المقومات الطبيعية تتمثل عادة في طبيعة القارة التي تنتمي إليها هذه الدولة، فالدولة التي تنتمي إلى قارة آسيا أو إفريقيا تختلف من حيث المقومات الطبيعية السياحية عن الدولة التي تنتمي إلى قارة أوروبا، كما نجد كذلك أن الخصائص المناخية التي تتمتع بها الدول، وهذا من جراء موقعها ضمن خطوط العرض الرئيسية –الاستواء والمدارين والدوائر

---

(37)– أنظر: خليف مصطفى غرايبة، السياحة البيئية (مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص)، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الأردن، نُشر إلكترونيا في جمادى أول 1433هـ/ مارس 2012م، ص: 22 وما بعدها.

القطبية– يمكن استثمارها كمقومات طبيعية بُغية جذب السياح إليها، حيث نجد أن منهم من يُفضل زيارة المناطق الحارة خصوصا الصحاري، وهناك من يُفضل زيارة المناطق الباردة، وهذا مثل الأماكن المتواجدة في القطب الشمالي.

هذا، ويندرج تحت مظلة مُقومات البيئة الطبيعية مُقومات أخرى تتمثل في المُقومات المستمدة من التركيبة الجيولوجية للأرض، والتي تشمل التركيبة الصخرية للأرض، ومختلف أنواع الصخور والمكاشف الصخرية، وكل أنواع طبقات الأرض التي تشد فضول السياح وتستهويهم من أجل المغامرة واستكشاف جمال الطبيعة الأخاذ، أما المقومات التي تُبرز الأشكال المختلفة لسطح الأرض أو ما يسمى بـ **جيومورفولوجيا الأرض**، فنجدها تتكون من البوادي والأنهار والأودية والصحاري والجبال والسهول، وهذه العناصر كلها إذا تعرضت لعوامل التعرية الهوائية والمائية، فإنها تنتج لنا أشكالا طبيعية تُثير رغبة السائح البيئي الذي يكون هدفه هو البحث عن المتعة الطبيعية من أجل مشاهدة المكاشف الصخرية، والتجمعات الرملية، والخوانق والأخاديد،...الخ.

أما بخصوص عناصر الحرارة والأمطار والرياح والرطوبة والضغط الجوي، وكل عمليات التبخر التي تحدث نتيجة السُطوع الشمسي فهي تكون لنا في الأخير مُقومات مناخية تساهم في تقوية المقومات الطبيعية التي تعمل على الترويج للسياحة البيئية، وخصوصا سياحة المصائف وسياحة المشاتي التي يحاول روادها البحث عن أماكن

البرودة أو الدفء بُغية الاستحمام والاستمتاع بعيدًا عن كل ضغوطات الحياة ومنغصاتها.

كما نجد أن هناك مُقومات مائية تتنوع أشكالها المتمثلة في: المياه الجوفية سواء المتجددة أو غير المتجددة الأحفورية، البرك الطبيعية أو الاصطناعية، السدود والخزانات المائية، البحيرات والأنهار، المحيطات والبحار،...الخ، وبالتالي تعمل هذه المقومات على مُساعدة الإنسان في جميع الأنشطة التي يقوم بها، وفي مقدمتها ممارسته للنشاط السياحي البيئي المائي الذي تتفرع عنه السياحة الشاطئية والسياحة النهرية والسياحة العلاجية في إطار استخدام المياه المعدنية.

وفي الأخير يمكن القول أن مقومات البيئة الطبيعية عندما تجتمع مع بعضها البعض جنبا إلى جنب، فإنها تشكل بذلك مُقومات أساسية جاذبة لممارسة النشاط السياحي الطبيعي البيئي أو الجمالي الذي يُوجب على الدول المهتمة والمعنية أن تسعى إلى إقامة أكبر تجمع للاستثمارات السياحية التي تُدر عليها أموالاً طائلة تساهم في تنمية اقتصادها الوطني، ومنه يتأكد لنا أنه من أجل الحصول على سياحة بيئية راقية ومتميزة يُفترض الاعتماد وبشكل أساسي على الطبيعة لاحتوائها على مناظر مُثيرة وخلابة قادرة على جذب العديد من الأفراد الذين لديهم هواية ممارسة السياحة البيئية.

المطلب الثاني: مُقومات البيئة البشرية (الاجتماعية).

حتى يستطيع الإنسان أن يحافظ على حياته، فإنه يجب عليه أن يفهم البيئة المحيطة به فهما صحيحا غير معقد، ويتم هذا الفهم من خلال معرفة كل عناصرها ومقوماتها وتفاعلاتها المتبادلة، ثم يسعى بعد ذلك بالتعاون مع أقرانه إلى تكثيف جهوده في إطار التعاون الجماعي الجاد من أجل حماية البيئة وتحسين وضعها العام، كما يجب عليه أن يسعى إلى الحصول على رزقه بنفسه، وأن يُمارس علاقاته دون إفساد أو ضرر[38].

هذا، وتتحدد أهم المقومات البيئية البشرية (الاجتماعية) التي تُعتبر الركيزة الأساسية لممارسة العديد من الأنشطة السياحية ذات العلاقة بأنشطة الإنسان الذي يسعى في الأخير إلى التفاعل مع عناصر البيئة التي يعيش فيها إلى ما يلي:

1. يقوم مُقوم السكان بدور أساسي في تجسيد معالم البيئة البشرية (الاجتماعية)، وهذا لأن النشاط السياحي يتوقف على مدى وعي السكان ونظرتهم المتفاوتة للسياحة، وكذا طريقة تعاملهم مع السياح، لهذا نحن بحاجة إلى تركيبة سُكانية تختلف من حيث

---

(38)– أنظر: الموقع الالكتروني التالي:

http://lagh-univ.dz/%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9/

والذي تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/05/20، وهذا على الساعة: 21:04 ليلا.

العدد والعمر والنوع والمستوى التعليمي والمهني، بالإضافة إلى التركيبة الإثنية (العرقية).

2. تحتاج السياحة البيئة إلى عنصري التعليم والصحة، فالأول يسعى إلى الترويج لما يُسمى بسياحة المؤتمرات العلمية، وفي هذا الصدد قامت العديد من دول الوطن العربي بإدخال تخصصات مجال الفندقة والسياحة وفنونها ضمن جامعاتها المُختلفة من خلال إنشاء كليات متخصصة، أما عنصر الصحة فيهدف إلى خلق السياحة العلاجية التي تقوم على استخدام الينابيع الطبيعية المعدنية في سبيل حصول السائح البيئي على الراحة الجسمانية والنفسية.

3. يُعتبر الأمن من أهم المقومات التي تحتاج إليها البيئة الاجتماعية في إطار القيام بالنشاط السياحي البيئي، ولهذا نجد أن العديد من دول العالم، ومنها العربية سعت إلى إنشاء ما يسمى **بشرطة السياحة** خصوصا في دول الخليج مثل الإمارات والسعودية وقطر، وكذا في مصر والأردن.

4. إن لمقوم الطبيعة الإسكانية دور هام في تنشيط السياحة البيئية، وهذا لأنه يُشترط في هذا المُقوم أن تجتمع فيه مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي: النشاط العمراني وشدة الضوضاء، المشاهد العمرانية والمباني التاريخية، الطابع العمراني وكثافة العمران،...الخ[39].

---

(39)- أنظر: كولينات، كلاوس وشتاينكة، البرت، "جغرافية السياحة ووقت الفراغ"، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1991، ص: 92.

5. يقع على عاتق الدول التي تهتم بالسياحة البيئية أن تقوم بتوفير بُنية تحتية (مثل طرق المواصلات، والماء، والكهرباء) ذات جودة ونوعية، وهذا حتى يتمكن السائح البيئي من بلوغ مقصده السياحي وزيارة مُختلف المواقع السياحية.

6. تحتاج السياحة البيئية إلى مُقوم الاستثمار السياحي الذي تتداخل فيه مجموعة من العوامل تُساعد على تحقيقه نذكر منها: الاستقرار السياحي، الاقتصاد الموجه للسوق الحر، الموقع الاستراتيجي للدولة، بالإضافة إلى حُزمة القوانين والتشريعات المُشجعة على عملية الاستثمار السياحي، وما تتضمنه من حوافز وإعفاءات جبائية، وكذا ضرورة وجود مناطق حرة ومدن صناعية، وشبكة اتصالات ضخمة وعالية الجودة، مع توفر قُدرات بشرية مؤهلة وقادرة على المُنافسة في خضم ما يشهده قطاع الاستثمار السياحي البيئي[40].

7. من حق السائح البيئي أن يحصل على خدمات ذات نوعية وجودة، والتي نجدها تشمل خدمات المطاعم والفنادق السياحية، خدمات الأماكن المنفردة، خدمات المستشفيات والعيادات الطبية، خدمات المبيت في مواسم الشتاء والصيف[41].

8. من متطلبات السياحة البيئية وجود منشآت ثقافية تشمل الاتحادات والنوادي والمسارح، بالإضافة إلى العناصر الأخرى للثقافة التي في مُقدمتها الفلكلور الوطني والمهرجانات المحلية والوطنية والتراث والعادات والتقاليد.

---

(40)- **أنظر**: خليف مصطفى غرايبة، المرجع السابق، ص: 33.

(41)- **أنظر**: كولينات، كلاوس وشتاينكة، البرت، المرجع السابق، ص: 93 وما بعدها.

9. في إطار التطوير المُستمر للنشاط السياحي البيئي ظهر نوع جديد من السياحة يُسمى " سياحة الجذور"، والتي ترتكز أساسا على القيم الاجتماعية وتنميتها، ومحاولة ربط السُياح المغتربين ببلدهم، وتمكينهم من الوقوف على أهم المنجزات المُحققة ومستوى التقدم الذي وصلت إليه بلادهم في جميع الميادين تحقيقا لعنصر الولاء والانتماء[42].

المطلب الثالث: مقومات البيئة البيولوجية.

إن البيئة البيولوجية هي جزء لا يتجزأ من البيئة الطبيعية، وفي هذا الصدد نجد أن المؤسسات البيئية والسياحية، قد سعت إلى الاهتمام بالمُقومات البيولوجية التي تقوم على تعدد وتنوع كائناتها التي تعيش على الأرض سواء كانت إنسان أو حيوان أو نبات، وبوجود هذه الكائنات يسهل على مختلف دول العالم أن تسعى إلى تطوير السياحة البيئية الطبيعية والجمالية.

ولطالما شكل التنوع البيولوجي المرادف الأساسي لكل الموارد الطبيعية التي يحتاجها الإنسان من أجل ضمان بقائه على قيد الحياة بالشكل الذي يتوجب عليه تحقيق جودة هذه الموارد الطبيعية والحفاظ على استمراريتها حتى لا تنضب، فالموارد البيولوجية هي كل ما يُريد الإنسان الحصول عليه ويحتاجه بشكل دوري ومُستمر يحقق له التنعم بالحياة المزدهرة بالرفاهية، وقد نجد كذلك أن مدلول الموارد البشرية قد يختلف من شخص إلى آخر ومن زمن إلى زمن، وهذا طبعا حسب احتياجات الأفراد لهذا المورد، وبالتالي

(42)- **أنظر**: خليف مصطفى غرايبة، المرجع السابق، ص، ص: 33، 34

فإن المورد البشري كثيرًا ما يعتمد على نوع الحضارة الإنسانية بخلاف اعتماده على الإنسان البيولوجي نفسه[43].

ومنه نستطيع القول أن هناك نوعين رئيسين من الموارد البيولوجية تحتاجهما السياحة البيئية بُغية استقطاب العديد من السُياح البيئيين، وهما:

1. **الموارد المتجددة:** وهذه الموارد تُقدمها لنا الطبيعة في شكل مصادر أو هبات، وهي مُسخرة في الأصل من أجل خدمة الإنسان الذي يقوم بتوظيفها من أجل تلبية جميع متطلباته سواء في حياته أو إنجازاته أو إنتاجه، وغالبا ما تشمل الموارد المتجددة الحيوانات والنباتات التي تعتمد على طاقة الشمس المتجددة والماء المتجدد[44].
2. **الموارد غير المتجددة:** وهي تلك الموارد الموجودة بكميات محددة تكون قابلة للنفاذ، ومنها على سبيل المثال: المعادن.

---

(43)- أنظر: غرايبة، سامح وفرحان، يحيي، المدخل إلى العلوم البيئية، ط3، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1991، ص- ص: 285-293.

(44)- أنظر: خليف مصطفى غرايبة، المرجع السابق، ص: 35.

المبحث الرابع: دور الفاعلون في تنمية السياحة البيئية.

حتى ينجح النشاط السياحي البيئي ويُحقق أهدافه التي يصبو إليها، فإنه لابد من وجود مجموعة من الفاعلين يتعاونون فيما بينهم في سبيل إحداث تنمية شاملة للسياحة البيئية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن يكون لهؤلاء الفاعلين قرارات فعالة وقناعات راسخة تخدم وتعزز فكرة المحافظة على جميع مكونات الطبيعة، ولعل من أهم الجهات الفاعلة التي تسهر على خدمة وإنعاش القطاع السياحي البيئي نجد من يلعبون الدور الأساسي في صنع القرار المهم والناجح الذي يخدم مختلف أنشطة السياحة البيئية، ومن أمثلة هؤلاء نجد كل من: مدراء المناطق المحمية، صُناع النشاط السياحي البيئي، السُكان المحليين، أصحاب المشاريع السياحية، الدولة ممثلة في المسئولين الحكوميين، المنظمات غير الحكومية، كما أن هناك مجموعة أخرى من الفاعلين يكون دورهم ثانوي، وهذا بحكم علاقتهم بالنشاط السياحي البيئي، ومن أمثلة هؤلاء نجد: الممولون، الأكاديميون، المُسافر البيئي (السائح البيئي)،...الخ[45].

وبالتالي فإن حديثنا في خضم هذا المبحث الرابع لن يقتصر فقط على مدى دور الفاعلين الرئيسيين والثانويين بخصوص تحقيق التنمية الشاملة للسياحة البيئية، بل سيمتد كذلك للتكلم عن الإستراتيجية التي يتبعها القطاع السياحي البيئي من أجل الحفاظ على المناطق المحمية، وحمايتها من كل الأخطار التي يمكن أن تصيبها وتُهددها سواء في الحاضر أو المستقبل.

---

(45)- أنظر: محصول عبد السلام، المرجع السابق، ص: 98.

المطلب الأول: الفاعلون الرئيسيون ودورهم في نجاح النشاط السياحي البيئي.

حتى نتمكن من تحقيق النجاح على مستوى القطاع السياحي البيئي، فإنه يُشترط أن يتدخل مجموعة من الفاعلين الرئيسيين الذين يقومون بكل الأدوار الموكلة لهم في سبيل تنمية السياحة البيئية، ومن بين هؤلاء نجد ما يلي:

1- مُدراء المناطق المحمية:

يقع على عاتق مُدراء المناطق المحمية القيام بحماية الحياة البرية والفطرية والمناطق المهددة بيئيا، وهذا بناءً على ما يمتلكونه من دراية وعلم في العديد من التخصصات ذات العلاقة بعلم الزراعة والنبات، وعلوم الأحياء، فلهذا نجد أن من واجبهم وضع كل التدابير والإجراءات التي يتم من خلالها حماية الحيوانات والنباتات المتواجدة في المنطقة التي ينشطون فيها، ومنع أي خطر أو ضرر قد يُصيبهم خصوصا خلال فترة نشاط الحركة السياحية، وتزايد أعداد الزوار الذين يقصدون هذه المناطق المحمية من أجل الاستكشاف والترفيه والترويح عن النفس، وبالتالي يُتطلب من مُدراء المناطق المحمية أن يقوموا بوضع أسس بيئية علمية مُسبقة يتم بها إدارة جميع مكونات الحياة البرية في المنطقة المحمية[46].

---

(46)- أنظر: أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية: الأسس والمرتكزات، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 110.

إن التعاون الذي يتم بين مُدراء المناطق المحمية وجميع المؤسسات الأخرى الحكومية منها وغير الحكومية هو من أجل إنجاز ما يلي:

- العمل والتعاون مع أصحاب المنشآت السياحية، وهذا من أجل توفير جميع السُبل التي تُسهل حركية الزوار داخل المناطق المحمية.
- يقوم مُدراء المناطق المحمية بالتدخل من أجل فض النزاعات القائمة بين مُختلف الفاعلين في النشاط السياحي، وهذا لفائدة ومصلحة المناطق المحمية.
- يسهر مُدراء المناطق المحمية بالتعاون مع السُلطات المحلية على منع الأضرار والأخطار التي من شأنها تهديد بقاء الحيوانات والنباتات في المنطقة المحمية.
- إتاحة الفرصة للزوار والسكان المحليين، وهذا من أجل تمكينهم من الحصول على معلومات بيئية، وبالتحديد في مجال النشاط السياحي البيئي.
- يتوجب على مُدراء المناطق المحمية بالتعاون مع السُلطات المحلية منع انتهاك حرمة المناطق السياحية البيئية، وبسط الرقابة والردع عن طريق توفير نصوص تشريعية تحمل معها عقوبات ردعية فعالة.

2- صُناع السياحة البيئية:

تحتاج صناعة السياحة البيئية إلى تكاثف جهود العديد من الأشخاص، وهذا كل حسب وظيفته ومجال معرفته بالقطاع، وبالتالي يُفترض تدخل كل من: وكلاء السياحة والأسفار، الموظفون العاملون في الخطوط الجوية وعلى متن السفن البحرية السياحية،

سائقي السيارات المُخصصة لنقل السُياح، المُرشدين السياحيين، الأشخاص المسئولين عن توفير الخدمات والسلع التي يحتاجها السُياح، أصحاب المطاعم، الموظفون الذين يشتغلون في الفنادق الكبرى والنُزل العائلية الصغيرة،...الخ، ومنه يتبين لنا أن قطاع السياحة البيئية هو قطاع معقد يُظهر مدى التحدي الذي يقف عائقا أمام موظفي المناطق المحمية والمجتمعات المحلية الذين يتوجب عليهم تعلم كيفية إقامة شراكات وتعاون مع من يعرفون كيفية صناعة السياحة البيئية(47).

إن القاسم المُشترك الذي يجمع بين صُناع السياحة البيئية هو الرغبة في تحقيق منافع مالية واقتصادية تعود بالنفع عليهم، وعلى اقتصاد بلدهم الأم، ولهذا نستطيع القول كذلك أن هناك دوافع أخرى تأخذ بعين الاعتبار بالنسبة لكل من يمتهن مهنة السياحة البيئية، والتي في أغلبها تكون دوافع تجارية محضة، وهذا على أساس أن المؤسسات السياحية وجدت من أجل تحقيق الربح الاقتصادي.

وفي اعتقادنا يهتم الأعضاء المُشاركين في صناعة النشاط السياحي البيئي بهذا المجال لوجود أسباب عدة دفعتهم لذلك نذكر منها ما يلي:

- خبرتهم ومعرفتهم الجيدة بكل أنواع الرحلات واتجاهاتها التي يختارها السُياح الراغبين في قضاء عُطلة سياحية بيئية.

(47) - Look: Andy. D alan M, Ecotourism development: a manual for conservation planners and managers, vol1, Arlington, virginia, USA, 2002, p26.

- من شأن القائمين على صناعة السياحة البيئية التأثير على عادات وسلوك المُسافرين، وهذا بجعلهم يتبعون سلوكا واحد موحدًا يتم من خلاله الحد من جميع الآثار السلبية التي يُمكن أن تهدد المناطق المحمية.
- يهدف صُناع السياحة البيئية إلى نشر ثقافة السياحة البيئية، وهذا من خلال استخدام المطبوعات ووسائل الإعلام وشبكة الإنترنيت، وغيرها من الوسائل التي تُمكن من الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المُسافرين الذين يرغبون في اختيار وجهات سياحية بيئية مُعينة.

3- القاطنون في المناطق المحمية:

إن نظرة الأفراد القاطنين في المناطق المحمية اتجاه السياحة البيئية تختلف من شخص إلى آخر، وهذا بسبب خبرتهم ومعرفتهم بالشأن العام للنشاط السياحي البيئي، وبالتالي فإن السُكان المحليين الذين ينعمون بحياة ومعيشة هادئة في بعض المنتجعات الريفية المتواجدة في هذه المناطق المحمية، قد يُبدون ردود فعل متباينة ومُختلفة اتجاه حركية السياحة البيئية دولية كانت أو محلية، وتحديدًا ضد السُياح البيئيين الذين جاؤوا من دول ومناطق مُختلفة بُغية مُشاهدة المناطق المحمية الطبيعية والاستمتاع بمناظرها، وكذا من أجل المُعاينة عن قرب عادات وتقاليد وثقافة السُكان المحليين المتواجدين في هذه المناطق، مما يجعل البعض من أفراد المجتمع المحلي يغضون الطرف عن ربط أي علاقة مع هؤلاء السُياح البيئيين الدوليين، وهذا نظرًا للتبعات الثقافية والاجتماعية التي

يُمكن أن تتولد عن هذه العلاقة، وتؤدي إلى إحداث تغيير في نمط الحياة التي تعودوا عليها، أما البعض الآخر نجدهم يُرحبون بهؤلاء السُياح البيئيين وبخاصة الدوليين منهم، كما يُسجلون إعجابهم بكل الجهود المبذولة من أجل تطوير قطاع السياحة البيئية، وما يتولد عنها من خلق لفرص عمل كثيرة، بالإضافة إلى أن النشاط السياحي البيئي سيضمن لهم المُحافظة على مصادرهم المختلفة التي يعتمدون عليها في حياتهم ومعيشتهم[48].

وفي هذا الصدد نجد أن الفقيه **(Drake)** قد اقترح سنة **1991** حُصول فوائد جمة نتيجة قيام السُكان المحليين بالمُشاركة في مشاريع السياحة البيئية، وأن اقتراحه هذا جاء بناءً على العمل الذي قام به الفقيه **(Paul)** سنة **1987**، وتتمثل هذه الفوائد فيما يلي[49]:

- إن عملية إشراك السُكان المحليين في مشاريع السياحة البيئية سواء من خلال التشاور أو من خلال تمكينهم من إدارة هذه المشاريع سيؤدي في الأخير إلى زيادة كفاءة هذه المشاريع على جميع الأصعدة والمُستويات.
- إن المُشاركة المحلية للسكان المحليين ستزيد من فعالية هذه المشاريع السياحية البيئية، الأمر الذي يُساعد على تحقيق جميع أهداف المشاريع المرجوة، بالإضافة إلى أن

---

(48)– **أنظر**: أكرم عاطف رواشدة، المرجع السابق، ص: 112 وما يليها.

(49) - Look: Brian Garrod, Local participation in the planning and management of ecotourism : a revised model approach, Faculty of Economics and Social Science, University of the West of England, Frenchay Campus, Coldharbour Lane, Bristol, England, 2002, p6

المجموعات المُشاركة ستحصل على الفوائد التي كانت تنتظرها من جراء تنفيذ هذه المشاريع السياحية البيئية.

- يُفترض حصول المُستفيدين من مشاريع السياحة البيئية على برنامج تدريبي رسمي وغير رسمي، وهذا حتى يستوعبوا فهم معاني السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المُستدامة، بالإضافة إلى جعلهم قادرين على المُشاركة الفعالة في أي مرحلة من مراحل تنفيذ هذه المشاريع.
- إن تمتع السُكان المحليين في المناطق المحمية بعنصر السيطرة بناءً على تحكمهم التام في الموارد والقرارات التي يُصدرونها بشأن استخدام واستغلال هذه الموارد الطبيعية ستجعلهم قادرين على الحُصول على فوائد كثيرة نتيجة استعمالاتهم المُختلفة لهذه الموارد، وهذا ما قد يُؤثر بالإيجاب على حياتهم في المُستقبل القريب.
- يتوجب على أصحاب مشاريع السياحة البيئية أن يتقاسموا التكاليف مع جميع المُستفيدين المحليين في المناطق المحمية، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بكل من: تكاليف تمويل المشاريع السياحية البيئية، تكاليف العمل، تكاليف التشغيل والصيانة الدورية والمستمرة لهذه المشاريع،...الخ، بالإضافة كذلك إلى تكاليف متابعة تنفيذ المشاريع وإجراء تقييم لها.

4- الفاعلون في المشاريع السياحية البيئية:

يحتاج السُياح البيئيين إلى عدد من الأطراف الفاعلة في النشاط السياحي البيئي، وهذا من أجل القيام برحلتهم السياحية، فلهذا نجد أن السياحة البيئية كنشاط اقتصادي ضخم يتطلب مُشاركة العديد من الفاعلين بُغية تنفيذ هذا النشاط، ومن بين هؤلاء نجد القائمين على تنظيم وترتيب مواعيد الرحلات السياحية، أصحاب وكالات السفر والسياحة، الموظفين الذين يشتغلون في شركات الطيران، موظفي الرحلات البحرية، الموظفين العاملين في الفنادق الكبيرة والنُزل الصغيرة، سائقي الحافلات وسيارات الأجرة، المُرشدين السياحيين، أصحاب الحرف التقليدية، أصحاب المطاعم والمقاهي، بالإضافة إلى أولئك الذين يُشكلوا حلقة وصل في إدارة الروابط الخلفية لعملية إدارة وتسيير المشاريع السياحية البيئية الكبرى[50].

ومنه يُمكن القول أن مُدراء المناطق المحمية يجدون أنفسهم أمام تحديات كبيرة تتسم بنوع من التعقيد والتشابك، وهذا بسبب الشراكة والعلاقات المُتشعبة مع العديد من الأطراف الفاعلة والمُساهمة في صنع النشاط السياحي البيئي.

نستطيع القول أن السائح البيئي مفروض عليه أن يربط علاقات مع مجموعة من الأطراف الفاعلة في النشاط السياحي البيئي، والذين يحتاج إليهم خلال رحلته السياحية البيئية الدولية، فأول ما يقوم به السائح البيئي هو أنه يربط اتصاله مع وكالات السفر والسياحة أو مع شركات الطيران أو مع منظمي الرحلات السياحية البيئية، وهذا من أجل

---

(50)- أنظر: أكرم عاطف رواشدة، المرجع السابق، ص: 113.

عمل كل الترتيبات اللازمة التي تضمن وصوله واستقباله إلى بلد الهدف السياحي البيئي خصوصا عندما يتعلق الأمر بمسائل النقل والإقامة والإطعام والإرشاد السياحي، كما أن هذا السائح البيئي يحتاج في بلد النشاط السياحي حصوله على العديد من الخدمات تدخل بشكل مُباشر وأساسي في تكوين وتشكيل السيناريو السياحي البيئي، وهذا كالخدمات المُنبثقة عن النشاطات المحلية، والتي تقدمها له المحلات التجارية ومحلات الصرافة والاستراحات[51].

5- الدولة كفاعل رئيسي في مجال النشاط السياحي البيئي:

إن للدولة دور مهم وأساسي في مجال صناعة السياحة البيئية، فهي التي تسعى دائما إلى وضع أفضل النصوص التشريعية الملائمة للسياحة على المستوى الداخلي، أما على المستوى الدولي فنجدها قد أنشأت ما يُسمى بالمجلس الوطني للسياحة الذي يعمل على تحسين صورة السياحة البيئية في المحافل الدولية، كما نجد أن الدولة قد اهتمت بالسائح البيئي من خلال تهيئة كل الظروف الممكنة والمُساعدة له على قضاء رحلة سياحية بيئية تجعل منه يُفكر في الرجوع مرة أخرى إلى نفس البلد المُستقبل، ولهذا نجد أن العديد من الدول تسعى إلى تطوير وتحديث البُنى التحتية، بالإضافة إلى تطوير جميع الخدمات التي يطلبها السائح البيئي، والعمل على إقامة تكوينات ودورات تدريبية لجميع الموظفين والعاملين في قطاع الفنادق والمطاعم[52].

---

(51)- **أنظر**: محصول عبد السلام، المرجع السابق، ص: 102.

(52) - Voir: Guide de l'écotourisme, petite futé, France, (2012/2013), p, p 45, 46.

وإذا كانت السياحة البيئية اليوم تُمثل مصدرًا هاما ورئيسيا من أجل جلب العملة الأجنبية، فإن الحكومات مُطالبة قبل أي وقت مضى بتحديد المناطق المحمية ودعم المُحافظة على كل الموارد الطبيعية، وهذا من خلال استخدامها واستغلالها بطريق مُستدام، ودون التركيز فقط على جني الأرباح بطريقة مُباشرة سواء على المدى المتوسط أو الطويل، كما أن دور المسئولين الحكوميين المتواجدين في العديد من الدوائر والقطاعات لا يقتصر فقط على عملية التخطيط والتطوير وإدارة نشاط السياحة البيئية، وإنما نجدهم مكلفين بمهام ومسؤوليات ملقاة على عاتقهم أشار إليها الفقيه **(Preece)** سنة **1995**، والمتمثلة في[53]:

- إعطاء وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمع المحلي وأبنائهم بأن يكونوا ضمن تشكيلة قيادات المناطق المحمية، وتمكينهم من تقلد مناصب المسؤولية في الإدارات الخاصة بالسياحة البيئية.
- العمل على وضع أهداف وطنية واستراتيجيات خاصة ذات المدى القصير والطويل، وهذا من أجل تطوير القطاع السياحي البيئي.
- العمل على إشراك القطاع الخاص بُغية تطوير والنهوض بالنشاط السياحي البيئي خصوصا في المناطق المحمية.

(53) - Look: Preece N, P. Van Osterzee, D. James, Two way track: biodiversity conservation and ecotourism, department of environment, sport and territories, Australia, 1995, p15.

- يقع على عاتق وزارة السياحة ووزارة المالية ووزارة النقل ومؤسسات الحياة البرية ومؤسسات المناطق المحمية والمصادر الطبيعية، وكذا جميع المسئولون الحكوميون عن مُختلف القطاعات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية توفير البُنى التحتية داخل وخارج المناطق المحمية، ووضع الأنظمة والتشريعات التي تُعطي للمجتمع المحلي حق الاستفادة من العائدات المالية المتأتية من نشاط السياحة البيئية في المناطق المحمية.
- تشجيع مُستمر ودائم للنشاط السياحي البيئي في المناطق المحمية، وهذا من خلال برمجة حملات محلية ووطنية توعية وتثقيفية يُراد بها الترويج للمناطق المحمية القديمة، والإعلان عن المناطق المحمية الجديدة التي تم تطويرها في إطار تشجيع السياحة البيئية.

6- المنظمات غير الحكومية ودورها الريادي في مجال السياحة البيئية:

إن المنظمات غير الحكومية هي مؤسسات غير حكومية تعمل كحلقة وصل بين العديد من الفاعلين والمهتمين بالمجال السياحي البيئي، وانطلاقا من أن دورها حساس ومهم في المجال السياحي البيئي، فإن الأدوار[54] التي تقوم بها من أجل توظيف وتطبيق السياحة البيئية، قد تكون أدوارًا مُباشرة يُعمل على تنفيذها وتطبيقها مُدراء البرامج السياحية أو مُدراء المناطق المحمية، كما قد تكون أدوارًا غير مُباشرة يُعهد القيام بها لأفراد المُؤسسات غير الحكومية سواء أكانوا مديرين أو مستشارين أو كشركاء مع مختلف

(54)- **أنظر**: أكرم عاطف رواشدة، المرجع السابق، ص، ص: 116، 117.

الشركات السياحية الخاصة والمجتمعات المحلية، بل وفي أحيان أخرى يُطلب منهم العمل كمجهزين للخدمات السياحية عندما تستدعي الظروف الاستثنائية ذلك.

وبالتالي نجد أن المنظمات غير الحكومية تسهر على تنفيذ العديد من المشاريع، وهذا في إطار المهام الموكلة إليها، والمُتمثلة فيما يلي[55]:

- تسهر المنظمات غير الحكومية على تنظيم العديد من برامج التدريب، وهذا من أجل مُساعدة المجتمعات المحلية في المناطق المحمية على تطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم الإرشادية، وتعلمهم للعديد من اللغات الأجنبية المختلفة، كما تقدم لهم يد العون والمساعدة من أجل تنمية مشاريعهم الصغيرة.
- نجد أن المنظمات غير الحكومية مُلزمة بوضع معايير التجارة الأخلاقية التي يتم صياغتها وضبطها من خلال الاجتماعات والمنتديات التي تتم بينها وبين أصحاب المصلحة المُستفيدين من النشاط السياحي البيئي.
- تعمل المنظمات غير الحكومية مع مختلف الحكومات والوكالات الدولية، وهذا من أجل وضع برامج السياحة البيئية المستدامة، وتطوير سياساتها.
- تسعى المنظمات غير الحكومية إلى إقامة دورات تدريبية لأصحاب المشاريع في المجال السياحي البيئي، وخصوصا فئة الشباب المتواجدين في جميع أقطار العالم، وهذا بُغية تمكينهم من معرفة المبادئ التي تقوم عليها إدارة الأعمال المسئولة.

---

(55)– **أنظر**: أكرم عاطف رواشدة، المرجع السابق، ص: 117 وما يليها.

- من واجب المنظمات غير الحكومية أن تقيم برامج تشرح فيها كيفية إصدار شهادات السياحة البيئية.
- تقوم المنظمات غير الحكومية بتمثيل السكان الأصليين المتواجدين في المناطق المحمية، والذين يفتقرون إلى الحقوق السياسية والاجتماعية، ويكونون غير قادرين على ممارسة سياسة وإدارة طاولة الحوارات والنقاشات المتعلقة بشؤون السياحة البيئية.
- في إطار العلاقة التي تجمع بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، فإنهما يعملان على تطوير العديد من البرامج ذات العلاقة بالشأن السياحي البيئي خصوصا ما تعلق منها بتنمية المجتمع المحلي، مبادرات المحافظة المستهدفة، وكيفية إدارة المناطق المحمية، والبحوث المنجزة حول أفضل الممارسات في المجال السياحي البيئي.
- تعمل المنظمات غير الحكومية في العديد من دول العالم على تحديث وتطوير مختلف برامج السياحة البيئية الخاصة، وهذا رغبة منها في توظيف السياحة البيئية كوسيلة تحافظ وتحقق من خلالها أهداف التنمية المُستدامة.

- تقوم المنظمات غير الحكومية المحلية بالسهر على تنفيذ مجموعة من المبادرات السياحية البيئية ذات الطابع الشعبي، والتي تهدف في الأصل إلى المحافظة على الموارد المحلية بناءً على ما هو متاح لها من إمكانيات اقتصادية وتربوية في مجال السياحة البيئية، وقد استطاعت بالفعل أن تعد برامج متعلقة بمشاهدة كل من: السلاحف البرية والبحرية، الحيتان، البطريق، الطيور النادرة، وهذا رغبة منها في تحقيق حماية مُستدامة طويلة المدى لجميع الفصائل والأنواع المهددة بالزوال[56].

(56) - Look: Megan Epler Wood, ecotourism: Principles, practices and policies for sustainability, United Nations publication, 2002, p, p37, 38.

المطلب الثاني: الأطراف الثانوية ودورها في نجاح النشاط السياحي البيئي.

إن هناك مجموعة من الأطراف يقومون بدور ثانوي بُغية المُساهمة إلى جانب الفاعلين الرئيسيين في إرساء وتقوية معالم النشاط السياحي البيئي، ومن بين هؤلاء نجد ما يلي:

1- ممولي قطاع السياحة البيئية:

تتم عملية تمويل القطاع السياحي البيئي عن طريق المنح أو القروض المالية التي يتم تقديمها بُغية القيام بتطوير السياحة البيئية، وقد نجد أن هناك العديد من المؤسسات المالية تشترك في التمويل، وهذا بُغية التحسين المُستمر والدائم للمناطق المحمية، والتطوير من القطاع السياحي البيئي بشكل عام، وبالتالي فإن الشركات الاستثمارية، المؤسسات المالية، الوكالات الثنائية المانحة للقروض أو الوكالات الدولية المتعددة الأطراف المُتمثلة خصوصا في البنك المُشترك للتنمية والبنك الدولي، وغيرها من البنوك الخاصة والمنظمات غير الحكومية دائما ما تقدم مساهماتها المالية بهدف إنشاء البُنى التحتية، وبناء العديد من المرافق الضرورية التي تتم عن طريق إجراء دراسات قبلية وبعدية تستهدف إعطاء صورة لائقة ومميزة عن القطاع السياحي البيئي لدى الكثير من الزوار والسُياح البيئيين، كما نجد أن نصيب من هذه المُساهمات المالية يُخصص لإجراء تكوين وعقد دورات تدريبية للعديد من الموظفين الذين يشتغلون في المناطق المحمية. هذا ونجد أن بعضا من المنظمات غير الحكومية الدولية، قد لعبت دورًا أساسيا ومهما في

القيام بعملية التمويل المالي، والمُصاحبة المُباشرة والدائمة للكثير من مشاريع السياحة البيئية في أكثر من بلد نام، ومما يُمكن قوله في هذا الصدد، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية قد حصلت على الكثير من الأموال التي تمنحها إياها الوكالات الحكومية المتمثلة في: **(USAID، GTZ)** و**(DIFID)**، والموجودة في أمريكا وألمانيا وبريطانيا، وبالفعل قامت الوكالة الحكومية **(USAID)** بتمويل **برنامج حدائق في خطر** الذي كان يهدف في الأساس إلى حماية البيئة والمحافظة عليها من أي خطر قد يُصيبها، كما نجد كذلك أن هذه الوكالات الحكومية قدمت يد العون والمُساعدة لعدد مُعتبر من المنظمات غير الحكومية المحلية التي عملت على تطوير الكثير من مشاريع السياحة البيئية ذات العلاقة بالمناطق المحمية[57].

إن إنشاء صندوق البيئة للأعمال هو بهدف تمويل مشاريع السياحة البيئية، وبهذا يكون التمويل في واحد أو أكثر من المجالات ذات الصلة بالنشاط السياحي البيئي، والتي من بينها ما يلي[58]:

- قد يتم التمويل من طرف صندوق البيئة للأعمال بهدف تطوير الموقع السياحي البيئي، وهذا من خلال بناء الفنادق والمطاعم، وتقوية شبكة النقل، بالإضافة إلى توفير كل التسهيلات الممكنة التي تتيح لمكاتب السياحة والسفر من العمل وفق النسق العام للقواعد التي تحكم القطاع السياحي البيئي.

---

(57)- **أنظر**: أكرم عاطف رواشدة، المرجع السابق، ص: 118.

(58)- **أنظر**: محصول عبد السلام، المرجع السابق، ص: 106.

- إن حاجة السياحة البيئية إلى بُنية تحتية قوية هو الذي دفع بصندوق البيئة للأعمال إلى تقديم الدعم المالي، وهذا من أجل بناء طرق المواصلات وشبكات المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى الإشارات الإرشادية والكهرباء والغاز،...الخ.
- يقوم صندوق البيئة للأعمال بالتمويل عن طريق شروط مواتية، وهذا بهدف إنجاز دراسات سياحية وبيئية يكون الغرض منها إما الاستثمار أو التطوير أو القيام بعملية الترويج والتسويق.
- يكون التمويل بهدف تقديم دورات تدريبية يستفيد منها أفراد المجتمع المحلي في العديد من المجالات نذكر منها ما يلي: أساليب وطرق المحافظة على البيئة، طرق التعامل مع السُياح البيئيين، طرق إنتاج الأغذية والمشروبات، بالإضافة إلى القيام بعملية التدريب فيما يخص فُنون الإرشاد السياحي البيئي.

2- دور الباحثون والأكاديميون في تطوير النشاط السياحي البيئي:

يسعى الباحثون والأكاديميون إلى لعب أدوار ثانوية بُغية المُشاركة في ترقية وتطوير القطاع السياحي البيئي، وبهذا نجد أن دورهم مُهم أثناء القيام بعملية التخطيط على مستوى العديد من الأنشطة اليومية التي تخص السياحة البيئية، وفي هذا الصدد نجد أن الكثير من الباحثين والأكاديميين يسعون إلى طرح العديد من الأسئلة الرئيسية التي تُساعد كثيرًا في تحديد مواضيع السياحة البيئية، وتخدمها سواء من بعيد أو من قريب، وإذا ما أردنا أن نعرف مدى تحقيق السياحة البيئية لأهدافها التي تُريد الوصول

إليها، فإن هناك مجموعة من الأسئلة تطرح لغاية فهم أنشطة القطاع السياحي البيئي، والتي تتمثل فيما يلي: من هم الأشخاص الذين يستفيدون حقا من قطاع السياحة البيئية؟ إلى أي حد يُمكن للسياحة البيئية أن تساهم في تعزيز المعارف والمعلومات التي تشعرنا بواجب تكريس الحماية الفعلية للمناطق المحمية؟ هل هناك جملة من الصلات والروابط التي تجمع بين السياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص؟ هل حان الوقت لنبدأ في قياس الفوائد التي يحصل عليها كل مستفيد من السياحة البيئية؟ هل تمكن الباحثين والأكاديميين من فهم كيفيات تفاعل السياحة البيئية مع غيرها من المفاهيم الأخرى المُشابهة لها؟ هل في استطاعة الباحثين والأكاديميين أن يقدموا لنا الصورة الإجمالية التي تُساعد على فهم كل مُخرجات الاتجاهات العالمية التي تحكم النشاط السياحي البيئي؟

وبهذا نجد أن الباحثين والأكاديميين الذين لديهم اهتمامات بمجال السياحة البيئية لا يقتصر دورهم فقط على القيام بصياغة العديد من الفرضيات البحثية، وإنما يتعدى دورهم ذلك ليصل إلى القيام بمجموعة من الأبحاث، وهذا بالشراكة والتنسيق مع حكومات الدول ومجتمعاتها المحلية، وكذا مع المنظمات غير الحكومية بُغية إنجاز ما يلي[59]:

- السعي إلى إقامة المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية بُغية ضمان الكشف عن المعلومات ذات العلاقة بمجال النشاط السياحي البيئي، مع ضرورة التأكد من صحة أو عدم صحة النظريات والتخمينات التي قيلت في شأن الأبحاث الخاصة بالسياحة البيئية.

---

(59)– **أنظر**: أكرم عاطف رواشدة، المرجع السابق، ص: 119.

- يكون الباحثون والأكاديميون مُلزمون بتقديم كل الوثائق التأكيدية والثبوتية التي تُساعد في إدارة النقاشات، وما تمخض عنها من استنتاجات تخص السياحة البيئية.
- يقع على عاتق الباحثين والأكاديميين وضع وتكوين قاعدة معلومات صلبة يُراد بها قياس كل الآثار الناجمة عن النشاط السياحي البيئي، مع تبادل لمجمل النتائج المتحصل عليها.
- إن الأشكال المختلفة التي تعرفها السياحة البيئية يستدعي الأمر من جميع الباحثين والأكاديميين توليد بيانات بشأنها تُساعدهم في إجراء أبحاثهم ذات الصلة بالنشاط السياحي البيئي.
- يتطلب الأمر من جميع الباحثين والأكاديميين القيام بعمليات جرد واسعة تشمل الحياة النباتية والحيوانية في المناطق المحمية، بالإضافة إلى إجراء دراسات ومُسوحات مختلفة يكون الهدف منها فهم ومعرفة أفضل أذواق السُياح البيئيين، وماذا يحتاجون بُغية قضاء عطلتهم السياحية البيئية، وجاهزيتهم واستعدادهم للتسديد والدفع عند الاستفادة من الخدمات المقدمة.

3- المُسافر البيئي:

يحتل المُسافر البيئي مكانة فريدة من نوعها ضمن مجموعة الأفراد الثانويين الفاعلين في مجال القطاع السياحي البيئي، وهذا لأنه العنصر الأكثر حيوية ومُشاركة في صناعة السياحة البيئية، وهو بهذا يُعتبر الفاعل المُحفز لكل النشاطات السياحية البيئية

التي يقوم بها الفاعلين الآخرين سواء كانوا وكالات سياحية ومنظمين للرحلات، وأصحاب فنادق ومطاعم وكافيات، وغيرهم من الفاعلين المُساهمين في النشط السياحي البيئي[60]، وإذا كان المُسافر البيئي لا يوجد له أي صفة أو تمثيل بُغية حضور الاجتماعات الرسمية التي تُخصص للنشاط السياحي البيئي، فإنه مع ذلك يقوم بدور أساسي وفاعل عندما يختار وجهة سياحية بيئية يُريد من خلالها قضاء عطلة سياحية بيئية، كما أن مُشاركة أو عدم مُشاركة السُياح البيئيين في الرحلات السياحية البيئية سيكون له أثر مهم على نجاح أو فشل مشاريع السياحة البيئية المُجسدة.

ومنه يمكن القول أن قطاع السياحة البيئية هو ذلك النشاط الذي يحتاج إلى العديد من الفاعلين والمتخصصين يجمع بينهم التواصل والتعاون داخل مجموعة واحدة تُباعد بينها المصالح والاحتياجات، لكن تسعى بكل جهد ومسؤولية إلى إنجاح النشاط السياحي البيئي الذي يُعتبر شاقا من جهة، ومن جهة أخرى فهو مجزي عندما يُحقق الفائدة لمن له مصلحة في هذا النشاط السياحي البيئي.

---

(60)- أنظر: محسن أحمد الخضيري، السياحة البيئية، منهج اقتصادي متكامل لصناعة سياحية واعدة وجودة حياة أفضل، وبيئة نقية خالية من التلوث، مجموعة النيل العربية، سنة 2005، ص: 120.

المبحث الخامس: المناطق المحمية والسياحة البيئية.

المطلب الأول: العلاقة التكافئية التي تجمع بين المناطق المحمية والسياحة البيئية.

لطالما كثر الحديث عن سياحة المناطق المحمية، وهذا على أساس أنها تُشكل لنا نوعا من أنواع السياحة التي تقوم على زيارة المحميات الطبيعية، وهذا بُغية اكتشافها والتمتع بها، وكذا التعرف على كل الكائنات النادرة وغير النادرة الموجودة بها، ومن هنا نجد أن المجتمع الدولي قد أولى عناية واهتمام لهذا النوع من السياحة نظرًا لاختيار العديد من السائحين لهذا النوع من السياحة، والإقبال عليه بشكل غير متناهي.

وقد قام الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة سنة **1969** بتقديم تعريف للمحميات الطبيعية تمثل في[61]:" **المحميات الطبيعية هي الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية لم تعرف التغيير بسبب الاستغلال البشري، والتي بدورها تعطي فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي والتربوي والترفيهي، أو التي توجد بها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة...**".

ومن جانبنا نقول أن المحميات الطبيعية هي كل المناطق أو الأقاليم التي اتخذت بشأنها السلطات المختصة مجموعة من الإجراءات تهدف أساسا إلى وقف كل التجاوزات التي يُمكن أن تحدث خلال مرحلة الاستغلال في هذه المناطق المحمية، وكذا منع مختلف الأضرار التي تُصيبها، بالإضافة إلى التصدي لكل أشكال الحرائق الممكن وقوعها من الحين إلى الآخر خصوصا في فترات ارتفاع درجة الحرارة في بعض المناطق

---

(61)- أنظر: خليف مصطفى غرايبة، المرجع السابق، ص: 115.

المحمية، وإن تدخل السلطات المخولة بهذا الشكل سيجعلها قادرة على تقديم الخدمة لمختلف الوحدات الإيكولوجية والجيومورفولوجية التي دعت الحاجة إلى تأسيس هذه المناطق المحمية أو المحميات الطبيعية.

يسعى الإنسان وفق ما يبذله من جهود إلى الحفاظ على المحميات الطبيعية، وهذا لأن الطبيعة التي وهبنا إياها الله سبحانه وتعالى تتمتع بجمال رباني أخاذ، كما أنها تزخر بما يقدر بحوالي خمسة وثمانين مليون نوع من الحيوانات والنباتات التي تبقى مجهولة وغير معروفة لدى الإنسان إلى غاية الوقت الحالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أفعال الإضرار والتخريب التي طالت هذه المحميات الطبيعية أدت إلى إهدار 1,4 مليون نوع من مختلف الكائنات الحية والنباتات والحيوانات البرية حسب تقديرات العلماء المختصين في هذا المجال، ومن المتوقع في السنوات القادمة أن يكون هناك انقراض لأكثر من ربع جميع ممتلكات الطبيعة، وفي سبيل مواجهة ظاهرة الانقراض تم التفكير من قبل الفاعلين في مجال السياحة البيئية إلى الاهتداء إلى فكرة إنشاء المحميات الطبيعية أو المناطق المحمية، وهذا حتى تكون بمثابة مقصد سياحي يرتاده العديد من السُياح البيئيين في الأوقات المسموح بها، وأنه يتوجب على السائح البيئي وهو يزور هذه المحميات الطبيعية أن يكتفي فقط بالمشاهدة والاستمتاع بمختلف مكونات الطبيعة ذات الجمال الرباني، ويُمنع على السائح البيئي أن يمد يده إلى هذه المحميات الطبيعية[62].

(62)- أنظر: خليف مصطفى غرايبة، المرجع السابق، ص: 116.

هذا، وتكمن فوائد سياحة المناطق المحمية أو المحميات الطبيعية فيما يلي[63]:

- نظرا للتنوع الحيوي الزاخر الذي تحتوي عليه المحميات الطبيعية، وهذا مثل النباتات ومختلف الكائنات الحية البرية والبحرية، فإنه يُمكن للإنسان أن يستفيد منها سواء في شكل وقود (الأخشاب والفحم)، أو يقوم باستخدام بعضا من هذه المواد في صناعة الأدوية أو يستعملها في الزراعة من أجل التسميد الحيوي.
- تُساهم المحميات الطبيعية في تحقيق التوازن البيئي أو الإيكولوجي، وهذا بأن تجعل منه قادرًا على المواصلة والاستمرارية.
- تدخل المحميات الطبيعية كعنصر فاعل وأساسي يُساهم في تعزيز الفرص الاقتصادية، وهذا من خلال مُساعدة السكان المحليين في الحصول على فرص عمل بُغية تحسين وزيادة مستوى دُخولهم.
- إن سياحة المناطق المحمية أو المحميات الطبيعية تُساعد كثيرا على ظهور العديد من الأنواع الجديدة للسياحة، والتي من بينها سياحة المُغامرات.
- بفضل سياحة المحميات الطبيعية نستطيع أن نخلق أدوات وآليات جديدة متنوعة تُمكننا من توظيف الأموال.

---

(63)- أنظر: شوقي السيد محمد رابي، المدخل إلى جغرافية السياحة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، مصر، 2019، ص، ص: 135، 136، وهو منشور على الرابط الإلكتروني التالي:
file:///C:/Users/acer/Desktop/
ملف%20خاص%20بمقياس%20السياحة%20البيئية/المدخل%20إلي%20جغرافية%20السياحة.PDF
تاريخ الإطلاع: 2021/06/14، وعلى الساعة: 00: 10 صباحا.

- تعمل سياحة المناطق المحمية على تشجيع التجارة بمختلف السلع والمنتجات المحلية (الصناعات التقليدية)، ولا يتحقق هذا الأمر إلا من خلال خلق أسواق جديدة.
- تقوم سياحة المناطق المحمية بتمكين الموظفين العاملين في القطاع السياحي البيئي من اكتساب العديد من المهارات الجديدة، والتي تعود بالنفع على دعم المحميات والسُكان المحليين.

نستطيع القول أن المحميات الطبيعية أو المناطق المحمية تُشكل موردًا هاما لجذب السياحة البيئية الدولية والمحلية، وهذا على أساس أنها تسعى دائما إلى توفير الحماية للبيئة الطبيعية الفطرية خصوصا في المناطق التي يقصدها السُياح البيئيين بغرض الترفيه والتمتع والاستجمام، وعليه نجد أن جل المحميات الطبيعية التي لم تطلها يد الإنسان بالتغيير من خلال جملة الأنشطة التي يقوم بها، فإنها تظل تؤدي دورًا مهما سواء بالنسبة للسائح البيئي أو باعتبارها تُشكل احتياطي استراتيجي للعديد من كنوز الموارد الطبيعية، كما أن المناطق المحمية لها دور أساسي ومهم في صناعة مُستقبل البشرية عندما تُخصص كبنوك للجينات الوراثية، الأمر الذي جعل العديد ممن يهتمون بالمجال البيئي، وكذا المنظمات المحلية والإقليمية والدولية يُخصصون لها اهتمام بالغ ومؤثر في العديد من الجوانب المهمة والمختلفة[64].

(64)– أنظر: صليحة عشي، المحميات الطبيعية صيانة للتراث البيئي السياحي، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، كانون الثاني/يناير 2013، ص: 162.

وفي هذا الإطار أخذت العديد من الدول على عاتقها مهمة تأهيل الكوادر البشرية المتميزة التي تكون قادرة على تسيير المناطق المحمية وإداراتها والإشراف عليها. هذا ونجد أن فئة " **البدو**" قد لعبوا دورًا مهما في صون الحياة البرية من خلال مُشاركتهم في مختلف نشاطات الحماية المقررة للمحميات الطبيعية القائمة على الخبرات الأصلية التي اكتسبوها من مناحي الحياة، وكذا المعلومات التراثية التي تناقلتها العديد من الأجيال المتعاقبة والمختلفة على مدار السنوات التي مضت، وبالتالي فقد زاد الاهتمام بهذه المحميات الطبيعية سواء من قبل المجتمعات الأصلية أو من خلال انضمام الأفراد كباحثين، أو مراقبين، أو كمقدمين للعديد من الخدمات، أو حراس للبيئة إلى مختلف النظم الإدارية لهذه المحميات التي سيكون لها دور مهم جدًا فيما يتعلق بمسألة تشجيع وزيادة مختلف الأنشطة السياحية البيئية التي تكون بمثابة مصدر رزق للعديد من فئات المجتمع، مما يجعلهم قادرين على تحسين ورفع المستوى المعيشي الخاص بهم، ويساهمون بطريقة أو بأخرى في تشجيع الصناعات التقليدية المحلية التي تشتهر بها المناطق المحمية[(65)].

ومما يُمكن قوله في الأخير هو أن **الهيئة الدولية للمحميات الطبيعية** التابعة للاتحاد العالمي لصون الطبيعة، قد أخذت على عاتقها مسؤولية تنظيم مؤتمر كل عشر سنوات، ويكون بمثابة حدث عالمي مُهم يقوم بدور صون وحماية البيئة في مختلف دول

---

(65)- أنظر: محمد إبراهيم محمد إبراهيم، السياحة البيئية، المنتدى البيئي، وزارة الدولة لشؤون البيئة، القاهرة، مصر، حزيران- يونيو 2006، ص: 05.

العالم، كما يُتيح الفرصة للعديد من القطاعات المختلفة بُغية تبادل الأفكار والآراء والاقتراحات التي تدعم مسألة مناقشة جل القضايا ذات الصلة والارتباط بالمحميات الطبيعية، وتُعطي في الأخير رُؤى ثاقبة تحل العديد من الإشكالات الخاصة بالمناطق المحمية، وهذا في إطار تبادل الخبرات والتخطيط الجيد، وقد يكون هذا المؤتمر بمثابة مصدر تمويلي للعديد من البرامج البحثية والتعليمية التي تخص شأن المناطق المحمية أو المحميات الطبيعية، وإن اختيار شعار **منافع بلا حدود** له دلالة واضحة وكبيرة في الاستجابة لمختلف المطالب التي اشترطت توضيح واستعراض العلاقة التي تجمع بين المناطق المحمية ومختلف المتطلبات الأخرى سواء البيئية منها أو الاجتماعية أو الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين بُغية الوصول إلى قدر كبير من المرونة والبساطة يُساعد على عملية البحث في مختلف المواضيع ذات الصلة بمسألة حماية وصون المحميات الطبيعية[66].

(66)- **أنظر**: صليحة عشي، المرجع السابق، ص: 163

المطلب الثاني: الاهتمام بالمحميات الطبيعية في المؤتمرات الدولية كأساس لجذب السياحة البيئية.

بناءً على برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، فإن المحميات الطبيعية تُمثل إحدى الوسائل الهامة والأساسية التي يتم من خلالها صيانة البيئة والمحافظة عليها، وكذا تأكيد واستمرارية التوازن البيئي الذي يحفظ حق الكائنات الحية في البقاء والعيش لفترة أطول، وبالتالي نجد أن المحميات الطبيعية وما تحتويه من نباتات وحيوانات سواء الموجودة على اليابس أو في البحار، بالإضافة إلى أن منع الاستنزاف والتدهور الذي يطال الموارد الطبيعية يُمكن أن نضمن ونحقق من خلاله بقاء التنوع البيولوجي لفترات أطول تكون لازمة لاستمرارية الحياة، وعليه فإن المحميات الطبيعية تقوم في غالب الأحيان على فكرة حجز أجزاء عديدة من البيئات البرية (الأرضية) والمائية (البحرية) المختلفة والمتنوعة لتُكون بذلك مواقع ذات طبيعة خاصة يتم من خلالها حظر كل نشاط يقوم به الإنسان، والذي يؤدي في الأخير إلى استنزاف كل الموارد الطبيعية أو تدميرها أو العمل على تلويثها، وجعلها غير صالحة للاستعمال والاستخدام.

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد تبنى العديد من البرامج منها برنامج البحار الإقليمية، وفي ذات السياق قامت منظمة اليونسكو بإطلاق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي. هذا وقد برز دور بعض المنظمات الدولية التي من بينها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية التي قام بحث وتشجيع الدول على إنشاء المحميات الطبيعية،

وتقديم كل المساعدات الفنية الممكنة التي أدت في الأخير إلى إعلان الكثير من المحميات الطبيعية التي ساهمت بلا شك في دعم مشروعات السياحة البيئية وتطويرها والارتقاء بها إلى أعلى المستويات.

أولا: الاعتناء بالمحميات الطبيعية بدءً من مؤتمر سياتل إلى غاية مؤتمر كراكاس.

لقد كان من بين أولى المؤتمرات التي انعقدت بخصوص الاعتناء بالمحميات الطبيعية هو المؤتمر الذي انعقد في مدينة **سياتل (Seattle)** بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من **30** جوان إلى **07** جويلية **1962**، والذي كان الغرض منه إنشاء إدارة لها القدرة على تسيير الحدائق الوطنية تسييرا محكما وفعالا، بالإضافة إلى الاهتمام بكل القضايا التي تشغل المحميات الطبيعية سواء من حيث التشجيع على إقامتها وحمايتها أو من حيث تطويرها وترقيتها بغية جذب العديد من السياح البيئيين من مختلف دول العالم[67].

(67)- لقد عقد هذا المؤتمر في مدينة **سياتل** بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من 30 جوان إلى 07 جويلية، ولقد أقر بأن هناك حوالي 1000 منطقة محمية طبيعية في مختلف دول العالم، والتي تُغطي ما يُقارب 03 بالمائة من المساحة الإجمالية اليابسة للكرة الأرضية، ولمزيد من التفصيل **أنظر**:

- United States, Department of the Interior, " National parks "paper presented at:Proceding, Washington, DC, Government Printing office, 1962, PP433 -435.

أما ثاني مؤتمر فهو الذي انعقد في مدينة **يلوستون (Yellowstone)** الأمريكية[68] سنة **1972** حول موضوع "الحدائق الوطنية"، كما أثير فيه العديد من النقاط التي لها صلة بمسألة المناطق المحمية، وخصوصا ضرورة مواجهة آثار السياحة بشكل عام على المناطق المحمية، والعمل على التصدي لكل المشاكل البيئية والاجتماعية والعلمية التي تظهر في المحميات الطبيعية الوطنية، وهذا من خلال اتخاذ قرارات إدارية فعالة تحمي لنا هذه المحميات الطبيعية وتصونها من مختلف الأضرار التي وقعت والممكنة الوقوع في المستقبل بسبب تدخل الإنسان سواء بنفسه، أو من خلال الأنشطة التي يمارسها في حياته اليومية. هذا ويجب كذلك تقديم الدعم لكل الفاعلين في القطاع السياحي البيئي بغية تعزيز ونشر ثقافة الوعي البيئي التي تحقق لنا فوائد عديدة وكثيرة منها حماية المحميات الطبيعية ودعمها محليا ودوليا[69].

كما جاء المؤتمر العالمي الثالث الذي انعقد خلال الفترة الممتدة من **11** إلى **22** أكتوبر من سنة **1982** في مدينة **بالي (Bali)** الإندونيسية من أجل الحديث عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المحميات الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة، وكذا جملة المنافع

---

(68)– لقد عقد مؤتمر **يلوستون** الثاني بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 18 إلى 27 سبتمبر من سنة 1972، وقد تزامن هذا المؤتمر مع الذكرى المئوية للمتنزه الوطني في مدينة **يلوستون** على أساس أن المتنزه الوطني يعتبر أقدم حديقة وطنية على مستوى العالم، ومن خلال المؤتمر الثاني تم إحصاء ما يزيد على 1200 من المتنزهات الوطنية، أو ما يعادلها من الاحتياطيات التي خُصصت من قبل الدول لهذا الغرض، ولمزيد من التفصيل **أنظر** إلى:

- Adrian Phillips,« Turning Ideas on their Head: The New paradigm for protected Areas," http://www.uum.edu/conservation lectures/rermont.pdf

(69) - Look: Paul W. Richards, National Parks in Wet Tropical Areas, paper presented at International Union For Conservation of Nature and Natural Resources Second World Conference Proceedings, 1972, PP.219- 222.

الاقتصادية المراد الحصول عليها من خلال تشجيع سياحة المناطق المحمية، بالإضافة إلى الاستفادة من كل المعلومات المتحصل عليها من القائمين على شؤون المحميات الطبيعية، والتي يتم تبادلها فيما بينهم عبر كل دول العالم، وقد دعا المؤتمر العالمي الثالث كذلك إلى ضرورة تطوير قدرات شبكة الاتحاد العالمي التي تستخدم في حماية وصون الطبيعة من مختلف المخاطر المحيطة بها، والعمل على زيادة أعداد المناطق المحمية البحرية والساحلية التي تجذب أنظار السُياح من مختلف دول العالم، مع إخضاع هذه المناطق المحمية إلى عملية تقييم دورية ومستمرة بُغية التحسين منها وترقيتها إلى الأفضل[70].

وقد عقد مؤتمر **كراكاس**[71] في الفترة الممتدة من **10** إلى **21** فبراير من سنة **1992** بدولة فنزويلا تحت عنوان:"الحدائق من أجل الحياة"، أو ما يسمى بالحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية، ومن خلال هذا المؤتمر تم الدعوة إلى ضرورة تشجيع الاستثمار في المناطق المحمية الطبيعية بغية تحقيق مكاسب مادية تعود بالنفع على جميع الفاعلين في مجال سياحة العديد من المناطق المحمية، وكذا من أجل تقوية مختلف العلاقات بين المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجال المحميات الطبيعية،

---

(70)- **أنظر**: صليحة عشي، المرجع السابق، ص: 164.

(71)- تم عقد مؤتمر **كراكاس** في الفترة الممتدة ما بين 10 إلى 21 فبراير 1992 تحت عنوان" الحدائق من أجل الحياة"، أو ما عُرف بالحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية، ولمزيد من التفصيل **أنظر** إلى:
UNESCO Culture, La Convention du Patrimoine mondial et le Congres mondial sur les parcs Une Relation naturelle, http://Portal. Unesco. Org/culture/Fr/ev.php-UPL_ID=13310.

وهذا نتيجة وعيها الدائم والعام، وحرصها اللامتناهي في الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تزخر بها المناطق المحمية واستدامتها.

ثانيا: من مؤتمر المحميات الطبيعية والتنمية المستدامة لسنة 2002 إلى غاية الندوة الدولية الخاصة بالسياحة لسنة 2008.

نجد أن العديد من الدول العربية اهتمت هي الأخرى بمجال المحميات الطبيعية بغية تحقيق التنمية المستدامة، وقد تمثل هذا الاهتمام في مبادرة دولة مصر التي دعت إلى عقد مؤتمر دولي في الفترة من **23** إلى **26** أكتوبر من سنة **2002** في مدينة شرم الشيخ الذي جاء بعنوان:" المحميات الطبيعية والتنمية المستدامة"، وقد انصب اهتمام هذا المؤتمر على نقاط عدة نذكر منها ما يلي: إبراز دور المحميات الطبيعية من أجل تنمية وتطوير السياحة البيئية، العمل على تشجيع كل نشاط سياحي يهدف إلى الترويح والترفيه عن كل سائح بيئي، القيام بحماية الثروة الطبيعية من كل أشكال الانقراض مع الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يحقق لنا التوازن البيئي الذي يتم من خلاله تحقيق التنمية المستدامة، كما يتم كذلك دراسة العلاقة الثلاثية التي تجمع بين السياحة والتعليم والمحميات الطبيعية، وهذا في إطار تنمية الدور الذي تقوم به المجتمعات المحلية بعدما يتم توعيتها وتثقيفها إعلاميا بكل ما يهم الشأن البيئي وخصوصا المناطق المحمية[72].

---

(72)- أنظر: " المحميات الطبيعية والتنمية المستدامة"، المؤتمر المصري الدولي، شرم الشيخ، 23-27 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، ص: 01.

كما قامت دولة الأردن بتنظيم مؤتمر دولي خلال الفترة الممتدة من **26** إلى **27** فبراير من سنة **2006**، والذي سُمي بمؤتمر عمان الدولي أثيرت خلاله مسألة كيفية تنمية السياحة البيئية، وهذا عن طريق إظهار الأدوار التي تقوم بها كل من المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي- الإحيائي- في سبيل الحصول على تنمية مستدامة، وكذا من أجل الحفاظ على التراث والموروث الثقافي المتنوع. هذا وتم التطرق في مؤتمر السياحة البيئية إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل النقل المختلفة – البرية والبحرية والجوية- مع قطاع الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة في تنشيط السياحة البيئية جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص الذي له امتداد واسع في العديد من مجالات السياحة البيئية بصفة عامة والسياحة المستدامة بصفة خاصة[73].

وبالنسبة لدور القارة الإفريقية فيما يتعلق بحماية المحميات الطبيعية، فقد قامت دولة جنوب إفريقيا خلال الفترة الممتدة من **08** إلى **17** سبتمبر من سنة **2003** بعقد أكبر تجمع دولي عرفته سنة **2003**، والذي تمثل في مؤتمر **ديربان (Durban)** الذي تمحورت أهدافه في الحث على تعزيز قدرات الممارسين وتقويتها بغية التحكم في إدارة وتسيير المناطق المحمية، بالإضافة إلى ضرورة اقتراح آليات وأدوات يتم من خلالها وضع تمويل دائم ومستدام لجميع المحميات الطبيعية الموجودة في منطقة جنوب إفريقيا، ولا يمكن أن يتحقق هذا الأمر إلا إذا التزم أعضاء الاتحاد العالمي لصون الطبيعة

---

(73)- أنظر: " السياحة البيئية"، مؤتمر عمان الدولي، عمان، 26- 28 شباط/فبراير 2006، ولمزيد من التفصيل يُرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي:

- http://www. alwatan.com/grapjics/2006/02/Feb/22.2/daily html/local.html.

(WCPA) على المستويين الإقليمي والوطني بتطبيق خطة عمل يتم تعديلها أو تجديدها كل ثلاث سنوات[74].

وعليه فقد تواصل عقد المؤتمرات الدولية الخاصة بالمحميات الطبيعية، حيث دعت بكين عاصمة الصين إلى تنظيم المؤتمر الدولي للمحميات الطبيعية خلال الفترة الممتدة من **27** إلى **29** جوان من سنة **2004**، وهذا بمشاركة وزارة الأرض والموارد الطبيعية لدولة الصين، وتحت الرعاية السامية لمنظمة اليونسكو بهدف إنشاء شبكة عالمية للمحميات الجيولوجية وتطويرها والترويج لها على أساس اعتبارها جزء لا يتجزأ من التراث الجيولوجي الذي تزخر به الكرة الأرضية، ومن جانب آخر قام هذا المؤتمر الدولي بالتطرق إلى كل المشاكل الناجمة عن العلاقة بين كيفية حماية المحميات الطبيعية والحفاظ عليها، وآليات الاستخدام الرشيد والمستدام لها، وهذا من أجل تعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني والإقليمي والدولي، وفي آخر هذا المؤتمر الدولي تم التأكيد على أن الشبكة العالمية للمحميات الجيولوجية هي بمثابة قاعدة تواصل وتبادل وتعاون بين الخبراء والعاملين والمهتمين بكل ماله علاقة بمجال التراث

---

(74)– أنظر: لقد تم عقد مؤتمر **ديربان** في الفترة الممتدة من 08 إلى 17 أيلول/ سبتمبر 2003، وهو بهذا يُعتبر أكبر تجمع من نوعه خلال الفترة التي عُقد فيها، وفيه تم تقدير عدد كبير من المناطق المحمية التي وصل عددها إلى أكثر من 13000 موقع، والتي غطت ما نسبته 13,2 بالمائة من مساحة اليابسة للكرة الأرضية، أي بزيادة 112000 محمية منذ المؤتمر الأول في مدينة سياتل.

الجيولوجي، وفي خضم هذه الشبكة تم الاعتراف بوجود **25** محمية جيولوجية منها **17** متواجدة في أوروبا، والباقي من المحميات الجيولوجية موجود في دولة الصين[75].

إن الندوة الدولية الخاصة بالسياحة، والتي عقدت بتاريخ: **22** نوفمبر سنة **2008** بمدينة صنعاء اليمنية جاءت من أجل الدعوة إلى ضرورة إنشاء محميات طبيعية ومتنزهات للترفيه والاستجمام تكون موجهة لكل سائح بيئي يرغب في قضاء عطلة سياحية بيئية، وعليه فإن ندوة السياحة في مواجهة تحديات تغير المناخ قد شددت على ضرورة التعاون بين مختلف الجهات المعنية التي تكون ملزمة بتقديم أفضل ما لديها بغية إنجاح مجال النشاط السياحي البيئي، مع ضرورة تطبيق كل الإجراءات الضرورية التي تستدعي الاحتكام إلى قواعد قانون البيئة من أجل حماية السياحة البيئية، كما نجد أن جل المشاركون في هذه الندوة الدولية الخاصة بالسياحة قد طالبوا بإدخال مادة التربية البيئية وحماية الطبيعة في المناهج الدراسية، وهذا في كافة أطوار المراحل الدراسية ابتداءً من المرحلة الابتدائية وصولا إلى المرحلة الجامعية، واهتموا كذلك بمواضيع السياحة البيئية المستدامة ومواجهة كل المخاطر التي تهددها وأولها التلوث الذي ينبغي التصدي له ومواجهته من خلال التخفيف من آثاره الناجمة عن الغازات الدفيئة، كما ينبغي كذلك

---

(75)– يُمكن القول أن ظهور الشبكة العالمية للمحميات الجيولوجية كان من خلال المؤتمر الدولي للمحميات الطبيعية الذي انعقد خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 29 حزيران/ جوان 2004 في مدينة **بيكين**، وهذا تحت رعاية وزارة الأرض والموارد الطبيعية لجمهورية الصين بالشراكة والتعاون مع منظمة **اليونسكو**، ولمزيد من التفصيل **أنظر**:– "ولادة شبكة عالمية للمحميات الجيولوجية" بمساندة اليونسكو، يونسكو برس، مكتب الخدمات الصحفية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، 22 حزيران/ جوان 2004، ص: 01.

توظيف التعليم والبحث العلمي بغية حماية المحميات الطبيعية التي تعد العنصر الجوهري والأساسي في مسألة الجذب السياحي البيئي[76].

ثالثا: من الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية لسنة 2010 إلى المؤتمر الوطني الرابع للمحميات الطبيعية لسنة 2019.

قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي من خلال اجتماعها الرابع عشر الذي عقد بنيروبي خلال الفترة الممتدة من **10** إلى **21** ماي من سنة **2010** بطرح استعراض متعمق يتضمن تنفيذ برنامج العمل الخاص بالمناطق المحمية، وبناءً عليه طلب مؤتمر الأطراف[77] في اتفاقية التنوع البيولوجي بتقديم طلب إلى الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي بعقد حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية يُراد من خلالها بناء القدرات واستعراض التقدم المحرز في برنامج العمل الخاص بالمناطق المحمية، وهذا تطبيقا للفقرة **15** من المقرر **(18/09- ألف)** من اتفاقية التنوع البيولوجي، كما قام مؤتمر الأطراف بتقديم طلب آخر إلى الأمين التنفيذي

---

(76)- أنظر: " ندوة سياحية تطالب بإنشاء محميات طبيعية"، سبأنت، صنعاء- اليمن (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008)، ولمزيد من التفصيل يُرجى الإطلاع على الرابط الإلكتروني التالي:

- http://www. sabanews.net/ar/news169664.htm.

(77)- يعتبر مؤتمر الأطراف بمثابة الهيئة الإدارية لاتفاقية التنوع البيولوجي، حيث نجده يتكون أو يتألف من جميع الحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي صادقت على المعاهدة، وبناءً على ما يتمتع به مؤتمر الأطراف من سلطة مطلقة، فإنه يستعرض التقدم المحرز في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، ويُحدد الأولويات الجديدة، ومجموعات عمل خطط للأعضاء، كما يقوم كذلك بتمكين الأطراف من إجراء التعديلات اللازمة والمهمة على الاتفاقية، وإنشاء هيئات استشارية من الخُبراء، واستعراض التقارير المرحلية من قبل الدول الأعضاء، وكذا التعاون مع مختلف المنظمات والاتفاقات الدولية الأخرى.

إن مؤتمر الأطراف يستخدم الخبرة والدعم من العديد من الهيئات الأخرى التي أنشأتها اتفاقية التنوع البيولوجي.

لاتفاقية التنوع البيولوجي، وهذا وفقا للفقرة **25** من نفس المقرر السالف الذكر الذي يتوجب عليه أن يعمل على إعداد الاستعراض المتعمق الذي يخص استعمال المعلومات المتضمنة في التقارير الوطنية الرابعة، وكذا كافة قواعد البيانات العالمية والإقليمية المرتبطة بنتائج حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية، كما يكون ملزما كذلك باقتراح مجموعة من السُبل والوسائل التي تساهم إلى حد ما في تعزيز تنفيذ برنامج العمل، وهذا بالنظر إلى الدور الذي تقوم به الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية[78].

وبالتالي، فإننا نجد أن الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي قام بعقد حلقات عمل إقليمية خلال شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من سنة **2009**، وهذا في كل من آسيا والمحيط الهادئ، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا الوسطى والشرقية مُعتمدًا في ذلك على المساعدات المالية السخية التي قدمت له من طرف المفوضية الأوروبية والجمهورية التشيكية، وألمانيا، والهند، وكولومبيا، وإسبانيا، وكندا، وبلجيكا وهولندا.

هذا، ونجد أن مؤتمر الأطراف ووفقا للفقرة **24** من المقرر **(18/09- ألف)** واصل جهوده الحثيثة في دعوة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إلى مواصلة الإسهام في كل ما يتعلق باستعراض برنامج العمل الخاص بالمناطق المحمية، والقيام بتوفير كل الوسائل والسُبل التي تعزز تنفيذ هذا البرنامج، بالإضافة إلى ذلك نجد أن الاتحاد الدولي لحفظ

(78)– إن الهيئة الفرعية للمشورة التكنولوجية والعلمية والتقنية هي عبارة عن لجنة مكونة من خبراء العديد من حكومات الدول الأعضاء المختصة في المجالات ذات الصلة، وهي بهذا تلعب دورا رئيسيا في تقديم التوصيات إلى مؤتمر الأطراف في كل ما يتعلق بشأن القضايا العلمية والتقنية والتكنولوجية.

الطبيعة قام بالمشاركة والتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بتنظيم حلقة عمل دولية حول مستقبل برنامج العمل الخاص بالمناطق المحمية في جزيرة **جيجو** بجمهورية كوريا، وهذا خلال شهر سبتمبر من سنة **2009**، وقد تم من خلال هذه الحلقة مناقشة حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية السابقة، كما تم كذلك اقتراح مشاريع توصيات تنظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية[79].

وابتداء من سنة **2014** قام الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بإطلاق القائمة الخضراء[80] الخاصة به، والتي نجدها تعمل على قياس مدى فعالية المناطق المحمية، كما تقوم القائمة الخضراء بمنح المكافآت لأفضل المواقع الخاصة بالمناطق المحمية الطبيعية، وتقديم الحوافز المالية للمواقع الأخرى في جميع أرجاء العالم، وهذا حتى تُساعد نفسها في تطوير إدارتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن المواقع التي يتم إدراجها على مستوى القائمة الخضراء في استطاعتها الحصول على شهادة تُثبت أنها تُدار بشكل فعال وعادل، ويكون لها بالتالي تأثير إيجابي على الطبيعة وجميع الأشخاص الموجودين فيها.

---

(79)- **أنظر**: الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بنيروبي خلال الفترة 10-21 ماي 2010، البند (3-1-4) من جدول الأعمال المؤقت، استعراض متعمق لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، الوثيقة (UNEP/CBD/SBSTTA/14/5/Add.1)، وهذا على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.cbd.int/doc/meetings/sbstta/sbstta-14/official/sbstta-14-05-ar.pdf
تاريخ الإطلاع: 2021/06/20، وعلى الساعة: 22:00 ليلا.

(80)- تُعد القائمة الخضراء للمحميات والمناطق المحمية والتابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة مُبادرة مُشتركة بقيادة برنامج المناطق المحمية العالمية واللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعين للإتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وتتلقى هذه المبادرة الدعم من الوزارة الاتحادية للبيئة، وحفظ الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا، وهذا في إطار المبادرة الدولية للمناخ عبر مشروع "الحلول الخاصة بالمناطق المحمية".

وفي هذا الصدد، فقد صرحت السيدة **إنجر أندرسون**، المدير العام للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بأنه:" إذا كنا جادين بشأن الأهداف العالمية لعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي، فإنه يتوجب علينا التأكد من تمكين المناطق المحمية حول العالم من تأدية المهام المنوطة بها، وهي توفير البيئة اللازمة للتنوع البيولوجي"، كما أضافت قائلة بأنه:" لقد حققت المواقع المدرجة على القائمة الخضراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة معيار التميز، إلى جانب ما تقدمه من فوائد واضحة وقابلة للقياس للطبيعة والمجتمعات المحلية، وإننا في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة نهنئ جميع المواقع المدرجة حديثا على القائمة الخضراء لكونهم مثالا ملهما تحتذي به المناطق المحمية حول العالم أجمع"[(81)].

وبالتالي يمكن القول أنه منذ إطلاق القائمة الخضراء الخاصة بالإتحاد الدولي لحماية الطبيعة تضاعف عدد البُلدان التي قامت بالالتزام بمعايير القائمة الخضراء حوالي **04** أضعاف، حيث نجد أن عدد الدول ارتفع من **08** إلى **33** دولة، بالإضافة إلى تطوع حوالي **250** موقعا إضافيا[(82)] آخر عمل على تحقيق جميع هذه المعايير، ومما يُمكن

---

(81)- **أنظر**: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة يضم 15 موقعا جديدًا إلى قائمة أفضل المناطق المحمية في العالم، مقال منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.iucn.org/ar/news/protected-areas/201811/lthd-ldwly-lhmy-ltby-ydm-15-mwqan-jdydan-l-qym-fdl-lmntq-lmhmy-fy-llm

تاريخ الإطلاع: 2021/06/21، وعلى الساعة: 17:00 مساءً.

(82)- في هذا الصدد صرح السيد **تريفور ساندويدث**، مدير برنامج المناطق المحمية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة على أنه:" المواقع المُرشحة يمكنها الاستفادة من النصائح المهمة التي يُقدمها مجموعة واسعة من خبراء الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، مما سيساعدها في بناء مهارات مدراء عمليات الحفاظ على الطبيعة، وتوجيه الاستثمارات نحو تحقيق تقدم فعلي"، وأضاف قائلا كذلك:" إننا نتطلع للعمل مع المزيد من المواقع في المزيد من البلدان لتصبح القائمة الخضراء حركة عالمية وحقيقية تُرسي المعايير لتحقيق كامل إمكانات المحميات والمناطق المحمية في كل بقاع الأرض".

قوله في هذا الصدد، فإن عملية الاعتماد تقوم على التطوع بشكل كامل، حيث نجدها أنها تستغرق ما بين **06** أشهر إلى **05** سنوات، ومن خلالها يقوم الموقع الطبيعي بتحقيق جميع أهدافه الواضحة، وقد نذكر على سبيل المثال أن محمية **فان لونج الطبيعية** في الفيتنام انضمت إلى قائمة المُرشحين خلال عام **2015**، وساعدتها في ذلك عملية الاعتماد على ضرورة الالتزام بالقيام بتوسيع نطاق المناطق المحمية لكي يشمل مقاطعتين متجاورتين[83].

لقد استضافت مصر لأول مرة في إفريقيا والوطن العربي مؤتمر التنوع البيولوجي في مدينة شرم الشيخ بمصر خلال الفترة الممتدة من **13** إلى **29** نوفمبر من سنة **2018**، وهذا بمشاركة حوالي **195** دولة، وقد جاء هذا المؤتمر الذي حمل عنوان: "الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل صحة ورفاهية الإنسان وحماية الكوكب" من أجل مناقشة العديد من المسائل تمثلت في كيفية دمج التنوع البيولوجي في قطاعات الطاقة والتعدين، والصناعة، والبُنى التحتية، والصحة، بالإضافة إلى أنه هذا المؤتمر عرج كذلك على أهمية المحميات الطبيعية التي تعد أحد الأدوات الرئيسية اللازمة للحفاظ على التنوع البيولوجي، وأنها السبيل المهم في الحفاظ على بقاء الجنس البشري، وهذا لأن الحفاظ على الموارد الطبيعية لم يعد مسألة رفاهية وعدم وجود مسؤولية من طرف الفاعلين في هذا المجال.

---

(83)- أنظر: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة يضم 15 موقعا جديدًا إلى قائمة أفضل المناطق المحمية في العالم، المرجع السابق.

ومن خلال هذا المؤتمر قامت مصر باستعراض قصصها الملهمة التي حققت من خلالها نجاحا كبيرا في مجال التنوع البيولوجي مضافا إليها التقدم المحرز في أهداف (إيشي) بحلول عام **2020**، كما تم كذلك تنظيم رحلات وزيارات للعديد من المناطق المحمية التي في مقدمتها **رأس محمد** و**نبق** و**سانت كاترين**. هذا وتم كذلك مناقشة ملف الطيور المهاجرة والصيد الجائر في إطار عرض التقرير الوطني السادس الذي تضمن أهم الجهود التي بُذلت في سبيل الحفاظ على التنوع البيولوجي.

وبهذا تكون مصر أول دولة عربية إفريقية قامت باستضافة هذا الحدث العالمي الكبير الذي يُعد من أكبر المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة التي تهتم بمسائل الحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئي، وهي بهذا تسعى جاهدة إلى تعزيز كل أطر التعاون والمشاركة الإنسانية بين جميع شعوب العالم بُغية زيادة ونشر الوعي بأهمية التنوع البيولوجي[(84)].

كما قامت المملكة الأردنية الهاشمية باستضافة المؤتمر الوطني الرابع للمحميات الطبيعية الذي حمل عنوان:"السياحة البيئية المستدامة" المنعقد بتاريخ **03** ديسمبر من سنة **2019**، ولقد جاء هذا المؤتمر الوطني الذي أطلقته الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ودعمه البنك العربي من أجل التأكيد على أهمية السياحة البيئية في الحفاظ على المصادر الطبيعية وتنمية المجتمعات المحلية، وكذا دمج المجتمع في مفاهيم حماية

---

(84)– **أنظر**: مؤتمر التنوع البيولوجي 13–29 نوفمبر 2018، وهذا على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.sis.gov.eg/Story/178309/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%89-13---29-%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1-2018?lang=ar
تاريخ الإطلاع: 2021/06/22، وعلى الساعة: 20:00 ليلا.

الطبيعة، بالإضافة إلى أهمية التمكين والدعم الذي يجب أن تحصل عليه المجتمعات المحلية بغية إشراكها في السياحة البيئية المستدامة، وكذلك تأكيد إسهاماتها ومساهماتها في الحفاظ على الموارد الطبيعية كحق من حقوق الأجيال المستقبلية، وهذا من خلال إتباع أسلوب التوعية والتثقيف البيئي.

ولقد أكد هذا المؤتمر على أن دور المحميات الطبيعية يتجاوز مسألة حماية الطبيعة ليصل إلى دور آخر لها يتمثل في مشاركتها في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية، وهذا على أساس ترسيخ مفهوم الاستدامة، والتفكير جليا في حماية حق الأجيال القادمة في الاستفادة من كل الموارد البيئية الموجودة.

وحسب نفس المؤتمر الوطني، فقد بلغ عدد زوار المحميات الطبيعية سنة **2018** ما يُقارب **140946** زائرا في مختلف المحميات الطبيعية الموجودة في المملكة الأردنية الهاشمية، وبالضبط في منطقة بترا.

هذا، وقد قام البنك العربي بتدعيم المؤتمر الوطني الرابع للمحميات الطبيعية للسنة الرابعة على التوالي في إطار خُططه واستراتيجياته المتعلقة بالاستدامة والمساهمة الفاعلة في جل المؤتمرات والفعاليات التي تهدف إلى الرفع من مستوى التنمية البيئية، وكذا زيادة الوعي المجتمعي بُغية الحفاظ على جميع المصادر الطبيعية[85].

---

(85)– أنظر: انطلاق فعاليات المؤتمر الرابع للمحميات الطبيعية بالمملكة، وهذا على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.almadenahnews.com/article/790700-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9-

المبحث السادس: تنمية السياحة البيئية في الجزائر.

يحتل القطاع السياحي في الجزائر أهمية ومكانة معتبرة، وهذا نظرًا للدور المنوط به، والذي يترتب عنه مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تجعل منه يسعى وبشكل كبير إلى تنمية السياحة البيئية، بالإضافة إلى سعيه الدائم والدؤوب في تنويع منتوجه السياحي البيئي، ومحاولة منه القيام بتقليل الآثار السلبية الناجمة عن السياحة الجماعية.

وإذ نجد أن الجزائر تتمتع بالعديد من المقومات التي تُعتبر كفيلة بأن تُحولها إلى وجهة سياحية بيئية بامتياز، الأمر الذي جعل من مسألة تنمية السياحة البيئية أمرًا ضرورياً وحتمياً، وهذا بسبب ما تمتلكه الجزائر من رأسمال طبيعي ومتنوع وجذاب، والذي جعلها تتعرض لضغوطات كبيرة جدًا تستدعي منها التدخل العاجل والفوري بُغية تلبية الاحتياجات المُتزايدة التي يحتاجها السُكان، وكذا الاحتياجات الاستهلاكية المُتنامية للموارد الطبيعية. ومن هنا نجد أن المُبرر الأساسي الذي يدعو إلى ضرورة تنمية السياحة البيئية في الجزائر هو التموقع الجيد الذي تحظى به ضمن خارطة السوق السياحي العالمي، وكذا اعتقادها الجازم بأنها مُجبرة على تحسين صورتها بعض الشيء – بسبب السياحة الجماعية –، وهذا مُقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة، وما تتمتع به من مُقومات كثيرة ومختلفة قادرة على المنافسة في مجال السياحة البيئية.

%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9

تاريخ الإطلاع: 2021/06/22، وعلى الساعة: 21:00 ليلا.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية للسياحة البيئية في الجزائر.

إن بلدًا مثل الجزائر، والتي تحتوي على مقومات وإمكانيات طبيعية وتاريخية وثقافية هامة، بالإضافة إلى وجود العديد من المرافق العامة المُعتبرة، سَيجعلها قادرة على أن تُساهم بشكل كبير في تطوير وتنمية السياحة البيئية في الجزائر، وهذا إذا تم استغلالها وفقا للأطر العقلانية والقانونية، مع التأكيد على الموارد التي تُشكل بحق أساس وقوام النشاط السياحي البيئي، وهي بذلك ستكون – السياحة البيئية– بمثابة دعامة أساسية لتوجيه وتطوير الاقتصاد الجزائري(86).

نجد أن الجزائر تقع في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وبهذا فهي تُمثل مركزًا استراتيجياً هاما مكنها من أن تنفرد بمجموعة من الميزات النادرة التي استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، والسبب في ذلك هو أنها استطاعت أن تكون بمثابة جسر للتواصل والاتصال ومحور للالتقاء يجمع قارتي أوروبا وإفريقيا مع المغرب العربي والمشرق الأوسط هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تُعد

---

(86)– أنظر: عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة، حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي– أنموذجا–، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي: 2015–2016، ص: 167.

كذلك ممرًا هاما وحيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية البرية منها والبحرية والجوية[87].

وبالتالي، نجد أن الجزائر تزخر بالعديد من الثروات الطبيعية والمناظر الطبيعية المُتنوعة والمختلفة، حيث نجد منها الجبال والهضاب والسهول والصحراء، بالإضافة إلى أن لها سواحل بحرية خلابة ورائعة تمتد على طول **1200 كلم^2** من الطول الإجمالي للبحر الأبيض المتوسط، وأما بالنسبة لمسافة الجزائر فهي تُقدر بحوالي **2.381.741 كلم^2**، حيث تمتد المساحة فيها من الشمال إلى الجنوب الجزائري بحوالي **1500 كلم^2**، أما من الشرق إلى الغرب فتقدر بحوالي **2000 كلم^2**، وتحتل صحراء الجزائر مساحة تبلغ مليونين من المساحة الإجمالية للجزائر.

أما بالنسبة لحدود الجزائر، فنجد أنه يحدها من الشمال البحر الأبيض المُتوسط، ومن الشرق كل من تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب الأقصى، ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية، ومن الجنوب مالي والنيجر.

وبالإضافة إلى كل هذا، فإن الجزائر تقع بين خط عرض **18^0** و**30^0** شمالي، وبين خط طول غربي **9^0** و**12^0** خط طول شرقي (وهو الخط الوسط الفاصل بين أطراف الكرة الأرضية، والذي يمر بالقرب من مدينة مستغانم)[88].

---

(87)– أنظر: خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص، ص: 215، 216

(88)– أنظر: محصول عبد السلام، المرجع السابق، ص: 132.

وما يُلاحظ كذلك على الجزائر هو أن التضاريس فيها تتنوع تبعا لتنوع مظاهر السطح التي نجدها تتحدد في خمسة أقاليم رئيسية هي[89]:

- **إقليم الساحل:** وهو عبارة عن شريط ضيق يمتد بحوالي ألفا ومائتي كيلومتر بمحاذاة الساحل، وأما بالنسبة لأراضي إقليم الساحل فهي تتكون من سلسلة صخور عالية، وشواطئ رملية، بالإضافة إلى بعض الخلجان والجُيوب السهلية الصغيرة عند مصبات الأنهار.
- **إقليم التل:** والذي نجده يتكون من سلسلة سهول ساحلية منخفضة، وسهول داخلية مرتفعة، كما تنحصر هذه السهول بين مرتفعات جبلية يكون امتدادها إلى غاية الحدود التونسية.
- **إقليم الهضاب العليا:** وهذا الإقليم نجده ينحصر بين سلسلتين جبليتين متوازيتين تتمثلان في أطلس التل شمالا، والأطلس الصحراوي جنوبا، كما ويتخلل هذا الإقليم منخفضات تغمرها المياه المالحة (سبتات).
- **إقليم المُرتفعات الأطلسية:** وهذا النوع من الأقاليم يُشكل الحد الطبيعي بين شمالي الجزائر وجنوبيها، كما وتتخلله مجموعة من الممرات والدروب الطبيعية تمر عبرها أهم طرق المواصلات الواقعة بين إقليم الصحراء والشمال، وجبل الأوراس الذي يُعتبر أعلى ارتفاع في هذا الإقليم.

---

(89)- أنظر: Almoqatel- الجزائر Algeria (الجمهورية الجزائرية...، وهذا على الرابط الالكتروني التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Algeria/index.htm
تاريخ الإطلاع: 2021/09/10 م، وعلى الساعة 47: 23 ليلا.

- **إقليم الصحراء:** إن هذا الإقليم هو من أكبر الأقاليم مساحة في الأراضي الجزائرية، حيث تقع في شماله الشرقي منطقة منخفضة تتجمع فيها العديد من الواحات ذات الميزة الخاصة، ثم هناك منطقة من الكُثبان الرملية، ثم منطقة الهضاب، وأخيرًا يُوجد منطقة جبلية في الجنوب الشرقي.

هذا، وتتمتع الجزائر كذلك بمجموعة مُتنوعة من الأقاليم المُناخية نذكر منها ما يلي[90]:

- **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** حيث نجد أن هذا المناخ يُغطي لنا إقليم الشمال، وهو بالتالي يكون له امتداد من الساحل إلى السُفوح الشمالية للأطلس الصحراوي، ومن خصائصه أنه يحتوي فصلين متناقضين من حيث الحرارة والأمطار، واللذان يتمثلان في الفصل المُعتدل الرطب والفصل الحار الجاف هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمتاز هذا الفصل بتذبذب في سقوط الأمطار، وعدم انتظامها بسبب أن منسوب التساقط يقل كلما اتجهنا جنوبا وغربا، وهذا عكس درجة الحرارة.
- **المُناخ الصحراوي:** ويقوم هذا النوع من المناخ بتغطية مساحة كبيرة من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي، كما نجده يتميز بالارتفاع الكبير في درجات الحرارة والجفاف، وأما بالنسبة لتساقط الأمطار، فإنه كلما اتجهنا جنوبا نجدها تقل عن **20**

---

(90) - Voir : https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=46868
تاريخ الإطلاع: 2021/09/11 م، وعلى الساعة 00: 11 صباحا.

ملم سنويا في منطقة عين صالح، وهذا باستثناء منطقة الهقار التي تتساقط فيها بعض الأمطار الصيفية نتيجة قُربها من المُناخ المداري.

أما بخصوص المُقومات الثقافية والحضارية التي تتمتع بها الجزائر، فإننا نجدها تحوي العديد من المُدن السياحية التي تزخر بتاريخ ثري نذكر من أهمها الجزائر العاصمة التي قام الفينيقيون بتأسيسها في القرن الثالث قبل الميلادي، وخضعت لحكم الرومان الذين أسموها **الكوزيوم**، إلا أنه بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وفد إليها الكثير من العرب الذين جاؤوها هاربين من مدينة الأندلس، وهذا بعد زوال الحكم العربي عنها في عام **1492**م، أما العُثمانيون فقد قاموا بالاستيلاء على الجزائر في عام **1511**م بقيادة **خير الدين بربروسا**، وفي القرن الثامن عشر عمل **داي** الجزائر على تحقيق استقلالها عن تركيا، لكن ما فتأت أن قامت فرنسا باحتلالها في عام **1830**م، إلا أن حصلت على استقلالها عام **1962**م بناءً على الثورة الجزائرية العظيمة[91].

هذا، وتضم الجزائر قسم إسلامي قديم يُعرف باسم **القصبة**، وهذه الأخيرة نجدها تحتوي على شوارع ضيقة ومساجد عديدة مختلفة في البناء والطراز المعماري، كما تحتوي كذلك على قلعة تم بناؤها في القرن السادس عشر، ومنه يُمكن القول أن **القصبة** هي بمثابة تُراث تاريخي معماري قامت مُنظمة اليُونسكو بالاعتراف به سنة **1992**م كتُراث عالمي، وفي هذا الصدد نجد لها معالم كثيرة نذكر من بينها: القصور والمنازل الفاخرة

---

(91) - voir: http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic

تاريخ الإطلاع: 2021/09/11 م، وعلى الساعة 00: 12 منتصف النهار.

التي تتمتع بالطراز العربي الإسلامي الأصيل، الحدائق، المتحف الوطني، المرصد الفلكي، دار الكُتب الوطنية، وجامعة الجزائر التي تم تأسيسها في العام **1909**م، بالإضافة إلى العديد من المساجد التي نذكر منها مسجد **كتشاوة** والمسجد **الكبير**[92].

كما أن هناك معالم أخرى تنفرد بها مدينة الجزائر لوحدها، والتي نجدها تتمثل في **رياض الفتح** الذي هو عبارة عن متحف للمجاهدين مبني تحت الأرض يحتوي العديد من المساحات الخضراء الجميلة، ويضم كذلك قرية تخص أرباب الصناعات والحرف الشعبية التقليدية، أما المعلم الآخر هو ما يُسمى بـ **نصب الشهيد** تم بناؤه على شكل نخلة بطول **92**م تُحيط بها ثلاث شعب من البازلت، والتي ترمز في مجموعها إلى المجالات الثلاثة **(**الصناعية والزراعية والثقافية**)** الداعية إلى تجسيد وتحقيق النهضة في الجزائر.

إن للجزائر مُدن كثيرة غنية بتُراثها الثقافي والحضاري، والتي نجدها تتمثل أولا في مدينة الجزائر العاصمة التي هي من أكبر المُدن الجزائرية، حيث يسكنها ما يفوق **5,3 مليون نسمة،** كما أنها تُعتبر من أجمل مُدن ساحل البحر الأبيض المُتوسط الجنوبي، وهذا لأنها تقع على شاطئ المتوسط في منتصف الطريق الساحلي، والذي نجده يربط تونس شرقا بالمغرب، وبالتالي نجد أن مدينة الجزائر العاصمة تقوم أحياؤها ومبانيها فوق مجموعة من التلال التي تُطل على البحر، ويوجد فيها كذلك غابات النخيل وأشجار

---

(92) - Voir: http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic

تاريخ الإطلاع: 2021/09/11 م، وعلى الساعة 00: 12 منتصف النهار.

الليمون والبُرتقال والزيتون التي نجدها تنتشر في المُنحدرات والسُفوح، وفي السهل المُنبسط.

أما ثاني مدينة بعد مدينة الجزائر العاصمة هي مدينة وهران، والتي هي في الأصل مدينة قديمة جدًا يعود تأسيسها إلى القرن العاشر الميلادي **937**م من طرف التجار الأندلسيين والمغاربة، وقد تم احتلالها من طرف الأسبان عام **1509**م، إلا أنه تم طردهم من طرف العثمانيين عام **1792**م ليتم احتلالها مرة أخرى من طرف الفرنسيين عام **1838**م إلى غاية أن تم استقلالها مع استقلال الجزائر في **05** جويلية من العام **1962**م. إن مدينة وهران تجمع لنا بين طرازين أحدهما قديم يخص الطراز الأندلسي الإسباني، والثاني حديث تم تشييده على يد الفرنسيين، أما بالنسبة لمعالم المدينة فنجد حي الدرب وحي المدينة الحديثة، وساحة الأول من نوفمبر، وجامع **الباشا** الذي تم بناؤه في العام **1796**م، كما يُوجد في وهران عين الترك السياحية التي تتوافر فيها العديد من الفنادق، وفيها مجمع الأندلس السياحي الذي يُطل على خليج البحر الأبيض المُتوسط، وكذلك بُرج **سانتا كروز** الذي قام بتأسيسه الأسبان.

وفي مدينة وهران توجد مدينة معسكر الأمازيغية القديمة التي هي في الأصل تُمثل عاصمة الأمير عبد القادر الجزائري الذي نجده ينتمي إلى قبائل بني شُقران، وقد قاد الأمير عبد القادر مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي من العام **1832**م إلى العام **1849**م،

أما ما يُميز هذه المنطقة هو كثرة الينابيع والحمامات المعدنية ذات الأصول الرومانية[93].

هذا، وتُعتبر مدينة قسنطينة ثالث أكبر المُدن الجزائرية، وهي في الأصل مدينة قديمة جدا تم تأسيسها من قبل **القرطاجيين** ثم حكمها بعد ذلك الرومان، وفي عهد الملك **دومينوس** قامت فيها ثورة عام **313**م أين تصدى لها الملك **قُسطنطين الأكبر**، والذي قام بإعادة بنائها مرة أخرى جراء الدمار الكبير الذي لحقها من آثار الحرب، مما جعلها تحمل اسمه، وهذا بعدما كانت تُعرف باسم **سرتا** عندما كانت تحت حُكم **النوميديين**.

نجد أن مدينة قسنطينة تشتهر بجسورها المُعلقة والمزارع المُحيطة بها، كما تزدهر فيها صناعة الآلات، وخاصة الجرارات الزراعية والمنسوجات والصناعات الجلدية.

وإضافة إلى ما تم ذكره، فإن مدينة قسنطينة تبرز باعتبارها مركزًا هاما لدور العلم وتعليم القرآن الكريم، حيث تخرج منها العلماء والمفكرون الإسلاميون البارزون الذين ذاع صيتهم في أرجاء المعمورة والعالم الإسلامي بأكمله، ومنهم الشيخ والعالم الجليل **عبد الحميد بن باديس** مؤسس جمعية العلماء المُسلمين، كما ونجد أن المدينة تزخر كذلك بالمعالم التاريخية والدينية التي تظهر في الجامع الكبير الذي تم بناؤه في القرن الثالث عشر، وفيها قصر **الباي أحمد** الذي يُعد بحق نموذجا رائعا لفن العمارة العربية الإسلامية، وفيها **ضريح سيدي راشد وحمام سيدي مير** الذي يتميز بمياهه الساخنة. هذا

---

(93) - Voir: http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic

تاريخ الإطلاع: 2021/09/11 م، وعلى الساعة 00: 12 منتصف النهار.

ونجد أن وسط المدينة يُمثل في حد ذاته مقصد سياحي هام ومُثير كونه يُعتبر ملتقى لكل الطُرق، وهو مركز هام للنشاط والحركة داخل المدينة[94].

أما بالنسبة لرابع كُبريات المُدن الجزائرية، نجد مدينة عنابة الواقعة في أقصى الشمال الشرقي للجزائر، وهي بذلك تُعد مدينة تاريخية قام بتأسيسها الفينيقيون، وحكمها الرومان الذين أطلقوا عليها تسمية **هيبوريغيوس**، إلا أنه في العام **431**م قام **الفندل** بالاستيلاء عليها، ثُم أُعيد السيطرة عليها من طرف الحكم العربي الإسلامي في القرن السابع الميلادي، وفي القرن السادس عشر استولى عليها الأسبان ثم الفرنسيون في عام **1832**م إلى أن نالت استقلالها عام **1962**م كبقية المُدن الجزائرية.

إن أبرز ما يُميز عنابة هو وجود معالم كثيرة نذكر منها **المسجد الكبير** و**كاتدرائية القديس أُوغسطين**[95]، وهذه الأخيرة خصصت لها وزارة السياحة الجزائرية برنامجا سياحيا من أجل التعريف بها، أما على مُستوى مُرتفعات مدينة عنابة فتوجد العديد من المرافق السياحية التي تضم منتجعا للاستحمام وممارسة الرياضة.

كما نجد أن للجزائر كذلك منطقتان هامتان هما **الهُقار** و**الطاسيلي** الموجودتين في صحرائها، وقد تم تصنيفهما من طرف مُنظمة اليُونسكو في قائمة التُراث العالمي، وفي منطقة **الهُقار** تُوجد القمم العالية التي يصل ارتفاعها إلى **3000** متر، والتي تُعتبر

---

(94) - Voir: http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic#ixzz2SyFI6pMw
تاريخ الإطلاع: 2021/09/14 م، وعلى الساعة 00: 14 زوالاً.

(95)- القديس أوغسطين هو فيلسوف ولد وترعرع في الجزائر قبل أكثر من 1500 عام، ولهذا القديس حوالي 18 مليون من الأتباع لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، أين تم بناء أكثر من 500 كنيسة له.

بمثابة مقصد رئيسي للسياح الذين يبحثون عن مُتعة المُغامرة بين ممراتها الصخرية الملساء، كما تُوجد كذلك الرسوم والنقوش التي تُنبئ عن حياة الإنسان الذي كان موجود في هذه المنطقة قبل نحو خمسة آلاف سنة[96].

ومن مقاصد المنطقة السياحية **الهقار** هناك أيضا المهرجان السنوي الذي تعرفه المنطقة، وهو عبارة عن تقليد تُراثي وثقافي تُقام في خضمه نشاطات ذات طابع اقتصادي وتجاري تبادلي بين البُلدان الصحراوية المُجاورة المُتمثلة في مالي والنيجر، ومما يُمكن قوله في هذا الصدد هو أن هذا المهرجان السنوي أصبح يستقطب العديد من السُياح الراغبين في مُعايشة أجواء منطقة الهُقار الغنية بالنشاطات الفلكلورية والفنية والثقافية، والاستعراضات الخاصة بالجمال والإبل. هذا ويوجد في منطقة **الهقار** ممر أو مسلك يُسمى **الاسيكرام**، وهو من أجمل المقاصد التي يزورها السُياح بغرض التمتع بالمشاهد الفريدة لشروق وغروب الشمس.

(96) - voir: http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic#ixzz2SyFI6pMw
تاريخ الإطلاع: 2021/09/14 م، وعلى الساعة 00: 14 زوالاً.

المطلب الثاني: إستراتيجية السياحة البيئية في الجزائر وفقا للمُخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية (SDAT 2025).

يُمكن القول أن المُخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **(SDAT 2025)** هو بمثابة الإطار المرجعي والإستراتيجي الذي يحكم السياسة السياحية البيئية في الجزائر، وهذا لأن المُخطط قد حدد لنا النظرة المُستقبلية الخاصة بالتنمية السياحية البيئية المُستدامة على المدى القصير **(2009)** والمدى المتوسط **(2015)**، بالإضافة إلى تحديده للنظرة المُستقبلية على المدى الطويل **(2025)**، وبالتالي فإن هذا المُخطط التوجيهي هو جزء من المُخطط الوطني الخاص بتهيئة الإقليم[97] الذي يعمل على تحديد المعالم الكُبرى للدولة، العدالة الاجتماعية والاقتصادية الفعالة، وكذا الدعم الإيكولوجي الذي يحكم التنمية المُستدامة.

---

(97)– أنظر: لقد عزمت الدولة الجزائرية وفقا للقانون رقم 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المُستدامة، وكذا وفقا للمُخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على تحقيق ما يلي:

- تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مُختلفة، حيث تم اعتماد المحطة الأولى على المدى القصير خلال سنة 2009، ثم المحطة الثانية على المدة المتوسط، وذلك في آفاق 2015، والمحطة الأخيرة للتنمية السياحية تكون على المدى البعيد، وذلك في آفاق 2025، والذي تم تعديله إلى غاية سنة 2030.
- تحديد وسائل وضع المُخطط حيز التنفيذ، وتحديد شروط قابلية تجسيده.
- تحسين التوازنات الاقتصادية (التشغيل، الميزان التجاري، الاستثمار).
- المُساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي.
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة.

وبالتالي نجد أن مُحتوى الإستراتيجية السياحية البيئية في الجزائر وفق مُخطط **(SDAT 2025)** الذي تم تعديله إلى غاية سنة **2030** جاءت لتشمل مجموعة من المحاور الرئيسية للسياحة البيئية المُستدامة نجملها فيما يلي:

- **خلق وجهة سياحية بيئية للجزائر بمواصفات كاملة وتنافسية:** إنه ومن أجل إعادة الاعتبار للتنافسية السياحية البيئية في الجزائر استلزم الأمر وضع إستراتيجية للتسويق السياحي البيئي تعمل على إعطاء رؤية حسنة وجيدة لصورة الجزائر سواء في الداخل أو الخارج، مما دعا إلى ضرورة ابتكار علامة منتوج تقوم الدولة بتسجيله على أساس أنه يُمثل منتوجا سياحيا بيئيا جزائريا يكون مزود بشعار **(Logo)**. هذا ويجب أن يكون المسعى الجديد لمُخطط تسويق الوجهة السياحية البيئية للجزائر مُرتكزًا على قواعد أساسية هي[98]:

  - العمل على اختيار وضعية مُناسبة يكون الغرض منها الهجوم المُستمر من أجل غزو الأسواق لسنوات عديدة.
  - ضرورة الالتزام بتسخير كل وسائل الاتصال الحديثة من أجل التنشيط الدائم لكل مُخططات التسويق مُراعين في ذلك الاحترافية والنوعية المُمتازة.
  - استخدام مُختلف أدوات الإعلام المُتعدد من أجل تنشيط مُخططات التسويق.
  - خلق فضاءات الاتصال التي تُوكل إليها مهمة المُراقبة، ورصد كل الاستراتيجيات الخاصة بمُخطط التسويق على المُستوى الوطني.

---

(98)- **أنظر**: عبد الله عياشي، المرجع السابق، ص- ص: 212- 217.

- السعي إلى إقامة شراكة فعالة على المستويين المحلي والدولي يكون الهدف منها امتلاك مرجع مشترك يُحقق التعارف والتنسيق والتجانس.

- **إنشاء أقطاب السياحة البيئية للامتياز**[(99)]: وفي هذا الصدد يفرض الوضع الجديد في إطار تحقيق السياحة البيئية المُستدامة إقامة تركيبة من العرض السياحي البيئي للامتياز في كل رقعة جغرافية معينة شريطة أن يتم تجهيزها بمختلف الأدوات والوسائل التي تُحقق الغرض المنشود، ولهذا فلابد من وجود تجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، مع ضرورة خلق جسور التعاون المُشترك مع مشاريع التنمية المحلية، وبهذا يكون القُطب السياحي البيئي للامتياز قادر على الاستجابة لمتطلبات السوق بناءً على ما يتمتع به من استقلالية، وتعدد في الأقطاب، وأن تكون له القُدرة على توقع طلبات السُوق من خلال استعانته بدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي والتجاري.

---

(99)- لقد حدد مُخطط التهيئة السياحية سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:

01- القُطب السياحي للامتياز شمال شرق: ويضم كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.

02- القُطب السياحي للامتياز شمال وسط: ويشمل الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو.

03- القُطب السياحي للامتياز شمال غرب: وهذا القُطب يخص كل من مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.

04- القُطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات: ويتكون من ثلاث ولايات هي: الوادي، بسكرة، ورقلة.

05- القُطب السياحي للامتياز جنوب غرب- توات: ويشمل هذا القُطب السياحي كل من ولايتي أدرار وبشار.

06- القُطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير- طاسيلي ناجر: ويقع هذا القُطب في ولاية إليزي.

07- القُطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير- الأهقار: ويتمحور هذا القُطب حول ولاية تمنراست.

ولمزيد من التفصيل أنظر: وزارة السياحة، الكتاب رقم 03: الأقطاب السياحية للامتياز، ص- ص: 106- 109.

ومما يُمكن قوله في هذا الصدد هو أن كل قطب من أقطاب السياحة البيئية للامتياز نجدها تتكون من مجموعة من المُركبات التي تستلزم أن يتم وضعها في إطار قوي ومُتكامل يتماشى وقُدراتها التي يجب أن تستجيب لكل التوقعات الصادرة من السُياح البيئيين، وهذا من خلال توفير منتوجات سياحية بيئية مُتعددة ومُتنوعة، وبهذا ستُساعد هذه الأقطاب السياحية البيئية للامتياز في خلق تنوع سياحي بيئي على كافة الأقاليم الجزائرية.

- **مطلب مُخطط النوعية السياحية البيئية ضرورة حتمية:** يُعتبر مُخطط النوعية المُرتكز الأساسي الذي يجب أن تقوم عليه السياحة البيئية في الدول السياحية الكبيرة، ومن خلال هذا المُخطط السياحي البيئي سنتمكن من تطوير نوعية العرض السياحي الوطني في الجزائر، وهذا إذا رجعنا إلى التكوين والتعليم وقمنا باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وفق نمط تناسقي يُؤدي في الأخير إلى تطوير المُنتج السياحي البيئي.

وبالتالي، فإن مُخطط النوعية للسياحة البيئية يجب أن يشتمل على ما يلي[100]:

- السعي إلى تطوير العرض السياحي البيئي، وهذا من خلال تحسين مُخطط النوعية.

---

(100)– أنظر: عبد القادر لحسين، إستراتيجية تنمية مُستدامة للقطاع السياحي في الجزائر "على ضوء ما جاء به المُخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، سنة 2012، ص: 182.

- خلق رؤى جديدة في مجال النشاط السياحي البيئي بالنسبة للمحترفين.
- دعوة المُتعاملين في مجال السياحة البيئية إلى تطبيق إجراءات النوعية.
- الترويج لصورة الجزائر في مجال السياحة البيئية، وهذا من خلال ترقيتها وتطويرها كوجهة نوعية ومتميزة.
- وحتى نتمكن من تحقيق الهدف المادي والنقدي الذي جاء به مُخطط العمال **2025**، فإنه يُفترض بدولة الجزائر أن تُركز جل اهتماماتها على تكوين الموارد البشرية بُغية تحفيزها من الناحية السياحية البيئية طبقا لآفاق **2025**، وفي هذا الأساس يظهر لنا أن المُخطط سعى إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية في مجال تكوين العنصر البشري تتمثل فيما يلي:

➢ الحرص على استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا عنصر الابتكار في مُخطط النوعية للسياحة البيئية.

➢ القيام بتأهيل المُؤطرين البيداغوجيين في مدارس عُليا للسياحة والفندقة، وهذا حتى يتم ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية.

➢ إعداد مقاييس ذات العلاقة بمجال التكوين السياحي البيئي، والامتياز للتربية.

- **مُخطط الشراكة بين القطاع العمومي والخاص:** إن الحديث عن تنمية مُستدامة للسياحة البيئية يقتضي أن يكون هناك تعاون فعال قائم بين القطاع العمومي والخاص، وهذا لا يُمكن أن يتأت إلا إذا قام المُتعاملون العموميون والخواص بالتحرك

سويا من أجل تحقيق أهداف الشراكة العمومية الخاصة التي تُؤدي في الأخير إلى الاستجابة السريعة للطلب الجماعي للمُنتجات السياحية البيئية.

ومنه نجد أن الدولة يتوجب عليها ممارسة دورها الأساسي والمُلزم في القيام بتهيئة الإقليم وحماية كل المناظر العامة، بالإضافة إلى قيامها بوضع المنشآت القاعدية التي تُساهم بشكل فعال في تحقيق الخدمة السياحية البيئية. هذا ونجد أن للدولة كذلك دور تدخلي في الحفاظ على النظام العام وتحقيق الأمن بخلاف القطاع الخاص الذي يُعتبر الضامن لأساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي نتيجة ما تضعه الدولة تحت تصرفه من أملاك وخدمات.

ما يتبين لنا في الأخير هو أن مُخطط التعاون والشراكة القائم بين القطاع العمومي والخاص يهدف في الأساس إلى خلق جسور التواصل والترابط بين مُختلف الفاعلين في مجال النشاط السياحي البيئي، وهذا من أجل التصدي لكل أشكال المُنافسة الأجنبية الشرسة سعيا منه إلى تحقيق منتوج سياحي بيئي ذو جودة ونوعية مُرتكزا في ذلك على مجموعة من الهداف الأساسية نذكرها على الشكل الآتي[101]:

- الاستغلال العقلاني والرشيد للثروة الطبيعية والبيئية، والعمل على صيانتها بشكل دائم ومُستمر.
- ضرورة تحقيق الأمن السياحي البيئي.

---

(101)- أنظر: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المُستدامة: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2009، ص: 144.

- تبني نمط التكوين المُستمر، وهذا من أجل تحسين النوعية في القطاع السياحي البيئي.
- تسهيل عملية الوصول إلى كل ماله علاقة بالمجال السياحي البيئي، وخصوصا المواقع السياحية البيئية والقُرى السياحية البيئية للامتياز.
- احترام الطاقة الاستيعابية التي يُمكن أن تتحملها الأماكن السياحية البيئية.
- العمل على تحقيق العلاقة التكاملية التي تجمع بين الخدمات القاعدية والمواقع السياحية البيئية.

- **المُخطط التوجيهي الخاص بتهيئة وتمويل السياحة البيئية:** إذا ما نظرنا إلى قطاع السياحة البيئية على أساس أنه صناعة ثقيلة تستوجب تخصيص عوائد مالية كبيرة بُغية إقامة استثمارات ضخمة، فإن مسألة خوصصة القطاع أصبحت أمر حتمي يجب الإسراع في تنفيذه قبل أي وقت مضى، ولهذا نجد أن المُخطط التوجيهي لتهيئة السياحة البيئية جاء من أجل معالجة هذه المعادلة الصعبة التي تتطلب دعم ومُرافقة دائمة ومُستمرة للشريك المُرقي والمُطور.

وأما عن الأهداف التي سعى مُخطط تمويل السياحة البيئية إلى تحقيقها تتمثل فيما يلي[102]:

- يقوم مُخطط تمويل السياحة البيئية بتوفير دعم مالي دائم يضمن استدامة واستمرارية القطاع السياحي، الأمر الذي يُمكنه من تحقيق دفعة قوية للقطاع.

---

(102)- أنظر: عبد القادر لحسين، المرجع السابق، ص: 183.

- تسهيل وتخفيف إجراءات منح القروض البنكية، مع العمل على التمديد في مدة القرض.
- تقديم المُساعدة للمُستثمرين المُرقين وأصحاب المشاريع، ومُرافقتهم في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمسألة تقدير المخاطر، وعملية تمويل عتاد الاستغلال.
- دعم ومُرافقة أصحاب المشاريع السياحية البيئية، مع تلبية كل الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات السياحية سواء من ناحية التكوين، التشجيع الشامل والأكيد للنوعية، نظام المُرافقة المالي، وكُل ماله علاقة بالأدوات الجديدة التي تعمل على تمويل الاستثمارات السياحية البيئية، والتي منها الدعوة بإنشاء بنك الاستثمار السياحي البيئي.

المطلب الثالث: مجالات تدخل التشريع في تأطير السياحة البيئية في الجزائر.

نظرا لما تملكه الجزائر من مؤهلات جغرافية وطبيعية ومناخية، بالإضافة إلى تنوعها الثقافي والتراثي والحضاري، فهي بالتالي مُرشحة بقوة لأن تكون من أهم الدول التي تسعى جاهدة إلى القيام بترقية الاستثمار في مجال السياحة بصفة عامة والسياحة البيئية بصفة خاصة، وعليه فهي قد قامت بإصدار العديد من النصوص القانونية حاولت من خلالها النهوض بالقطاع وتعزيز مكانته بين مُختلف القطاعات الأخرى، وهذا لكي يُصبح في الأفق القريب موردًا اقتصادياً هاماً بعدما كان يُعاني الركود والتهميش منذ مرحلة الاستقلال، ولعل من أهم القوانين التي أصدرتها الجزائر، وأرادت من خلالها كسب

الرهان في مجال السياحة البيئية على وجه الخصوص، نجد القانون رقم **(03-01)**[103] المؤرخ في **17** فبراير سنة **2003**، والمُتعلق بالتنمية المُستدامة للسياحة والنصوص التطبيقية له.

ومما يُمكن استنتاجه من القانون رقم **(03-01)** أنه جاء بمجموعة من الأحكام تتضمن في طياتها العديد من الأهداف والتعاريف والمبادئ التي عملت على تأكيد أسس التنمية والتهيئة السياحية، مع القيام بتثمين وترقية الخدمات السياحية، وهذا كله من أجل الوصول إلى استدامة تنموية تُحقق لنا سياحة بيئية.

وإذا كانت البيئة هي جوهر السياحة البيئية، فإن المُشرع الجزائري قد عرفها لنا – السياحة البيئية– من خلال ذكره لمكونات البيئة في نص المادة **04** من القانون رقم **(03-10)**[104] المُتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المُستدامة المُعدل والمُتمم، وهذا بقولها: " **البيئة: تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التُراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية**".

---

(103)– **أنظر**: القانون رقم 03-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003، يتعلق بالتنمية المُستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في 19 فبراير سنة 2003م.

(104)– **أنظر**: القانون رقم 03- 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هـ المُوافق لـ 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المُستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر في 20 يوليو سنة 2003 م، المُعدل والمُتمم.

ولأجل تطوير السياحة البيئية في الجزائر قام المُشرع الجزائري من خلال القانون رقم (**99-01**)[105] المؤرخ في **06** يناير سنة **1999** المُحدد للقواعد المُتعلقة بالفندقة بتكريس حماية خاصة للسائح البيئي، وهذا بُغية حمايته من كل أشكال التلوث وأضراره، كما أنه أوجب من خلال هذا القانون أن يتم توجيه السائح البيئي إلى الأماكن السياحية النظيفة الهادئة، والتي تكون بعيدة عن ضوضاء وضجيج العمران، وخالية من جميع الأخطاء التي من الممكن أن تُهدد صحة وسلامة وحياة السائح البيئي. هذا وبالرجوع إلى القانون رقم (**99-01**) نجده أنه لم يُشر بصريح العبارة إلى مصطلح " **السائح البيئي**"، ولكنه يُستشف معه ضمنيا أنه يدخل ضمن حرصه على تأمين رفاهية السائح وحمايته بناءً على ما يضمنه له العقد الفندقي من حقوق وجب على صاحب الفندق تحقيقها له هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبالرجوع إلى المادتين (**25** و**26**) من نفس القانون تتأكد لنا المسؤولية التي تطال صاحب الفندق، وهذا في حالة وقوع حوادث داخل المؤسسة الفندقية أو المرافق والأماكن التابعة لها أدت إلى إحداث وفاة للنزيل الفندقي (السائح بصفة عامة أو السائح البيئي بصفة خاصة) أو أنه أصيب بجروح بالغة الخطورة، كما أن مسؤولية الفندقي تقع كذلك في حالة تناول السائح البيئي على وجه الخصوص لمأكولات

(**105**)- **أنظر**: القانون رقم 99-01 المؤرخ في 19 رمضان عام 1419 هـ الموافق لـ 06 يناير سنة 1999 المُحدد للقواعد المُتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر في 10 يناير سنة 1999.

ومشروبات تُقدم داخل هذه الأماكن الفندقية، وسببت له مُضاعفات وأضرار شديدة الخطورة على صحته وحياته[106].

ومنه نجد أن المشرع الجزائري لم يكتف بهذا القانون السالف الذكر بُغية تكريس الحماية الواجبة للسائح البيئي، وإنما أضاف له كذلك القانون رقم **(99-06)** المؤرخ في **04** أفريل من سنة **1999**، والذي يُحدد لنا القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار[107]، ومن خلال هذا القانون وجب أن تكون الخدمات المُقدمة من قبل جل الوكالات السياحية محل عقد مُلزم للطرفين يُوضح حقوق وواجبات أطراف العقد، وبالرجوع إلى نص المادة **04** من القانون رقم **(99-06)**، فإننا نجد أن وكالة السياحة والأسفار مُلزمة بتقديم جملة من الخدمات للسائح بصفة عامة والسائح البيئي بصفة خاصة تتمثل فيما يلي:

- العمل على تنظيم وتسويق أسفار ورحلات سياحية، وإقامات فردية وجماعية.
- القيام بتنظيم جولات وزيارات رُفقة مُرشدين داخل المُدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي.
- تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري، والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والمُلتقيات المُكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من مُنظميها.

---

(106)- أنظر: بن بعلاش خاليدة، رصاع فتيحة، الضبط التشريعي للسياحة البيئية في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المُجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019، ص: 116.

(107)- أنظر: القانون رقم 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 هـ الموافق لـ 04 أفريل سنة 1999، يُحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادر في 07 أفريل سنة 1999.

- وضع خدمات المُترجمين والمُرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.
- الإيواء أو حجز غُرف في المؤسسات الفندقية، وكذا تقديم الخدمات المُرتبطة بها.
- النقل السياحي وبيع كُل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل.
- بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي،...الخ.
- القيام باستقبال ومُساعدة السُياح خلال إقامتهم.
- القيام لصالح الزبائن السُياحيين بإجراءات التأمين من كل المخاطر الناجمة عن نشاطاتهم السياحية.
- تمثيل وكالات محلية أو أجنبية أخرى، وهذا قصد تقديم مُختلف الخدمات باسمها ومكانتها.
- القيام بكراء سيارات بسائق أو بدون سائق، ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة، وغيرها من الحاجيات والمُعدات الأخرى الخاصة بالتخييم.

أما المادة **18** من نفس القانون رقم **(99-06)**، فقد ألزمت وكالة السياحة أن تأخذ جميع الإجراءات المناسبة والاحتياطات اللازمة في إطار ممارستها لنشاطاتها، وهذا حتى تكون قادرة على توفير الأمن للزبون، وتحمي جميع ممتلكاته التي تقبل التكفل بها.

هذا ونجد أن التشريع الجزائري لم يهتم ببعض المفاهيم المهمة والأساسية، والتي أضحت اليوم تدخل في إطار المقومات الخدماتية والمؤسساتية للسياحة البيئية، فبالرغم من سعي الجزائر الدؤوب في قيامها بالتوفيق بين السياحة والبيئة، إلا أننا لا نجد أي اهتمام لما يُسمى بالخدمات السياحية الخضراء القائمة على مصطلحات كثيرة ومُتعددة نذكر منها: الفنادق الخضراء، الخدمات الخضراء، السائح الأخضر،...الخ، وبالرجوع إلى المُخطط الوطني التوجيهي الخاص بالتهيئة السياحية **(SADT)** آفاق **2030** المُستمد من القانون رقم **(01-20)** المؤرخ في **12** ديسمبر سنة **2001** المُتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المُستدامة[108] يظهر لنا الغياب التام للمصطلحات السابقة، وهذا بالرغم من أن المُخطط الوطني التوجيهي الخاص بالتهيئة السياحية أعطى أهمية كبيرة لتطوير العلاقة بين السياحة والبيئة المُجسدة في تطوير السياحة الساحلية، السياحة الصحراوية، السياحة الجبلية، الحمامات المعدنية، وكذا المرافق العامة المتصلة بالسياحة مثل: الفنادق، المطاعم، المنتجعات،...الخ.

(108)- أنظر: القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ المُوافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001 المُتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المُستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر سنة 2001 م.

كما قام المُشرع الجزائري كذلك بإصدار جملة من النصوص القانونية ذات العلاقة بعملية الاستثمار في المجال السياحي، وهذا من خلال تبنيه لقاعدة "**الاستثمار السياحي- المسؤولية واحترام البيئة**"، وبرجوعنا إلى المادة الثانية من القانون رقم **(03-01)**[109] المؤرخ في **17** فبراير سنة **2003** المُتعلق بالتنمية السياحية نجدها أنها حددت مجموعة من الأهداف الأساسية التي تخدم القطاع السياحي، والتي نذكر منها:

- العمل على ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في المجال السياحي.
- القيام بإدماج مقصد **الجزائر** ضمن السوق الدولية للسياحة، وهذا من خلال تطوير وترقية الصورة السياحية.
- ضرورة إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، وهذا قصد رفع قُدرات الإيواء والاستقبال.
- السعي إلى تنويع العرض السياحي، وتطوير أشكال جديدة تخص الأنشطة السياحية.
- ضرورة تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.
- المُساهمة في حماية البيئة، وتحسين إطار المعيشة وتثمين القُدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية.
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي.

---

(109)- أنظر: القانون رقم 03-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003، يتعلق بالتنمية المُستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في 19 فبراير سنة 2003م.

- التطوير المُنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.
- القيام بتثمين التُراث السياحي الوطني.

وتأكيدًا وتشجيعا للسياحة الساحلية نجد أن القانون رقم **(03-02)**[110] المؤرخ في **17** فيفري سنة **2003** المُحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، قد نص في مواده **(07، 08، 09، 10، 11، 12، 13، 14)** على ما يلي:

- ضرورة القيام بحماية الحالة الطبيعية للشواطئ، وأن يتم استغلالها في ظل الاحترام الصارم للغرض المُخصص لهذا الفضاء.
- يجب مراعاة القواعد الصحية وحماية المُحيط أثناء القيام باستغلال الشواطئ وترقية النشاطات السياحية في هذه الفضاءات.
- يُمنع فتح الشواطئ للمصطافين، وهذا عندما يتأكد أن استغلاله سيؤدي لا محالة إلى إتلاف منطقة محمية أو موقع إيكولوجي هش.
- يتوجب على كل مُستغل للشواطئ أن لا يقوم بأي عمل من شأنه المساس بالصحة العمومية، أو أنه يُمكن أن يتسبب في إفساد نوعية مياه البحر أو إتلاف قيمتها النفعية.
- يُمنع كل استغلال سياحي للشواطئ، وهذا دون حيازة حق امتياز بذلك.

---

(110)- أنظر: القانون رقم 03-02 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003، يُحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في 19 فبراير سنة 2003م.

- يخضع الاستغلال السياحي للشاطئ إلى المواصفات القانونية لمُخطط التهيئة المُعد طبقا للشكل العام للشاطئ، وتوزيع مختلف مناطق النشاط.

كما نجد كذلك القانون رقم **(02-02)**[111] المؤرخ في **05** فيفري لسنة **2002** المُتعلق بحماية الساحل وتثمينه، والذي بمقتضاه تم تكريس مجموعة من المبادئ الأساسية التي تدخل في نطاق تجسيد وحماية السياحة الساحلية كأحد أنواع السياحة البيئية، وهذا من خلال ما يلي:

- ضرورة أن تندرج جميع أعمال التنمية في الساحل ضمن بُعد وطني خاص بتهيئة الإقليم **(ف 01 من المادة 03 من القانون رقم 02-02)**.
- تهدف أعمال التنمية القائمة بين الدولة والجماعات الإقليمية والمُنظمات والجمعيات إلى التركيز على مبادئ التنمية المُستدامة والوقاية والحيطة **(ف 02 من المادة 03 من القانون رقم 02-02)**.
- تسهر الدولة والجماعات الإقليمية على توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل والشواطئ البحرية **(ف 01 من المادة 04 من القانون رقم 02-02)**.

---

(111)- أنظر: القانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1422 هـ الموافق لـ 05 فبراير سنة 2002، والمُتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، الصادر في 12 فبراير سنة 2012م.

- تُصنف الدولة والجماعات الإقليمية المواقع ذات الطابع الإيكولوجي أو الطبيعي أو الثقافي أو السياحي في وثائق تهيئة الساحل، وهذا كمساحات مُصنفة خاضعة لارتفاقات مُنع البناء عليها **(ف 02 من المادة 04 من القانون رقم 02-02)**.
- تُشجع الدولة والجماعات الإقليمية على تحويل المنشآت الصناعية القائمة التي يُعد نشاطها مُضرًا بالبيئة الساحلية إلى مواقع ملائمة **(ف 03 من المادة 04 من القانون رقم 02-02)**.
- يجب أن تحظى وضعية الساحل الطبيعية بالحماية، كما يجب كذلك أن يتم أي تثمين للساحل ضمن احترام وجهات المناطق المعنية **(المادة 05 من القانون رقم 02-02)**.
- يتوجب الالتزام بتطوير الأنشطة على الساحل وترقيتها، وهذا على نحو يُمكن من شُغلها بشكل اقتصادي، كما يجب أن لا تتسبب هذه الأنشطة في تدهور الوسط البيئي **(ف 01 من المادة 06 من القانون رقم 02-02)**.
- تتخذ الدولة التدابير التنظيمية اللازمة، وهذا من أجل استغلال الموارد الساحلية بصورة مُستدامة **(ف 02 من المادة 06 من القانون رقم 02-02)**.

وبالرجوع أيضا إلى القانون رقم **(16-09)**[112] المُتعلق بترقية الاستثمار نجده أنه اشترط كذلك من خلال نص المادة **03** منه على أن تنجز الاستثمارات المُتعلقة بحماية البيئة، وهذا في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

إنه وإدراكا من الجزائر بأهمية العلاقة الموجودة بين البيئة والتنمية المُستدامة، فإنه يتوجب القيام بأنشطة سياحية تكون رفيقة للبيئة شرط أن لا تُسبب أي إهدار أو تلويث لمواردها الطبيعية.

وفي سبيل وقف الهدر البيئي الناتج عن السياحة البيئية قام المُشرع الجزائري بسن العديد من النصوص القانونية ذات الصلة بالمسألة المطروحة، وقد كان من بينها القانون رقم **(03-10)** المُتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المُستدامة المُعدل والمُتمم، وهذا طبقا لنص المادة **02** منه التي بينت أن حماية البيئة في إطار التنمية المُستدامة يتحقق من خلال ما يلي:

- ضرورة الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار المُلحقة بالبيئة، وهذا من خلال ضمان الحفاظ على مكوناتها.
- القيام بإصلاح كل الأوساط المُتضررة.
- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المُتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاءً.

---

(112)- أنظر: القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 هـ الموافق لـ 03 أوت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادر في 03 أوت سنة 2016م.

- العمل على تدعيم الإعلام، والدعوة إلى التحسيس ومُشاركة الجمهور ومُختلف المُتدخلين في تدابير حماية البيئة.

هذا، وقد أشارت المادة **64** من دستور **1989** المعدل والمتمم سنة **2020** على تأكيد تدخل الدولة وواجبها اتجاه حماية البيئة، والتي نجدها أنها نصت على أن للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المُستدامة، وأن القانون هو المُخول بتحديد واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من أجل حماية البيئة.

وإذا كانت النباتات النادرة أو الحيوانات المُهددة بالانقراض هي أكثر تعرضاً للمخاطر التي يُمكن أن تُهدد السياحة البيئية، فقد تدخل المُشرع الجزائري من أجل توفير الحماية لها، ومواجهة الخطورة التي تعترضها، وهذا من خلال جملة النصوص القانونية المُتمثلة في:

- **الأمر رقم (06-05)[113] المتعلق بحماية الأنواع الحيوانية المُهددة بالانقراض والمُحافظة عليها:** لقد جاء هذا الأمر من أجل تكريس الحماية القانونية لبعض الأنواع الحيوانية المُهددة بالانقراض، وخاصة الحيوانات البرية منها، والتي تدخل ضمن الأصناف الثلاث المُتمثلة في الثدييات، الطيور، الزواحف، وبهذا نجد أن المادة **04** من الأمر رقم **(06-05)**، قد منعت صيد الحيوانات المذكورة في المادة **03** من نفس

---

(113)- أنظر: الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 هـ الموافق لـ 15 يوليو سنة 2006، يتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المُهددة بالانقراض والمُحافظة عليها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر في 19 يوليو سنة 2006م.

الأمر بأي وسيلة كانت، وكذا عدم قبض هذه الحيوانات أو أجزاء منها وخصوصا المُهددة بالانقراض، بالإضافة إلى عدم حيازتها ونقلها وتحنيطها وتسويقها.

هذا، وتواصل الفقرة **03** من المادة **04** من الأمر رقم **(06-05)** على أن الترخيص بالقبض لا يكون إلا لعينات من الحيوانات المُصنفة كأنواع حيوانات مُهددة بالانقراض، ولغايات أهداف تخص فقط البحث العلمي أو التكاثر بُغية إعادة الإعمار، وكذا من أجل حيازتها عن طريق مؤسسات خاصة بالعرض المُقدم للجمهور.

- **القانون رقم (11-02)[114] المُتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المُستدامة:** لقد اهتم التشريع الجزائري بتوفير حماية قانونية مُتميزة للمجالات المحمية في ظل القانون رقم **(03-10)** المُتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المُستدامة، ويظهر لنا ذلك جليا من خلال نص المادة **29** منه التي عرفت لنا المجالات المحمية بأنها:" **تُعتبر مجالات محمية وفق هذا القانون المناطق الخاضعة إلى أنظمة خاصة لحماية المواقع والأرض والنبات والحيوان والأنظمة البيئية، وبصفة عامة تلك المُتعلقة بحماية البيئة**".

(114)- أنظر: القانون رقم 11-02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 هـ المُوافق لـ 17 فبراير سنة 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المُستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 28 فبراير سنة 2011م.

ثم جاء بعد ذلك القانون رقم **(11-02)** المُتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المُستدامة، والذي عرف لنا المجالات المحمية في نص المادة **02** منه بقولها: " **تُدعى بموجب هذا القانون مجالات محمية إقليم كُل أو جزء من بلدية أو بلديات، وكذا المناطق التابعة للأملاك العمومية البحرية الخاضعة لأنظمة خاصة يُحددها هذا القانون من أجل حماية الحيوان والنبات والأنظمة البيئية البرية والبحرية والساحلية و/أو البحرية المعنية**".

وفي المادة **04** من نفس القانون قام بتصنيف المجالات المحمية على أساس واقعها الإيكولوجي، وكذا على حسب الأهداف البيئية الموكلة لها، والمعايير والشُروط المُحددة التي تحكمها، وتُقسم المناطق المحمية أساسا إلى سبعة **(07)** أصناف هي: **الحظيرة الوطنية، الحظيرة الطبيعية، المحمية الطبيعية الكاملة، المحمية الطبيعية، محمية تسيير المواطن والأنواع، الموقع الطبيعي، الرواق البيولوجي.**

هذا، وتكلم القانون رقم **(11-02)** في المادة **17** منه عن ما يُسمى باللجنة الوطنية للمجالات المحمية التي ينحصر دورها في إبداء الرأي حول اقتراح وجدوى التصنيف كمجال محمي، والمُوافقة على دراسات التصنيف.

وفي إطار الاعتداء على المجالات المحمية نجد أن نص المادة **04** من نفس القانون تكلمت عن بعض الأحكام الجزائية المُتمثلة في عقوبة الحبس من سنة **(1)** إلى ثلاث **(3)** سنوات، وغرامة من خمسمائة ألف دينار **(500.000 د.ج)** إلى ثلاثة ملايين

دينار **(3.000.000 د.ج)**، والتي توقع على كل شخص تسبب في تدهور المجالات المحمية عن طريق أي صب أو تصريف أو رمي أو تفريغ أو وضع لكل المواد التي تؤدي إلى تغيير خصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والبكتيرية.

أما المادة **08**[115] من ذات القانون، فقد تكلمت عن الأنشطة الممنوعة في المحمية الطبيعية الكاملة، ما عدا ما تعلق منها بأخذ عينات نباتية أو حيوانية أو أنشطة مُنتظمة من أجل البحث العلمي أو ذي طابع استعجالي أو ذي أهمية وطنية.

- **القانون رقم (04-07)**[116] **المُتعلق بالصيد:** إنه وفي ظل الأصوات المُنادية بحماية الحيوانات المُهددة بالانقراض قام المُشرع الجزائري بإصدار القانون رقم **(04-07)** المُتعلق بالصيد، وهذا من أجل مواجهة والتصدي للاستغلال المُفرط والقنص

---

(115)- أنظر: تنص المادة 08 من القانون رقم 11-02 المُتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المُستدامة على أنه: " تمنع كل الأنشطة في المحمية الطبيعية الكاملة ولاسيما منها:

- الإقامة أو الدخول أو التنقل أو التخييم،
- كل نوع من أنواع الصيد البري أو البحري،
- قتل أو ذبح أو قبض الحيوان،
- تخريب النبات أو جمعه،
- كل استغلال غابي أو فلاحي أو منجمي،
- جميع أنواع الرعي،
- كُل أنواع الحفر أو التنقيب أو الاستطلاع أو تسطيح الأرض أو البناء،
- كُل الأشغال التي تُغير من شكل الأرض أو الغطاء النباتي،
- كُل فعل من شأنه الإضرار بالحيوان أو النبات، وكُل إدخال أو تهريب لأنواع حيوانية أو نباتية،

لا يُرخص حسب الشُروط والكيفيات المُحددة عن طريق التنظيم، إلا بأخذ عينات نباتية أو حيوانية أو أنشطة منتظمة من أجل البحث العلمي أو ذي طابع استعجالي أو ذي أهمية وطنية.

تنشأ المحمية الطبيعية الكاملة بموجب قانون يُحدد أحكام الحماية المُتعلقة بها ".

(116)- أنظر: القانون رقم 04-07 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 هـ الموافق لـ 14 أوت سنة 2004، يتعلق بالصيد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، الصادر في 15 أوت سنة 2004م.

العشوائي للحيوانات البرية، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على تطوير السياحة البيئية، وجذب روادها وتعويض قلة الإمكانيات السياحية عن طريق استغلال البيئية، والاستفادة من جو الصحراء، وكذا من خلال تنظيم رحالات القنص والسفاري والمُغامرات الرياضية.

وبناءً عليه، فإن المادة **02** البند **07** من القانون رقم **(04-07)** المُتعلق بالصيد، قد عَرفت لنا الصيد السياحي بأنه: " **الصيد السياحي: يتمثل في ممارسة الصيد من قبل السائح الصياد ذي الجنسية الأجنبية المُقيم أو غير المُقيم على التُراب الوطني**".

وحتى يتمكن السائح الصياد الأجنبي المُقيم أو غير المُقيم من ممارسة الصيد السياحي، فإنه لابد من توافر مجموعة من الشُروط نصت عليها المادة **16** من نفس القانون، والتي نجدها تتمثل فيما يلي:

- تتم ممارسة الصيد السياحي بواسطة وكالة سياحية.
- يجب أن يتم الصيد السياحي في المواقع الصيدية ذات التكاثر الاصطناعي.
- يجب على السائح الصياد الأجنبي أن يحوز رخصة صيد سارية المفعول، وهذا بناءً على طلب من الوكالة السياحية.

- أن تكون لدى السائح الصياد الأجنبي وثيقة تأمين سارية المفعول تُغطي مسؤوليته المدنية باعتباره صيادًا، ومسؤوليته الجزائية عن استعماله للأسلحة النارية أو وسائل صيد أخرى.

الخاتمة:

بالرغم من الشُيوع الذي عرفته السياحة الجماعية، إلا أنه كان لها مجموعة من الإفرازات السلبية التي أثرت بشكل أو بآخر على كل المُقومات الموجودة في مُختلف الوجهات السياحية، ومن هنا كان لابد من التفكير في أنواع أخرى من السياحة يتم من خلالها مُجابهة والتقليل من الآثار السلبية للسياحة الجماعية، وبالفعل تم بروز ما يُعرف بالسياحة البيئية التي تقوم على عملية الجذب المُستمر والدائم لكل عُشاق الطبيعة والنبات والحيوان، وهذا السياحة البيئية هي في الأصل بمثابة صديق للبيئة خصوصا عندما يتم مُقارنتها مع غيرها من الأصناف الأخرى للسياحة، وإن كنا نرى أن أغلب المجموعات السياحية التي انضوت تحت هذا الشكل من السياحة ساهمت إلى حد كبير في الاهتمام بمختلف القضايا البيئية، ولهذا عادة ما نجدها حريصة كل الحرص في سبيل عدم إلحاق الضرر بالمواقع الطبيعية أو القيام بالتغيير في مكوناتها وأشكالها بأي طريقة كانت، الأمر الذي توجب معه أن تقوم السياحة البيئية بالتداخل مع غيرها من المفاهيم المُشابهة لها التي تحمل في داخلها مجموعة من العناصر الإيجابية التي تخدم عنصر البيئة.

ونظرًا لأهمية هذا النوع من السياحة، فقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة الجامعية أن نستعرض ونناقش مُختلف الجوانب المُتعلقة بالسياحة البيئية، وهذا من خلال التطرق أولاً إلى الأبعاد التاريخية لظهور مَصطلح السياحة البيئية، وكذا الوقوف على مُختلف المفاهيم التي أُعطيت له، والتي جعلتها تتشابه في بعض الأحيان مع مفاهيم

أخرى، وتختلف في أحيان أخرى مع غيرها من المُصطلحات والمفاهيم ذات البعد الإختلافي في الجانبين اللغوي والاصطلاحي.

أما في المبحث الثاني، فقد أكدنا على أن السياحة البيئية تخضع إلى مجموعة من العناصر الأساسية الواجب توافرها فيها، وأنها كذلك تنفرد بمجموعة من الخصائص تجعلها تختلف كُلياً عن باقي الأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى أن السياحة البيئية أضحت في الوقت الحالي من بين المجالات الأكثر أهمية، وهذا لما لها من دور في تحسين الأداء التنموي القائم على توفير الأموال اللازمة بُغية القيام بتمويل مُختلف المشاريع التنموية الاقتصادية المُستدامة.

وبخصوص المبحث الثالث قُلنا بأننا نستطيع صناعة سياحة ببيئية متطورة ومزدهرة، وهذا إذا توافرت لنا مجموعة من المُقومات تكون لديها القُدرة على جذب العديد من السياح البيئيين الذين يرغبون في تحقيق تطلعاتهم، ويسعون من الحين إلى الآخر في تغذية شغفهم القائم على قضاء تجربة سياحية بيئية بامتياز.

كما ارتأينا من خلال المبحث الرابع التأكيد على أنه وفي سبيل نجاح النشاط السياحي البيئي، فإنه لابد من وجود مجموعة من الفاعلين يكونون قادرين على إحداث تنمية شاملة للسياحة البيئية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُشترط في هؤلاء الفاعلين أن يكون لديهم الجرأة والقدرة على اتخاذ العديد من القرارات الفعالة والقناعات الراسخة التي يُمكن من خلالها أن نخدم ونُعزز فكرة المُحافظة على جميع مكونات الطبيعة.

هذا، وتم الحديث في المبحث الخامس عن سياحة المناطق المحمية التي أصبحت تُشكل نوعا من أنواع السياحة التي تقوم على زيارة المحميات الطبيعية، وهذا بُغية اكتشافها والتمتع بها، وعلى أساس أن المجتمع الدولي قد أولى عناية خاصة لها نتيجة إقبال العديد من السائحين على هذا النوع من السياحة بشكل غير متناهي.

وأما المبحث السادس والأخير، فقد خُصص للحديث عن تنمية السياحة البيئية في الجزائر، وهذا على اعتبار أن القطاع السياحي في الجزائر أصبحت له أهمية كبيرة ومُعتبرة، وأن هناك مُجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي من المُمكن أن تُساهم بشكل كبير في تجسيد التنمية الشاملة للسياحة البيئية مُقارنة بالتموقع الجيد الذي تحظى به الجزائر ضمن خارطة السُوق السياحي العالمي، وكذا اعتقادها الجازم والأكيد بأنها مُلزمة بتحسين صورتها بعض الشيء نتيجة المُخلفات السلبية للسياحة الجماعية، وأنها تمتلك العديد من المُقومات الكثيرة والمُختلفة التي تجعل منها قادرة على المُنافسة في مجال السياحة البيئية.

قائمة المصادر والمراجع.

أولا: باللغة العربية.

1 – النصوص القانونية.

– القانون رقم 16–09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 هـ الموافق لـ 03 أوت سنة 2016 م، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادر في 03 أوت سنة 2016 م.

– القانون رقم 11–02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 هـ المُوافق لـ 17 فبراير سنة 2011 م، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المُستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 28 فبراير سنة 2011 م.

– القانون رقم 04–07 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 هـ الموافق لـ 14 أوت سنة 2004 م، يتعلق بالصيد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، الصادر في 15 أوت سنة 2004 م.

– القانون رقم 03–01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003 م، يتعلق بالتنمية المُستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في 19 فبراير سنة 2003 م.

- القانون رقم 03-02 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003 م، يُحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في 19 فبراير سنة 2003 م.

- القانون رقم 03- 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هـ المُوافق لـ 19 يوليو سنة 2003 م، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المُستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر في 20 يوليو سنة 2003 م، المُعدل والمُتمم.

- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1422 هـ الموافق لـ 05 فبراير سنة 2002 م، والمُتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، الصادر في 12 فبراير سنة 2002 م.

- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ المُوافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001 م المُتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المُستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر سنة 2001 م.

- القانون رقم 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 هـ الموافق لـ 04 أفريل سنة 1999 م، يُحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادر في 07 أفريل سنة 1999 م.

- القانون رقم 99-01 المؤرخ في 19 رمضان عام 1419 هـ الموافق لـ 06 يناير سنة 1999 م المُحدد للقواعد المُتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر في 10 يناير سنة 1999 م.

- الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 هـ الموافق لـ 15 يوليو سنة 2006 م، يتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المُهددة بالانقراض والمُحافظة عليها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر في 19 يوليو سنة 2006 م.

2 - الكتب.

- أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية: الأسس والمرتكزات، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- حمزة عبد الحليم درادكه وآخرون، السياحة البيئية " Eco-Tourism "، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1435هـ- 2014 م.

- خليفه مصطفى غرابية، السياحة البيئة، دار ناشري للنشر الإلكتروني، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، نشر إلكترونيا في جمادى أول 1433 هجري/ مارس 2012 ميلادي.

- خليف مصطفى غرايبة، السياحة البيئية (مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص)، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الأردن، نُشر إلكترونيا في جمادى أول 1433 هـ- مارس 2012 م.

- زياد عبد الرواضية، السياحة البيئية، المفاهيم والأسس والمقومات، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2013.

- كولينات، كلاوس وشتاينكة، البرت، " جغرافية السياحة ووقت الفراغ "، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1991.

- ماجد عباس محمود، السياحة البيئية، ط1، الجمعية الجغرافية السياحية، دار الكتاب الثقافي، القاهرة، مصر، دون تاريخ نشر.

- محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995.

- محمد إبراهيم محمد إبراهيم، السياحة البيئية، المنتدى البيئي، وزارة الدولة لشؤون البيئة، القاهرة، مصر، حزيران- يونيو 2006.

- محسن أحمد الخضيري، السياحة البيئية، منهج اقتصادي متكامل لصناعة سياحية واعدة وجودة حياة أفضل، وبيئة نقية خالية من التلوث، مجموعة النيل العربية، سنة 2005.

- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.

- نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، 1987.

- صلاح عبد الوهاب، السياسة القومية للتسويق السياحي، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، مصر، 1994.

- غرايبة، سامح وفرحان، يحيي، المدخل إلى العلوم البيئية، ط3، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1991.

- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1436 هجري/ 2015 ميلادي.

- سوزان بكري حسن، فاروق عبد النبي عطا الله، السياحة البيئية (قضايا- سياسات- خطط وبرامج)، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، 2008- 2009.

- شوقي السيد محمد رابي، المدخل إلى جغرافية السياحة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، مصر، 2019.

- " ولادة شبكة عالمية للمحميات الجيولوجية" بمساندة اليونسكو، يونسكو برس، مكتب الخدمات الصحفية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، 22 حزيران/ جوان 2004.

- وزارة السياحة، الكتاب رقم 03: الأقطاب السياحية للامتياز.

3 – الأطروحات والرسائل الجامعية.

– كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004– 2005.

– عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المُستدامة: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2009.

– عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة، حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي– أنموذجا–، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي: 2015– 2016.

– بوعشاش سامية، السياحة البيئية في المناطق الجبلية – حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة: الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة البيئية والسياحية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية: 2012– 2013.

- محصول عبد السلام، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس - سطيف-، الجزائر، السنة الجامعية: 2013- 2014.

4 - المقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة.

- بن بعلاش خاليدة، رصاع فتيحة، الضبط التشريعي للسياحة البيئية في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المُجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019.

- خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010.

- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جوان 2004.

- نبيل دبور، مشاكل وآفاق التنمية السياحية والمستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004.

- صليحة عشي، المحميات الطبيعية صيانة للتراث البيئي السياحي، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، كانون الثاني- يناير 2013.

- عبد القادر لحسين، إستراتيجية تنمية مُستدامة للقطاع السياحي في الجزائر "على ضوء ما جاء به المُخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، سنة 2012.

- سمية بوغنيم، سليمة محي الدين، لحرش أيوب التومي، السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: التجربة التركية نموذجا، العدد الرابع (04)، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط، مارس 2020.

- هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، جامعة الوادي، ديسمبر 2014.

5 – المؤتمرات والندوات الدولية.

– مؤتمر التنوع البيولوجي المنعقد خلال الفترة: 13– 29 نوفمبر 2018.

– " السياحة البيئية"، مؤتمر عمان الدولي، عمان، 26– 28 شباط/ فبراير 2006.

– المؤتمر الدولي للمحميات الطبيعية الذي انعقد خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 29 حزيران/ جوان 2004 في مدينة " بيكين"، وهذا تحت رعاية وزارة الأرض والموارد الطبيعية لجمهورية الصين بالشراكة والتعاون مع منظمة " اليونسكو".

– مؤتمر" ديربان" في الفترة الممتدة من 08 إلى 17 أيلول/ سبتمبر 2003.

– " المحميات الطبيعية والتنمية المستدامة"، المؤتمر المصري الدولي، شرم الشيخ، 23– 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

– مؤتمر يلوستون الثاني بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 18 إلى 27 سبتمبر من سنة 1972.

– مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية المنعقد خلال الفترة الممتدة من 30 جوان إلى 07 جويلية 1962.

– " ندوة سياحية تطالب بإنشاء محميات طبيعية"، سبأنت، صنعاء– اليمن (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008).

6 – المداخلات المشاركة بها في الملتقيات الدولية.

– محبوب مراد، صولح سماح، ضغوط السياحة على قيم وثقافة وتقاليد المجتمع، مداخلة تم المشاركة بها في الملتقى الدولي حول: اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، خلال الفترة 09– 10 مارس 2010.

– مولحسان آية الله، عيساني ربيع، دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة في الدول العربية مع الإشارة إلى تجارب الأردن ومصر ولبنان والجزائر، مداخلة تم المشاركة بها في الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية: تقييم واستشراف، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، وهذا خلال الفترة: 26– 27 فيفري 2013.

7 – الاجتماعات.

– الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بنيروبي خلال الفترة 10– 21 ماي 2010، البند 3– 1– 4 من جدول الأعمال المؤقت، استعراض متعمق لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، الوثيقة (UNEP/CBD/SBSTTA/14/5/Add.1).

8 – المواقع الإلكترونية.

https://mahotels.net/2018/04/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF/#google_vignette

وقد تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01- 05 – 2021، وعلى الساعة: 23:10 ليلا.

– السياحة البيئية: المبادئ والأهمية والمبادئ التوجيهية والتخفيف، مقال تم نشره في الرابط الالكتروني التالي:

https://ar.triangleinnovationhub.com/ecotourism-principles

والذي تم الإطلاع عليه بتاريخ: 02- 05- 2021، وعلى الساعة: 10:00 صباحا.

http://lagh-univ.dz/%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9/

والذي تم الإطلاع عليه بتاريخ: 20- 05- 2021، وهذا على الساعة: 21:04 ليلا.

file:///C:/Users/acer/Desktop/ملف%20خاص%20بمقياس%20السياحة%20البيئية/المدخل%20إلي%20جغرافية%20السياحة.PDF

تاريخ الإطلاع: 14- 06- 2021، وعلى الساعة: 00: 10 صباحا.

- Adrian Phillips," Turning Ideas on their Head: The New paradigm for protected Areas," http://www.uum.edu/conservation lectures/rermont.pdf

- UNESCO Culture, La Convention du Patrimoine mondial et le Congres mondial sur les parcs: Une Relation naturelle, http://Portal. Unesco. Org/culture/Fr/ev.php- UPL_ID=13310.

- http://www. alwatan.com/grapjics/2006/02/Feb/22.2/daily html/local.html.

- http://www.sabanews.net/ar/news169664.htm

-https://www.cbd.int/doc/meetings/sbstta/sbstta-14/official/sbstta-14-05-ar.pdf

تاريخ الإطلاع: 20/ 2021/06، وعلى الساعة: 22:00 ليلا.

-https://www.iucn.org/ar/news/protected-areas/201811/lthd-ldwly-lhmy-ltby-ydm-15-mwqan-jdydan-l-qym-fdl-lmntq-lmhmy-fy-llm

تاريخ الإطلاع: 21/ 2021/06، وعلى الساعة: 17:00 مساءً.

https://www.sis.gov.eg/Story/178309/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%89-13---29-%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1-2018?lang=ar

تاريخ الإطلاع: 2021/06/22، وعلى الساعة: 20:00 ليلا.

- انطلاق فعاليات المؤتمر الرابع للمحميات الطبيعية بالمملكة، وهذا على الرابط الإلكتروني التالي:

-https://www.almadenahnews.com/article/790700-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%A7

%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A

%D8%A9-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83

%D8%A9

تاريخ الإطلاع: 2021/06/22، وعلى الساعة: 21:00 ليلا.

- Almoqatel - الجزائر Algeria (الجمهورية الجزائرية...، وهذا على الرابط الالكتروني التالي:

- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-

Modn1/Algeria/index.htm

تاريخ الإطلاع: 2021/09/10 م، وعلى الساعة 47: 23 ليلا.

-https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=46868

تاريخ الإطلاع: 2021/09/11 م، وعلى الساعة 00: 11 صباحا.

-http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic

تاريخ الإطلاع: 2021/09/11 م، وعلى الساعة 00: 12 منتصف النهار.

- http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic#ixzz2SyFI6pMw

تاريخ الإطلاع: 2021/09/14 م، وعلى الساعة 00: 14 زوالاً.

- http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic#ixzz2SyFI6pMw

تاريخ الإطلاع: 2021/09/14 م، وعلى الساعة 00: 14 زوالاً.

ثانيا: باللغة الفرنسية.

-Guide de l'écotourisme, petite futé, France, 2012-2013.

-David Fennell, Eco-tourisme, Thiard édition, Taylor & français e-Library, roulage, London, 2008.

-David A.Fennell, Eco-tourisme:an introduction, second édition, Taylor & français e- Library, roulage, London, 2005.

-Marlin P.Dictionnaire De Géographie, paris, 1988.

ثانيا: باللغة الانجليزية.

- Andy. D alan M, Ecotourism development: a manual for conservation planners and managers, vol1, Arlington, virginia, USA, 2002.

- Brian Garrod, Local participation in the planning and management of ecotourism : a revised model approach, Faculty of

Economics and Social Science, University of the West of England, Frenchay Campus, Coldharbour Lane, Bristol, England, 2002.

- Megan Epler Wood, ecotourism: Principles, practices and policies for sustainability, united nations publication, 2002.

- Preece N, P. Van Osterzee, D. James, Two way track: biodiversity conservation and ecotourism, department of environment, sport and territories, Australia, 1995.

- Paul W. Richards, National Parks in Wet Tropical Areas, paper presented at International Union For Conservation of Nature and Natural Resources Second World Conference Proceedings, 1972.

- United States, Department of the Interior, " National parks "paper presented at: Proceding, Washington, DC, Government Printing office, 1962.

فهرس المحتويات.

العنـــــــــــوان.	الصفحة.
مقدمة.	02
المبحث الأول: السياحة البيئية: تأصيل تاريخي ومفاهيمي.	06
المطلب الأول: الأبعاد التاريخية لظهور مصطلح السياحة البيئية.	08
المطلب الثاني: في مفهوم السياحة البيئية.	14
المبحث الثاني: عناصر السياحة البيئية، خصائصها وأهميتها.	20
المطلب الأول: عناصر السياحة البيئية.	21
المطلب الثاني: خصائص السياحة البيئية.	26
المطلب الثالث: أهمية السياحة البيئية.	31
المبحث الثالث: مُقومات السياحة البيئية.	36
المطلب الأول: مُقومات البيئة الطبيعية.	38
المطلب الثاني: مُقومات البيئة البشرية (الاجتماعية).	41
المطلب الثالث: مُقومات البيئة البيولوجية.	44
المبحث الرابع: دور الفاعلون في تنمية السياحة البيئية.	46
المطلب الأول: الفاعلون الرئيسيون ودورهم في نجاح النشاط السياحي البيئي.	47
المطلب الثاني: الأطراف الثانوية ودورها في نجاح النشاط السياحي البيئي.	60
المبحث الخامس: المناطق المحمية والسياحة البيئية.	66
المطلب الأول: العلاقة التكافئية التي تجمع بين المناطق المحمية والسياحة البيئية.	66
المطلب الثاني: الاهتمام بالمحميات الطبيعية في المؤتمرات الدولية كأساس لجذب السياحة البيئية.	72
المبحث السادس: تنمية السياحة البيئية في الجزائر.	87
المطلب الأول: المُقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية للسياحة البيئية في الجزائر.	88

المطلب الثاني: إستراتيجية السياحة البيئية في الجزائر وفقاً للمُخطط التوجيهي للتهيئة العُمرانية (SDAT 2025).	98
المطلب الثالث: مجالات تدخل التشريع في تأطير السياحة البيئية في الجزائر.	105
الخاتمة.	122
قائمة المصادر والمراجع.	125
فهرس المُحتويات.	142